وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم العلوم الإنسانية – شعبة التاريخ –

أزمات الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958م – 1962م

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر تخصص تاريخ المقاومة والحركة الوطنية

إعداد الطالب:

- المجاهد كرور

إشراف الأستاذة :

د- مليكة عالم

لجنة المناقشة

د – محفوظ تاونزة	رئيسا
د – مليكة عالم	مشرفا ومقررا
د – محفوظ سعيداني	مناقشا

السنة الجامعية: 2020/2019

بسم الله الرحمن الرحيم

أول قانون للتاريخ هو عدم قول أي شيء خاطئ.
ثاني قانون هو الجرأة على قول ما هو حقيقي.

شيشرون

إهداء

إلى روح أخي جمال

شكر و عرفان

أشكر الله سبحانه وتعالى على أن وفقني للإتمام هذا العمل العلمي المتواضع.

ثم أتقدم بالشكر إلى أستاذتي الفاضلة الدكتورة مليكة عالم على رعايتها وتوجيهاتها المنهجية طوال فترة إنجاز هذه المذكرة.

قائمة المختصرات

ح إ ح د: حركة إنتصار الحريات الديمقراطية

ح ج م: الحكومة الجزائرية المؤقتة

ج ت و: جبهة التحرير الوطني

ل ت ت: لجنة التنسيق والتنفيذ

م و ث ج: المجلس الوطني للثورة الجزائرية

د س: دون سنة النشر

م و د ب ح و و ث أو نوفمبر 1954: المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.

مقـــدمـــــة

تاريخ الجزائر حافل بالأحداث والبطولات والمواقف السياسية والعسكرية التي تأرجحت بين القوة والضعف وبين الإصرار والإستسلام، إلى أن تكللت بإندلاع ثورة التحرير التي عرفت بدورها عدة تطورات على جميع المستويات، وفي شتى المجالات.

فقد عرفت تأسيس عدة أجهزة وهيئات قيادية وتنظيمية، كان أبرزها الحكومة الجزائرية المؤقتة التي تم الإعلان عن تأسيسها في التاسع عشر من شهر سبتمبر عام 1958م. حيث قادت الثورة إلى غاية إسترجاع السيادة الوطنية عام1962م.

وطوال هذه الفترة وقفت في طريقها عدة عراقيل وأزمات على المستويين الداخلي والخارجي، جراء دوافع وخلفيات عديدة، أعاقت نشاطاتها في كثير من الأحيان، وكادت أن تنهي وجودها تاركة إنعكاسات وتأثيرات جد سلبية على مسار ثورة التحرير الجزائرية.

أهمية الموضوع:

إن أهمية هذا الموضوع تكمن في تناول هذه المواضيع التي تعتبر من الطابوهات ووضعها في ميزان التاريخ بكل حيادية ودون تعصب، فأغلب الثورات وحركات التحرر عبر العالم إن لم نقل كلها لا تخلو من وجود الخلافات والأزمات، فدراسة الأزمات التي عرفتها الحكومة الجزائرية المؤقتة لا ينقص من مصداقية هذه الأخيرة، ولا يقلل من عظمة الثورة الجزائرية، كما أنه لا يحق لأي أحد أن يطعن أو يشك في وطنية قادة الثورة وكل من وقف في وجه المستدمر الفرنسي من أجل أن تسترجع الجزائر سيادتها الوطنية.

أسباب إختيار الموضوع:

ساهمت العديد من الدوافع والعوامل في جعلنا نختار هذا الموضوع للدراسة، حيث تنوعت بين أسباب ذاتية، وأخرى موضوعية نذكر من بينها:

– الميل الشخصي والرغبة الكبيرة لمواضيع كهذه التي تثير فضولي وتدفعني للتساؤل والبحث، ومحاولة الوصول إلى الحقيقة وإزالة اللبس والغموض.

– تسليط الضوء على موضوع حساس، يكتنفه الغموض، وتكاد تنعدم الدراسات والبحوث العلمية الأكاديمية حوله.

– محاولة البحث عن طبيعة وخلفيات حدوث هذه الأزمات، أو مدى تأثيرها على الثورة الجزائرية.

– ضم أهم وأبرز الأزمات التي واجهتها الحكومة الجزائرية الموقتة في الداخل والخارج في مؤلف واحد من أجل إثراء المكتبة الجامعية.

إشكالية الموضوع:

ما مدى تأثير أزمات الحكومة الجزائرية المؤقتة على مسار الثورة الجزائرية؟ وما هي طبيعة وخلفيات هذه الأزمات؟

كما إنبثقت هن هذه الإشكالية عدة تساؤلات من بينها:

– ما هي أبرز الأزمات التي عرفتها الحكومة الجزائرية المؤقتة؟

– وما هي تداعياتها وإنعكاساتها على المدى القريب والبعيد؟ وعلى الصعيدين الداخلي والخارجي؟

– وكيف تعاملت الحكومة الجزائرية المؤقتة مع هذه الأزمات؟

حدود الدراسة:

حدود مكانية: فيما يخص الإطار المكاني فهو يشمل كل من الجزائر، تونس، المغرب، مصر.

حدود زمانية: أما الإطار الزماني فهو يغطي الأربع سنوات الأخيرة من الثورة الجزائرية أي منذ تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة سنة 1958م إلى غاية إسترجاع السيادة الوطنية عام 1962م.

مناهج الدراسة:

لقد إعتمدنا في دراستنا هذه على منهجين أساسيين هما: المنهج التاريخي، الوصفي والمنهج التحليلي:

* بالنسبة للمنهج الأول اعتمدناه لأن موضوعنا تاريخي، وقد كان لزاما علينا اعتماده لسرد الأحداث التاريخية، والعلاقات السياسية، والعسكرية، والإجتماعية التي عرفتها الحكومة الجزائرية المؤقتة داخليا وخارجيا، خاصة في فترات التأزم وتعكر صفو العلاقات.

* أما بالنسبة للمنهج الثاني فقد اعتمدناه في تحليل بعض المعطيات التاريخية السياسية والعسكرية من خلال تحليلنا لشهادات وخطابات شخصيات فاعلة في تلك الأحداث التاريخية، ملتزمين الموضوعية ودون تحيز لأي طرف ضد الآخر.

* هذا دون أن نتخلى كليا عن المنهج المقارن فقد اعتمدنا عليه في المقارنة بين الروايات التاريخية المختلفة والمتوفرة لدينا.

خطة الموضوع:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية اعتمدنا خطة بحث تتكون من مقدمة، وفصل تمهيدي، وثلاث فصول، وخاتمة متبوعة بملاحق لها صلة بالموضوع، إضافة إلى قائمة المصادر والمراجع التي اعتمدنا عليها.

في الفصل التمهيدي الذي حمل عنوان إندلاع ثورة التحرير الجزائرية وتطوراتها السياسية والعسكرية من 1954 إلى 1958م بدأنا بإندلاع الثورة وضمنيا تحدثنا عن بيان أول نوفمبر، وعن أزمة حزب "حركة إنتصار الحريات الديموقراطية"، ثم مؤتمر الصومام، وأشرنا إلى مبدأي أولوية السياسي على العسكري والداخل على الخارج، ثم تحدثنا عن المؤسسات الإنتقالية للثورة الجزائرية.

أما الفصل الأول جاء تحت عنوان تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة (1958-1962) حيث قدمنا فيه أربعة عناصر وهي كالآتي:

خصصنا العنصر الأول لظروف تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة، والعنصر الثاني لأهداف تأسيسها أما العنصر الثالث فخصصناه لمراحل تطورها، والعنصر الرابع خصصناه لمختلف المواقف اتجاهها.

أما الفصل الثاني حمل عنوان الأزمات الداخلية للحكومة الجزائرية المؤقتة، قدمنا فيه أبرز سبعة أزمات واجهتها هذه الأخيرة في الداخل، وقد راعينا الترتيب الكرونولوجي لوقوع هذه الأزمات، حيث ابتدأنا بأول أزمة والتي تمثلت في مؤامرة العقيد محمد لعموري، ثم تطرقنا إلى الحديث عن إجتماع العقداء الأربعة بالداخل، ثم حادثة إغتيال عميرة علاوة، مباشرة ذكرنا استقالة الأمين دباغين، ثم قضية صالح زعموم ثم سادسا تناولنا أزمة الصراع بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة، وسابعا تطرقنا إلى أزمة صائفة عام 1962م.

أما الفصل الثالث فقد خصصناه للحديث عن الأزمات الخارجية للحكومة الجزائرية المؤقتة، وقد قسمنا إلى ثلاث عناصر رئيسية:

العنصر الأول خصصنا للأزمات التي واجهتها الحكومة المؤقتة مع الجارة تونس، أما العنصر الثاني فقد تطرقنا من خلاله إلى أزمات الحكومة الجزائرية مع المغرب.

أما العنصر الثالث خصصناه للحديث عن الخلافات التي اعترضت الحكومة المؤقتة مع الحليف الطبيعي مصر التي كانت الحاضنة الأولى لمقر الحكومة الجزائرية المؤقتة.

* **الخاتمة:** ذكرنا فيها أهم ما توصلنا إليه من نتائج واستنتاجات من خلال دراستنا لهذا الموضوع، وأبقينا باب البحث والإجتهاد مفتوح أمام الباحثين والمهتمين للمزيد من الإثراء وتقديم الحقائق العلمية التاريخية حول هذا الموضوع.

المصادر والمراجع:

اعتمدنا في هذه الدراسة على العديد من المصادر والمراجع المتخصصة في الموضوع، إضافة إلى مصادر ومراجع ثانوية لها علاقة هي الأخرى بالموضوع.

من بين المصادر التي اعتمدنا عليها: جريدة المجاهد لسان حال جبهة التحرير الوطني والناطق الرسمي لها، كذلك الجزء الثالث من كتاب حياة كفاح لأحمد توفيق المدني الذي يعتبر أحد أعضاء الحكومة الجزائرية المؤقتة، وشخصية مشاركة في فعاليات وأحداث الثورة الجزائرية، فكتابه غني بالمعلومات الهامة.

واعتمدنا على مجموعة من المذكرات الشخصية لشخصيات كانوا فاعلين في أحداث تلك الفترة حيث البعض منهم من تقلد منصب في الحكومة المؤقتة، والبعض الآخر تقلدوا مسؤوليات في الداخل أو الخارج، كمذكرة سعد دحلب، المهمة منجزة، ومذكرات علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري، ومذكرات الرائد لخضر بورقعة شاهد على إغتيال الثورة، ومذكرات الرائد محمد صايكي شهادة ثائر من قلب الجزائر، ومذكرات رجل المخابرات المصري فتحي الديب عبد الناصر وثورة الجزائر...

أما المراجع أبرزها: الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين لرابح لونيسي، وكذلك كتاب الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة لأبراهيم لونيسي، وكتاب النشاط الديبلوماسي للحكومة الجزائرية المؤقتة لعمر بوضربة، وكتاب العلاقات الجزائرية، المغاربية والإفريقية إبان الثورة الجزائرية لعبد الله مقلاتي وغيرها من المراجع الهامة والثرية بالمعلومات حول موضوع دراستنا.

أما الرسائل والمذكرات الجامعية: فقد اعتمدنا على أطروحة دكتوراه للباحثة عالم مليكة بعنوان التنظيم القضائي الثوري، وكذلك اعتمدنا على مذكرة ماجستير لأحمد بن فليس، السياسة الدولية للحكومة الجزائرية المؤقتة 1958- 1962...

أما الجرائد والمجلات فقد اعتمدنا على مجلة أول نوفمبر، مجلة المصادر، مجلة قضايا تاريخية.

الدراسات السابقة:

إن الدراسات المتعلقة بأزمات الحكومة الجزائرية المؤقتة على الصعيدين الداخلي والخارجي تكاد تكون منعدمة، والشيء المدروس منها يوجد على شكل عناصر ومباحث ومقالات ومن أهم هذه الدراسات والمقالات العلمية الأكاديمية نذكر منها:

العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة التحريرية الجزائرية لعبد الله مقلاتي، ومن بين المقالات الحكومة الجزائرية المؤقتة للجمهورية الجزائرية في مواجهة الأزمات في تونس لكريم مقنوش، وكذلك مقال حوار مع يوسف الخطيب حول قضية الإيليزيه لعبد القادر ماجن.

صعوبات البحث:

خلال هذه الدراسة وجهتنا جملة من الصعوبات كما هو الحال مع أي باحث بصدد دراسة أكاديمية، نذكر منها:

ضيق الوقت خاصة مع كثرة الواجبات والأشغال خلال فترة الدراسة الجامعية كذلك صعوبة التنقل، وغلق المكتبات ومراكز البحث جراء انتشار جائحة كورونا.

الفصل التمهيدي

عرفت الجزائر في الفترة الممتدة من سنة 1954م إلى غاية 1962م عدة تطورات في شتى المجالات، خاصة المجالين السياسي والعسكري نتيجة ظروف متعددة فرضها الاستعمار الفرنسي بالجزائر.

وقد انتهج هذا الاستعمار منذ حملته الأولى 1830م إلى غاية 1962م سياسة العنف والتسلط والجمود الفكري خاصة مع ظهور حركات التحرر عبر العالم، ما دفعه إلى الاهتمام أكثر بمستعمرته الجزائر، ورفعه وتيرة العنف فقد ارتكب مجازر لم يشهد لها التاريخ مثيل في الثامن ماي 1945م والتي كان لها أثر كبير على المستوى المحلي والدولي، فقد شكلت هذه المجازر على حد تعبير عامر رخيلة المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية،[1] فانتقل النضال الجزائري من العمل السياسي والمطالبة إلى التحضير للعمل العسكري والكفاح المسلح والمغالبة، فأسست المنظمة الخاصة (OS) والتي كان لها جناح عسكري خلال شهر فيفري 1947م، وتواصلت التحضيرات وارتفع عدد المؤيدين للعمل الثوري خاصة بعد الانسداد الذي وصلت إليه الحركة الوطنية، تأزم الوضع داخل حزب حركة الحريات الديمقراطية (1953.1954م)،[2] وتكللت هذه التحضيرات بإعلان ثورة التحرير في الفاتح نوفمبر 1954 عبر بيان عرف بيان أول نوفمبر 1954م، وبعد مرور عامين من اندلاع الثورة حصل تطور سياسي هام جدا تمثل في عقد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956م، والذي انبثقت عنه العديد من التنظيمات والتأطيرات على المستويين الداخلي والخارجي، وأصدر وثيقة تعتبر من أهم وثائق ثورة التحرير بعد بيان أول نوفمبر نظرا لما جاء فيها من تنظيمات سياسية وعسكرية، على الرغم من الانتقادات والاعتراضات لبعض القيادات الثورية حول هذه القرارات.[3]

كما حدثت تطورات هامة خلال سنة 1956 على المستوى الاقليمي تمثلت في تمكن تونس والمغرب من الحصول على استقلاليهما في شهر مارس 1956.

---

[1]– عامر رخيلة، 8 ماي 1945 المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر د س، ص147.

[2]– عبد الله مقلاتي المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية 1954 . 1962م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص11.

[3]– محمد لحسن أزغيدي، مؤتم الصومام وتطور ثورة التحرير الجزائرية 1956 .1962م، دار هومة، الجزائر ،2009، ص91.

وقد تعرضت مصر خلال شهر أكتوبر 1956 إلى العدوان الثلاثي الذي نفذته كل من بريطانيا وفرنسا والكيان الصهيوني، حيث اعتبر الكثير من المحللين والمؤرخين أن من أسباب هذا العدوان هو دعم مصر للثورة الجزائرية.

ويمكن القول أن هذه الأحداث والتطورات المحلية والاقليمية سيكون لها أثر بالغ على مجريات الأحداث بالجزائر، هذا باعتبار الدول الشقيقة الحليف الطبيعي للثورة الجزائرية، وتشاركها في الحدود الجغرافية.[1]

1 . اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954 م:

اندلعت ثورة التحرير الجزائرية ليلة الاثنين غرة أول نوفمبر 1954، حيث شاركت فيها كل الفئات الاجتماعية وعبر العديد من النقاط عبر التراب الوطني حيث بلغ ليلة انطلاقها ما يزيد عن الثلاثين حادثا ثوريا تم من طرف مجموعة من الوطنيين المتحمسين للعمل الثوري بعد العديد من التجمعات واللقاءات مثل اجتماع لجنة الاثنان وعشرون ولجنة الستة.[2]

تم تقسيم التراب الوطني إلى خمسة مناطق حربية عشية اندلاع الثورة هي (أوراس النمامشة، والشمال القسنطيني، والقبائل، والجزائر، ووهران)، وقد ركزت الضربات الأولى للثورة الجزائريون على ضرب الأجهزة الحساسة للمستعمر المتمثلة في الثكنات العسكرية، المصانع، تخريب الطرقات ومزارع المعمرين، والمخازن وغيرها.[3]

كما كان رد فعل السلطات الاستعمارية سريع اتجاه هذه العمليات الثورية فقد قام الحاكم العام "روجي ليونار" بعقد ندوة صحفية تكلم فيها عن الحوادث بأنهم خططوا لها من الخارج مستشهدا بأقوال من إذاعة صوت العرب بالقاهرة، واتهم مديروها باتخاذها حجة لدى هيئة الأمم المتحدة.[4]

قامت السلطات الاستعمارية الفرنسية كذلك برفع جاهزيتها العسكرية، وشددت الحراسة كما ألقت القبض على العديد من الأشخاص، أما الصحف الفرنسية فقد تباينت مواقفها

---

[1]– فتحي الديب،عبد الناصر و ثورة الجزائر، ط2 ،دار المستقبل العربي، 1990، ،ص ص 207 . 208.

[2]– محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط1، دار البحث، قسنطينة ،الجزائر، 1984، ص 118.

[3]– أحمد منغوز، الراي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954 . 1962 م ط 1، دار التنوير للنشر والتوزيع الجزائر، 2008، ص.69

[4]– نفس المرجع ، ص 71.

وانقسمت إلى قسمين، قسم يدعوا إلى استعمال العنف والبطش، وقسم يقول بأن المشكلة الجزائرية لا تحل بالعنف بل بواسطة دراسة عادلة.

أما بالنسبة لمحضري ومفجري الثورة فقد حرروا وثيقة هامة، وأذاعوها على المستويين المحلي والعالمي معلنين من خلال انطلاق ثورة التحرير الجزائرية، تمثلت هذه الوثيقة في بيان أول نوفمبر 1954، قد تضمنت الخطوط العريضة لمسار الثورة، وجزائر ما بعد استرجاع السيادة الوطنية.[1]

تضمنت هذه الوثيقة عدة محاور أهمها:

1- أسباب ودوافع إعلان الثورة.

2- برنامج جبهة التحرير الوطني الذي عرض أسباب الانتقال إلى العمل المسلح بالإضافة إلى اسم الهيئة التي ستقود المعركة المتمثلة في جبهة التحرير الوطني، كما وضحت أهداف الثورة الداخلية والخارجية.

3- شروط التفاوض مع السلطات الاستعمارية تجنبا لإراقة الدماء ورغبة في تحقيق السلام، إن اعترفت هذه الأخيرة بحق الشعوب التي تستعمرها في تقرير مصيرها بنفسها.

4دعوة الشعب إلى الانضمام إلى الثورة .

ولهذا قررت الطليعة الثورية الخروج من عقم النضال السياسي إلى الكفاح المسلح كحل وحيد للتخلص من الاستعمار، فقد كانت الثورات دائما من صنع الطلائع التي تمهد وتقرر ثم تخطط وتحضر الجماهير بالتدريج إلى حد إقناعها بالفكرة.[2]

2- مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 م :

يعتبر مؤتمر الصومام أهم اجتماع لقادة الثورة خلال فترة الكفاح المسلح، فقد أسس لعملية تنظيم الثورة، ووضع هياكلها وأجهزتها السياسية والعسكرية، وقد تم هذا الاجتماع بمنطقة القبائل (المنطقة الثالثة التاريخية) وتم إصدار ميثاق الصومام من طرف المؤتمرون والذي يعتبر من أهم وثائق الثورة الجزائرية بعد بيان أول نوفمبر 1954م، وقد انعقد هذا المؤتمر في ظل ظروف معينة، تشكلت بعد مرور حوالي عامين من عمر الثورة أهمها :

---

[1]- الفضيل الورثيلاني، الجزائر الثائرة، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2011، ص71.

[2]- سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، تر:محمد حافظ الجمالي، ط1، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003 ض267.

– انتشار الثورة وشموليتها وتبدد مخاوف أولئك الذين اعتقدوا أنها ستبوأ بالفشل .

– نجاح هجومات الشمال القسنطيني 20 أوت 1955م، التي كانت لها صدى واسع محليا ودوليا وقد أقحمت الجماهير الشعبية في الانضمام إلى الثورة .

وقد حضر المؤتمر مجموعة من قادة الثورة أمثال:[1]

زيغود يوسف قائد المنطقة الثانية ونوابه (بن طوبال، علي كافي وغيرهم)، كريم بلقاسم من المنطقة الثالثة التي احتضنت المؤتمر، وعمر أو عمران عن المنطقة الرابعة، والعربي بن المهيدي عن المنطقة الخامسة، وقد ترأس المؤتمر عبان رمضان، وقد غاب عن المؤتمر ممثلو المنطقة الأولى لعدة أسباب أهمها شغور منصب القائد بعد استشهاد قائدها مصطفى بن بولعيد شهر مارس 1956م،[2] وحدوث صراعات حول منصب القيادة، وتم غياب كذلك ممثلو المنطقة السادسة (الجنوب)، وغياب الوفد الخارجي والذي من أبرز أعضائه محمد بوضياف وأحمد بن بلة، ومحمد خيضر، وحسين آيت أحمد، لعدة أسباب، ونظرا لعدم توفر الظروف الأمنية المساعدة على حضور المؤتمر، وغاب أيضا ممثلو القاعدة الشرقية.[3]

و قد خرج المؤتمر بعدة قرارات أهمها:

– تأسيس المجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA) وهو جهاز تشريعي.

– تأسيس لجنة التنسيق والتنفيذ (CCE) وهي جهاز تنفيذي.

– تأسيس لجان تعينهم (ل ت ت) وهم مسؤولون أمامها ومن أهم هذه اللجان: لجنة الدعاية والأخبار، اللجنة النقابية، اللجنة الاقتصادية.[4]

– تنظيم جيش التحرير الوطني على نمط الجيوش النظامية (الفيلق، الكتيبة، الفرقة، الفوج، نصف الفوج).

– تحديد الرتب العسكرية (تبدأ من الجندي حتى الصاغ ثاني . عقيد).[1]

---

[1]– محمد لحسن أزغيدي ، المرجع السابق ، ص 101.

[2]– عمار بوحوش، التاريخ السياسي الجزائر من البداية و لغاية 1962، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت 1997 ، ص39.

[3]– محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص 134.

[4]– سيد علي أحمد مسعود، التطور السياسي في الثورة الجزائرية، 1960 .1961، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010، ص 36.

– تقسيم الجزائر إلى ست ولايات بعد أن كانت مقسمة إلى خمس مناطق، وتقسم كل ولاية إلى مناطق وكل منطقة إلى أقسام، وكل ولاية يرأسها عقيد يساعده ثلاث نواب برتبة صاغ أول وكاتب برتبة ملازم ثاني.

ورغم كل ذلك فقد وجهت المؤتمر العديد من الانتقادات والاتهامات من بينها :

قيادة الثورة بالخارج اعتبروه نوعا من الخيانة التي ستؤثر على مسيرة الثورة،[2] فنجد أن أحمد بن بلة غضب غضبا شديدا واستنكر أغلب قرارات المؤتمر خاصة المبدأين المتعلقين بأولية الداخل على الخارج، وأولية السياسي على العسكري وقال: "إن الثورة أصبحت لائكية ولم تأخذ بعين الاعتبار مبادئ الدين الاسلامي".[3] وقدم تقريرا مطولا من 27 صفحة انتقد فيها مؤتمر الصومام وجماعة عبان رمضان .

وفي شهادة المجاهد علي كافي يقول "أن التاريخ أثبت أن قرار أولوية السياسي على العسكري أحدث شرخا كبيرا في صفوف الثورة، وهو الذي لم يرد ذكره في بيان أول نوفمبر 1954، أصبح هناك من يقول أنا من جيش التحرير وآخر يقول أنا من جبهة التحرير".[4]

كما وصف البعض قراراته بأنها علمانية لا وجود للإسلام فيها ولا تتطابق مع مبادئ بيان أول نوفمبر الذي نص على: "إقامة الدولة الجزائرية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية ".

وحكم رجل المخابرات المصري فتحي الديب على مؤتمر الصومام بأنه أوقع الثورة الجزائرية في المحضور، وأنه لم يعقد سوى لتحقيق هدف واحد وهو إزاحة بن بلة من طريق توليه لزعامة الثورة.[5]

---

[1]– بشير سعدوني، مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 . ظروف انعقاد وانعكاساته المختلفة على مسار الثورة الجزائرية، مجلة الدراسات الإفريقية، ع6 جامعة الجزائر ، قسم التاريخ ،2018، ص 14.

[2]– محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر(1962.1954)، دراسة، ج2، منشورات إتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999، ص81.

[3]– الهاشمي جيار، مؤتمر الصومام الفعل المؤسس بحلوه ومره، تر:حضرية يوسفي، منشورات ANEP ، الجزائر، 2013، ص 116.

[4]– علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري1946– 1962ط1، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999 ص104.

[5]– فتحي الديب، المرجع السابق، ص 234.

3- المؤسسات الانتقالية للثورة (1956 . 1958م) :

أقر مؤتمر الصومام مؤسسات انتقالية لتسيير وتنظيم وقيادة الثورة، فعلى غرار جبهة التحرير الوطني التي ظهرت مع ميلاد الثورة إلى أن برزت مؤسسات أخرى تحت قيادتها.

3-1: جبهة التحرير الوطني FLN:

3 .1 .1: ميلادها:

يرى كثير من المؤرخين والباحثين أن (ج ت و) ولدت من رحم الأزمة التي عرفتها حركة انتصار الحريات الديمقراطية، فقد استفحلت هذه الأزمة داخل الحزب، ومرد ذلك إلى الصراع الدائر بين المركزيين والمصاليين، حيث رفضت مجموعة من المناضلين المتمسكين بوحدة الحزب الانسياق وراء هذا الصراع والذي يعتبره الكثير من المؤرخين صراعا من أجل الزعامة الشخصية، فبذلت هذه المجموعة جهدا كبيرا لرأب الصدع ولم الشمل واتخاذ المصلحة العامة فوق كل اعتبار، لكن باءت كل المحاولات بالفشل.[1]

وأمام تصاعد الصراع بين أعضاء اللجنة المركزية بقيادة بن يوسف بن خدة ورئيس الحزب مصالي الحاج، كان التيار الثوري المتحمس للكفاح المسلح له رأي خاص خارج الأطر الحزبية، فمع مطلع سنة 1954 قام تسعة رجال بتشكيل اللجنة الثورية للوحدة والعمل وهم (حسين آيت أحمد، أحمد بن بلة، محمد العربي بن مهيدي، مصطفى بن بولعيد، محمد بوضياف، رابح بيطاط، ديدوش مراد، محمد خيضر، كريم بلقايم) واهتم بوضياف بالتنسيق بين الداخل والخارج، وانتهت الترتيبات والاستعدادات الأخيرة بظهور هيئة جديدة ليلة اندلاع الثورة وهي "جبهة التحرير الوطني"، وفي الأصل أنها أنشأت بتاريخ 23 أكتوبر 1954[2] بعد اجتماع لجنة الستة، وتعد أزمة (ح إ ح د) وتطوراتها وعم المقاومة السياسية أهم العوامل الداخلية المشجعة لظهور (ج ت و) كتنظيم سياسي عسكري، كما أن ميلادها كان استجابة

---

[1]- ابراهيم لونيسي، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1954 .1962، دار هومة، الجزائر،2015، ص9 .

[2]- محمد العربي الزبيري وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954.1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 25.

لمطامح الشعب الجزائري الراضي إلى تحرير الوطن من الاستعمار الفرنسي، والتخلص من النفوذ الشخصي والزعامة الفردية، وإقرار مبدأ القيادة الجماعية.[1]

3 . 1 . 2 : دورها :

يعتبر بيان أول نوفمبر1954 برنامج سياسي (ج ت و) حددت فيه على وجه الخصوص العمل على تحقيق استقلال الجزائر التام، وذلك عن طريق إعلان الثورة المسلحة ضد المستعمر الفرنسي وصولا إلى تحقيق هدف الثورة، وهو الاستقلال الوطني وإقامة دولة ديمقراطية واجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية، تحترم فيها جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني، وإقامة حكومة جزائرية.[2]

لقد أرادت (ج ت و) من خلال برنامجها تجنب كل الأخطاء التي وقعت فيها الحركة الوطنية خلال السنوات السابقة، والوقوف على الحياد بين طرفي الصراع (المركزيين والمصاليين)، وجعل الهدف الرئيسي هو:

الاستقلال الوطني، حيث أن مختلف الاجتماعات التي سبقت اندلاع الثورة كلفت بتقسيم العمل إلى جبهتين، جبهة داخلية وأخرى خارجية، ولقد أسندت لأعضاء الجبهة الداخلية مجموعة من المهام تمثلت في إجراء عمليات تطهير سياسية، وذلك بإعادة الحركة الوطنية إلى طريقها الصحيح، ومحو بقايا الفساد وتنظيم جميع القوى الشعبية الجزائرية للقضاء على النظام الاستعماري.[3]

لقد وضعت (ج ت و) حدا نهائيا للممارسات التي سادت خلال الفترة ما بين (1947 . 1954) سواء من الناحية النظامية أوالعملية، حيث تم التخلي عن القيادة الفردية، والنضال السياسي باعتباره نضال عقيم وغير مجدي مع التسلط الاستعماري وعاجز عن تحقيق أهداف الجبهة، واللجوء إلى الأسلوب العسكري والسياسي معا كوسيلة لتحرير الجزائر، أما

[1]– حسن بومالي، مظاهر من تنظيم جبهة التحرير الوطني في بداية الثورة 1954.1956، (رسالة ماجستير) معهد العلوم والاتصال،1985، ص22.

[2]– يحيى بوعزيز، من وثائق جبهة التحرير الوطني الجزائرية1954 .1962، ج1، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص11.

[3]– نفسه، ص 12.

الذي ورثته الجبهة عن حزب الشعب هي الفكرة التحررية التي غرسها هذا الأخير ومن قبله نجم شمال إفريقيا في أوساط الشعب الجزائري.[1]

بالإضافة إلى الأهداف الداخلية كانت (ج ت و) تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الخارجية من خلال تدويل القضية الجزائرية وتحقيق وحدة شمال إفريقيا في إطارها الطبيعي وهو العروبة والاسلام.[2]

وبعد تأسيس (ج ت و) وظهورها كجناح سياسي يقود الثورة، فالملاحظ أن قيادتها الداخلية تشكلت في الغالب من عسكريين يتمتعون بصلاحيات كبيرة لاتخاذ القرارات إلى جانب البعثة الخارجية الثلاثة (بن بلة وخيضر وآيت أحمد) والتي تنحصر مهمتهم بالدرجة الأولى في جمع الأسلحة والدعم المادي من الدول الشقيقة والصديقة، أما القيادة الداخلية لجبهة التحرير بقيت تسير الثورة إلى غاية انعقاد مؤتمر الصومام الذي حمل الكثير من التطورات والتغيرات وتنظيم ما يمكن تنظيمه في الثورة.

ومن بين الأدوار الأساسية التي تقوم بها (ج ت و) كذلك هي تنظيم وترسيخ العلاقات بين جيش التحرير الوطني والشعب وتعبئة المنطقة للحرب وتأمين متطلبات المواطنين، وذلك من خلال المجالس والهيئات التي أقرها مؤتمر الصومام، حيث تتولى تحسيس الجماهير الشعبية بأهمية العمل المسلح وبضرورة المساهمة فيه، وبفضل هذه المجالس أصبحت المجموعات المحلية المدنية مزودة بسلطة إدارية تتولى تسيير شؤون المواطنين اليومية.[3]

وإضافة إلى جانب هذه المجالس الشعبية قامت (ج ت و) بتأسيس فدراليات في كل من المغرب وتونس وفرنسا خدمة للقضية الجزائرية وللثورة، فكانت هذه الفدراليات سندا معنويا وماديا للكفاح المسلح، حيث قامت بتجنيد وتنظيم وهيكلة الجزائريين بهذه البلدان وسخرتهم لخدمة الثورة في مختلف الميادين العسكرية والسياسية والاجتماعية والثقافية، ولأهميتها الكبيرة منحتها (ج ت و) صلاحيات واسعة لإدارة شؤونها حتى تتمكن من التأقلم مع الأوضاع المتغيرة في إطار لا مركزية الإدارة، مع بقاء مهام المراقبة والمتابعة.[4]

---

[1]– ابراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص 25.

[2]– يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص 12.

[3]– محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 76.

[4]– محمد العربي الزبيري وآخرون، كتاب مرجعي .... المرجع السابق، ص ص125 .126 .

ويتضح أن (ج ت و) وصلت إلى مرحلة النضج والشمولية سنة 1956م، بظهور أفكار ومفاهيم اجتماعية واقتصادية للثورة في ميثاق مؤتمر الصومام، حيث حدد الملامح العامة العميقة للثورة، باعتبارها أيضا ثورة ديمقراطية شعبية تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وتقضي على كل أشكال التسلط على إرادة الشعب.[1]

كما قامت بتشكيل عدة منظمات كان لها دور مميز في الثورة كدور الفلاحين وتأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين في 24 فيفري 1956م، والاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين الذي تأسس يوم 19 ماي 1956، والاتحاد العام للتجار الجزائريين الذي تأسس في 20 سبتمبر 1956، هذا بالإضافة إلى دور المرأة التي أولتها (ج ت و) مكانة هامة في الثورة التحريرية في جميع الجوانب (عسكرية، سياسية، ثقافية،..الخ).[2]

كل الجزائر التي تتجه نحو المستقبل حسب فرحات عباس.[3]

3 . 2 : المجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA) :

3 . 2 . 1 : مفهومه :

انبثق هذا المجلس عن مؤتمر الصومام الذي اعتبره السلطة العليا للثورة وبرلمانها ،وهو بمثابة المجسد الحقيقي لمبدأ الوحدة داخل الثورة، وحدة القيادة، وحدة السلطة، وحدة الأمة، ووحدة المصير، وقد نصت المادة 23 من القانون الأساسي لـ (ج ت و) على أن هذا المجلس هو بمثابة الهيئة العليا للجبهة في الفترات الواقعة بين دورات المؤتمر الوطني، والذي يكون مسؤولا أمامه.[4]

يتكون هذا المجلس من أربعة وثلاثون عضوا يمثلون مختلف التشكيلات المساهمة في العمل الثوري، منهم سبعة عشر عضوا دائما، وسبعة عشر مؤقتون.[5]

3 . 2 . 2 : صلاحياته و اختصاصاته :

يجتمع (م و ث ج) مرة واحدة في السنة، ويتم عقد اجتماعه بطلب من (ل ت ت) التي تقوم بتوجيه الدعوات، وفي الحالات الاستثنائية يمكن أن يعقد المجلس جلساته بحضور

---

[1]– ابراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص 31.

[2]– محمد العربي الزبيري وآخرون، كتاب مرجعي ...، المرجع السابق، ص 56 . 61.

[3]– Farhat Abbas. L' indépendance confisquée ed flammarion.France.1984.p32.

[4]– Ibid,p 71.

[5]– عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 397.

نصف أعضائه زائد واحد،[1] ولا تقبل مداولاته إلا بعد توقيع اثني عشر عضوا دائما ومؤقتا، بمعنى أنه يخضع لمبدأ الديمقراطية من حيث اتخاذ القرارات .

ويعد (م و ث ج) من أهم ما تقرر في مؤتمر الصومام فأعضاؤه يمثلون مختلف تيارات التشكيلات السياسية الوطنية قبيل اندلاع الثورة، والملاحظ في المادة 23 السالفة الذكر أن المجلس يتمتع بوظيفة مزدوجة، فهو يمثل السلطة التشريعية، ومن جهة ثانية بمثابة يعد لجنة مركزية لـ (ج ت و).[2]

ومن مهامه حفظ و حماية السيادة الوطنية، والقيام بمهام التشريع وهو الوحيد الذي له صلاحية اتخاذ القرار في حالة إجراء مفاوضات مع الاستعمار، وإقرار وقف إطلاق النار، ومن صلاحياته أيضا مراقبة الحكومة المؤقتة بعد إنشائها، ومن حقه أيضا تعيين أعضاء هذه الأخيرة ومنحها ثقته، ويقوم بالمصادقة على الاتفاقيات والمعاهدات التي تبرمها (ح ج م) بأغلبية الثلثين،[3] ويمكن لهذه الأخيرة أن تستدعي المجلس إلى جلسة غير عادية.[4]

3 . 3 : لجنة التنسيق و التنفيذ (CCE) :

3 . 3 . 1 : مفهومها :

هي هيئة تنفيذية لـ (م و ث ج) تقود عمليات الكفاح المسلح في شقيه السياسي والعسكري، وتعتبر أيضا بمثابة مجلس حرب من حيث توجيه وإدارة جميع فروع الثورة وأجهزتها السياسية والعسكرية والدبلوماسية، الإدارية، والاجتماعية...[5]

تتكون (ل ت ت) من خمسة أعضاء سياسيون وعسكريون، فالسياسيون هم: عبان رمضان وبن يوسف بن خدة وسعد دحلب،[6] والعسكريون هم : محمد العربي بن مهيدي وكريم بلقاسم، ويصفها سعد دحلب بقوله : "كانت لجنة التنسيق والتنفيذ أكثر من مكتب

---

[1]– وزارة الإعلام والثقافة: النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني1954.1962، مركب الطباعة، الرغاية، الجزائر، 1979، ص33.

[2]– ابراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص 71 .

[3]– المرجع نفسه، ص 71.

[4]– محمد تقية، الثورة الجزائرية المصدر والرمز والمال، تر: عبد السلام عزيزي، دار القصبة، الجزائر، 2010، ص 240

[5]– المجاهد، (مهام لجنة التنسيق والتنفيذ)، ع11، 01 نوفمبر1957، ص 9.

[6]– سعد دحلب كان متواجد بالسجن وفي انتظار الإفراج عنه عوض برضا مالك ،للمزيد أنظر حفظ الله أبو بكر، مؤتمر الصومام20 أوت1956 من خلال التقارير الفرنسية ،مجلة الباحث في العلوم الانسانية و الاجتماعية ،ع3،ديسمبر2013،ص84.

سياسي، حيث أنها كانت ديوان حرب حقيقي ومتمكن من كل السلطات السياسية والعسكرية في الفترات الفاصلة بين جلسات المجلس الوطني للثورة، فلأول مرة تجد سلطة جبهة التحرير الوطني نفسها منسقة ومركزة في هيئة الأمم".[1]

والملاحظ في تركيبة هذه اللجنة أن كل أعضائها ينشطون داخل التراب الوطني وقد تم اختيارهم عن عمد تجسيدا لمبدأ أولوية الداخل على الخارج .[2]

3 . 3 . 2 : مهامها و صلاحياتها :

تتمتع لجنة التنسيق والتنفيذ بصلاحيات واسعة فيما بين جلسات ودورات (م و ث ج) إلا فيما يتعلق بقضايا مصير مستقبل الجزائر،[3] وبصفتها سلطة تنفيذية، فقد خول لها مراقبة جميع نشاطات الثورة داخليا وخارجيا ، كما تسهر على تطبيق كل قرارات (م و ث ج) فهذا الأخير يعد الحسيب والرقيب لكل أعمال أعضاء (ل ت ت)، كما تتمتع بصلاحيات منح الرتب العسكرية، والتنسيق بين مختلف اللجان، ولها الحق في دعوة (م و ث ج) للانعقاد، كما تقوم باستلام التقارير الدورية من الولايات التي تخضع لها، و يتقاسم أعضاؤها الاختصاصات في حدود مسؤولية جماعية.[4]

وحتى تتمكن هذه اللجنة من مهامها اتخذت من الجزائر العاصمة مقرا لها، واعتبرت هذه المنطقة مستقلة وتحت سلطتها المباشرة.[5]

ويصرح سعد دحلب الذي يعد أحد أعضاء هذه اللجنة واصفا طريقة عمل بعض الأعضاء يقول:" كان عبان رمضان يحرر ملاحظاته وتوجيهاته بسرعة، ويقرر ويثبت في الأمور بسرعة، ولم يكن يعرف التردد، ولم يتحرج لأية عواقب، وكثيرا ما كان يضع رفاقه أمام الواقع، وكان كريم بلقاسم وبن مهيدي يغضبان منه بسبب تغنيه بالزعامة".[6]

والملاحظ من خلال هذا التصريح أن دحلب يقر بعدم احترام المنهج الديمقراطي، والتسيير الجماعي، وحب الزعامة من طرف بعض القادة.

---

[1]– سعد دحلب ، المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 2007، ص 30.

[2]– ابراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص 12.

[3]– محمد العربي الزبيري وآخرون، كتاب مرجعي ....، المرجع السابق، ص 56.

[4]– سعد دحلب، المرجع السابق، ص 44.

[5]– ابراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص ص 82 . 83 .

[6]– سعد دحلب، المرجع السابق، ص 42.

مرت (ل ت ت) بعدة ظروف قاسية خاصة بعد استشهاد زيغود يوسف في 23 سبتمبر 1956، والذي كان ضمن تشكيلتها خلال تلك الفترة، الأمر الذي استدعى تعويضه من طرف سعد دحلب،[1] كما تأثرت بشكل كبير من جراء تنظيمها لإضراب الثمانية أيام بالجزائر من28 جانفي إلى غاية 4 فيفري 1957 ، فقد كان رد فعل السلطات الاستعمارية عنيف جدا تجاه الإضراب، فقامت بعمليات القمع، والاعتقال، فتم اعتقال أحد قادتها البارزين محمد العربي بن مهيدي والذي استشهد تحت التعذيب في 04 مارس 1957 ، وقد ترتب عن ذلك خروج (ل ت ت) من التراب الوطني.[2]

تعرضت هذه اللجنة كذلك لهزة عنيفة خلفتها حادثة اغتيال عبان رمضان[3] في ديسمبر 1957 فزادت حدة الصراعات والثقافات ، وتكونت عدة زمر متصارعة فيما بينها أدت إلى تعطيل أشغالها أكثر من شهر، ولم تعد إلى العمل إلا بعد العدوان الفرنسي على ساقية سيدي يوسف في 08 فيفري 1958 م.[4]

3 . 4: المؤتمر الوطني:

هو الهيئة الدستورية العليا لجبهة التحرير الوطني، وهو يجتمع في التراب الوطني حالما تتوفر فيه شروط التمثيل، والمجلس الوطني للثورة الجزائرية هو الذي يحدد طريقة تمثيل الأعضاء في المؤتمر، ويعين تاريخ ومكان الانعقاد وطريقة إعداد ، وحددت المادة 21 من القوانين الأساسية لجبهة التحرير الوطني مهامه ومن بينها:[5]

. يصوت على نظامه الداخلي، ويحدد مدة جلساته وطريقة التصويت والأغلبية المطلوبة لجعل قراراته نافذة المفعول.

– يدرس ويصادق على تقارير المجلس الوطني للثورة الجزائرية.

---

[1]– محمد العربي الزبيري وآخرون، كتاب مرجعي ....، المرجع السابق، ص 57.

[2]– إبراهيم لونيسي ،المرجع السابق، ص 83 .

[3]– عبان رمضان ولد يوم 20 جوان1920 في قرية عزوزة قرب الأربعاء ناث إيراثن، تحصل سنة 1941على شهادة الباكالوريا، انظم سنة1943إلى حزب الشعب ،دخل السجن سنة1950و أطلق سراحه سنة 1955 وإلتحق بصفوف الثورة، ويعتبر مهندس مؤتمر الصومام، وعضو بلجنة التنسيق والتنفيذ إستدرج إلى المغرب وقتل في 27ديسمبر 1957 من طرف زملائه لوضع حد لمعارضته، وأعلنت جريدة المجاهد في عدد 24 من ماي 1958 عن خبر استشهاده في ميدان الشرق، للمزيد أنظر عبد الله مقلاتي، قاموس أعلام شهداء وأبطال الثورة الجزائرية، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، ص 363.

[4]– مسعود عثماني، الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، ص393 .

[5]– يحيى بوعزيز، من وثائق جبهة ....، المرجع السابق، ص ص 31 . 32.

- يحدد المذهب والسياسة العامة لجبهة التحرير الوطني.
- يصادق على القوانين الأساسية ويعدلها.
- يعين المجلس الوطني للثورة الجزائرية.
- يتمتع بكل السلطات الخاصة بإصدار القرارات ومراقبة كل منظمات جبهة التحرير الوطني.

الفصل الأول

تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة :

اختلفت الرؤى حول أصل فكرة إنشاء الحكومة الجزائرية المؤقتة، فهناك من يرجعها إلى أفكار (ل ت ت) الثانية (أوت1957سبتمبر1958م).

وهناك من يقول أنها ثمرة لمقررات أول دورة لـ م و ث ج (20 . 28أوت1957م) وآخرون يعتبرونها نتيجة توصيات مؤتمر طنجة (أفريل1958م) ولكنها ظهرت للمرة الأولى من صلب مشروع اقترحته عناصر الوفد الخارجي على القيادة التنفيذية للثورة في العاصمة، في منتصف عام 1956م، وجوبهت تلك الفكرة التي أعلنها آنذاك كل من محمد خيضر وأحمد بن بلة بالرفض الشديد من طرف عبان رمضان الذي أبدى استعاضا كبيرا من فكرة تشكيل حكومة جزائرية في المنفى، ولقد أدى تباين المواقف حول هذا المشروع توتر العلاقة بين الداخل والخارج لقيادة الثورة، كما أدت التطورات السياسية التي عرفتها حرب التحرير في خريف 1956 إلى تأجيل النظر فيه إلى بداية عام 1958م.[1]

وعلى الرغم من أن خروج القيادة التنفيذية للثورة من الجزائر كان في بداية عام 1957، إلا أن فكرة إنشاء حكومة جزائرية لم يتم طرحها كأولوية بالنسبة لقادة الثورة، ويعود السبب الأهم في عدم الإشارة إلى هذا الموضوع إلى التأزم الداخلي الشديد الذي عرفته صفوف (ل ت ت) الثانية ابتداءا من اجتماع أوت 1957، والذي انتهى بلجوء مجموعة من عناصرها إلى تصفية عبان رمضان في أواخر ديسمبر من تلك السنة، والتي حسب رأيي من أجل القضاء على انتقاداته ومضايقاته الشديدة لهم.

كما ساهم انتقال قيادة الثورة التي استقرت بصورة نهائية في الخارج مع مطلع عام 1958 بترتيب أوضاعها، وتوزيع المهام بين أبرز عناصرها في إرجاء البدء في مشروع تشكيل حكومة جزائرية.[2]

جاء تكوين الحكومة المؤقتة الجزائرية نتيجة لتطر القضية الجزائرية على الساحة الدولية وذلك بتاريخ 19 سبتمبر 1958م بالقاهرة واعترفت بها العديد من الحكومات، وبذلك استكمل الشعب الجزائري كل مقومات دولته المستقلة، وتبادلت العلاقات الدبلوماسية مع

---

[1]- جمال قنان، تشكيل الحكومة المؤقتة نقلة نوعية في دبلوماسية جبهة التحرير الوطني، مجلة الذاكرة ع1،المتحف الوطني للمجاهد،الجزائر،1996،ص 26.

[2]- عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، دار البعث، الجزائر، 1999، ص 147.

الدول التي اعترفت بها، وتمثيليات لها في الدول التي لم تعترف بها بعد، ولم يعد للسلطات الاستعمارية مبررا للقول بأنه لا توجد حكومة شرعية للتفاوض معها، وكان لميلادها صدى كبير في الأواسط الإعلامية العالمية، وباشرت مهامها الثورية برئاسة فرحات عباس وتحت رقابة المجلس الوطني للثورة.[1]

1- ظروف تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة:

شهدت الثورة الجزائرية منذ اندلاعها ليلة الفاتح نوفمبر 1954م، وإلى غاية استرجاع السيادة الوطنية في جويلية 1962م، أحداثا وتطورات هامة على مختلف الأصعدة السياسية والعسكرية وعلى المستويين الداخلي والخارجي، كان لها تأثير كبير في سيرها واستمرارها ويعتبر تأسيس (ح ج م) يوم 19سبتمبر 1958م أحد أبرز هذه الأحداث الهامة حيث يمكننا اعتبار هذا الحدث حصيلة لظروف وعوامل داخلية وأخرى خارجية عاشتها الثورة أسهمت في ظهور (ح ج م).[2]

1- 1: الظروف الداخلية:

للظروف الداخلية أهمية بالغة، وتأثير مباشر على سير الأحداث والتي يمكن حصرها فيمايلي :

1-1- 1: الظروف السياسية:

كان من نتائج مؤتمر الصومام تشكيل هيئة تنفيذية تمثلت في (ل ت ت) حيث كانت مهمتها التنسيق بين الولايات، ومتابعة قرارات (م و ث ج) أي أنها المتحكمة في الوضع داخل البلاد، لكن بعد إضراب الثمانية أيام ومعركة الجزائر اضطرت هذه الهيئة للخروج من الجزائر بعد اعتقال العربي بن مهيدي وتصفية نظام الثورة بالعاصمة من طرف الاستعمار الفرنسي بحيث اتفق عناصرها على أن يذهب عبان رمضان وسعد دحلب إلى المغرب الأقصى،[3] بينما يتوجه كريم بلقاسم وبن يوسف بن خدة ولخضر بن طوبال إلى تونس والقاهرة، وعلى إثر ذلك واجهت (ل ت ت) عدة صعوبات ومشاكل، فقد تأزم الوضع بين

[1]- أحمد توفيق المدني، حياة كفاح،ج3،ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988، ص 399.

[2]- محمد العربي الزبيري وآخرون، المرجع السابق، ص87.

[3]- حكيمة شتواح، المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة الجزائرية، أطروحة دكتوراه في تاريخ الثورة الجزائرية، جامعة الجزائر،2005-2006،ص59.

كريم بلقاسم وعبان رمضان خلال عام 1957 ولكن بفضل تدخل فرحات عباس تم حل الأزمة مؤقتا، كما واجهت صعوبة في حل مشكل التسليح والتموين الذي كانت القيادة في الداخل تطالب به، وما زاد الوضع سوءا هو اغتيال عبان رمضان، حيث خلف هذا الحادث آثارا سلبية على نفسية عناصر (ل ت ت)، وفي ظل تلك الأحداث فكر فرحات عباس في الانسحاب من عضوية البعثة الخارجية فقد ذكر بأن: "مكانه بين المسؤولين وإلى جانبهم على الأقل من أجل تفادي ما هو أسوء".

كما شهدت تأسيس (ح ج م) ظرفا سياسيا هام تمثل في عودة شارل ديغول[1] إلى الحكم حيث أعاد الاستقرار والقوة للنظام الفرنسي .

1-1- 2: الظروف العسكرية:

كانت الأوضاع العسكرية للثورة الجزائرية جد صعبة، حيث تلقت الثورة ضغطا عسكريا من طرف الجيش الفرنسي، خلال وبعد معركة الجزائر1957، وإضراب الثمانية أيام، والحصار بواسطة خطي شال وموريس،[2] إضافة إلى تفشي روح الفوضى وعدم الانضباط لدى جيش الحدود، وبدت الخصومات واضحة بين ضباط جيش التحرير، كما شرعت قوات الاستعمار الفرنسي في تطبيق حق المتابعة ضد جنود جيش التحرير الوطني عبر الحدود، وذلك تطبيقا لأوامر سالان الذي أصدر أمرا بحق المتابعة، وهذا ما تسبب في حدوث مجزرة ساقية سيدي يوسف في ثامن فيفري 1958م، حيث قامت القوات الفرنسية بقنبلة المنطقة الواقعة بالحدود الجزائرية التونسية مخلفة الكثير من الخسائر البشرية والمادية.[3]

1-1- 3: الظروف الاجتماعية والاقتصادية:

تميزت أوضاع الشعب الجزائري قبيل تأسيس (ح ج م) بالسيئة جدا، كما أنها كانت امتدادا للظروف والأوضاع التي عاشها قبل اندلاع الثورة، حيث نجد في تقرير السياسة

---

[1]- شارل ديغول :عسكري وسياسي فرنسي ولد في 22 نوفمبر 1980م ، تخرج من الكلية العسكرية كضابط سنة 1912، شارك في الحرب العالمية الأولى والثانية، أسس الجمهورية الفرنسية الخامسة بعد حادثة 13ماي1958 زار الجزائر في بداية شهر جوان 1958لما كانت الثورة في عامها الرابع (للمزيد أنظر: عبد المجيد عمراني، جون بول سارتر والثورة الجزائرية، مكتبة مدبولي، د م،د س ص ص 120.122.

[2]- محمد العربي الزبيري وآخرون، المرجع السابق ص 91 .

[3]- جمال قندل، خطا موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيراتهما على الثورة الجزائرية 1957.1962م، ط1، دار الضياء، للنشر والتوزيع، الجزائر،2006، ص 99.

العامة الذي أعده فرحات عباس في 20 أوت 1958 إلى أن تأسيس (ح ج م) جاء لتلبية مطالب الشعب المستعجلة وجيش التحرير الوطني.[1]

أما بالنسبة للظروف الاقتصادية فقد كانت الأقلية الأوروبية تعيش حياة البذخ، بينما الأغلبية الجزائرية المسلمة فكانت تزداد سوءا، خاصة مع ارتفاع العنف الاستعماري كتوسيع نطاق المناطق المحرمة، وإقامة المحتشدات، ومصادرة الأملاك ومحاولة عزل الشعب عن الثورة.[2]

1-2: الظروف الخارجية:

كان للظروف الخارجية دور وتأثير في دفع قيادة الثورة ممثلة في (ل ت ت) للتفكير في مسألة إنشاء (ح ج م)، والتي نوجزها فيما يلي:

- مشاركة (ج ت و) في شهر أفريل 1958 في مؤتمر أكرا للدول الإفريقية للدعوة والتعريف بالقضية الجزائرية.[3]
- الضغوط التي تعرضت لها الثورة الجزائرية من طرف نظامي تونس والمغرب الأقصى خاصة بعد ارتفاع عدد عناصر جيش التحرير الوطني عبر الحدود، وارتفاع الضغط الفرنسي على هاتين الدولتين و تخوفهما من انتقال القتال إلى أراضيها.
- مشاركة (ج ت و) في مؤتمر طنجة الذي عقد بقصر الماريشال بين27 و30 أفريل 1958 م، تحت رئاسة علال الفاسي ومشاركة كل من حزب الاستقلال المغربي وحزب الدستور الجديد التونسي إلى جانب (ج ت و). ودراسته للقضية الجزائرية،والكفاح المشترك.[4]
- دعوة عمر أو عمران (ل ت ت) إلى ضرورة تأسيس (ح ج م) كخطة هجومية دبلوماسية من أجل الاستفادة من الصراع القائم بين الكتلة الشرقية والكتلة الغربية في ظل الحرب الباردة، لكسب الدعم المادي والمعنوي في المحافل الدولية.
- زيادة النشاط السياسي والدبلوماسي للثورة، والحصول على تأييد، واعتراف معظم الدول العربية والعالمية، هذا النشاط كان موازيا مع الكفاح المسلح الذي يخوضه الشعب الجزائري داخل الجزائر وخارجها.

---

[1]- محمد العربي الزبيري و آخرون، المرجع السابق ص 94 .

[2]- يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة 1962.1954، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2004، ص 172.

[3]- بسام العسلي، جبهة التحرير الوطني الجزائري، ط2، دار النفائس، بيروت، 1986، ص142.

[4]- المجاهد، ع23، 05 ماي 1958 ، ص 444.

- سقوط الحكومات الفرنسية الواحدة تلوى الأخرى نتيجة تأثير القضية الجزائرية.[1]

- حكومة بيير مانديس فرانس: من نوفمبر 1954إلى 05 فيفري 1955م، ثم تلتها حكومة إدغارفور: فيفري 1955 إلى جانفي 1956م، ثم خلفتها حكومة غي موللي من جانفي 1956 إلى 21 أفريل 1957م، ثم جاءت حكومة بورجيس مونوري، مارس 1957 إلى 30 ديسمبر 1957، ثم تلتها حكومة بيير فليملان: من أفريل إلى ماي 1958م، ثم قامت حكومة ديغول إثر انقلاب عسكري كاد أن يدخل فرنسا في حرب أهلية حيث ألف ديغول حكومته في 04 جوان 1958م، و بهذا سقطت الجمهورية الرابعة وقامت الجمهورية الخامسة.[2]

ومن الظروف الخارجية كذلك التي دفعت إلى تأسيس (ح ج م) الأحداث الهامة التي شهدها العالم العربي كقيام الوحدة المصرية السورية (الجمهورية العربية المتحدة) في 22 فيفري 1958م،[3] والتي استبشر الجزائريون بقيامها خيرا وتطلعهم في أن تكون سندا قويا، ودعما يساعد ويآزر ثورتهم لمواجهة الاستعمار الفرنسي الذي يدعمه الحلف الأطلسي والغرب الرأسمالي بكامله.[4]

نجاح الثورة العراقية 14 جويلية 1958م التي أدت إلى التخلص من النظام الملكي العميل، وقيام نظام عراقي ذو مواقف إيجابية اتجاه الثورة الجزائرية.[5]

شكلت هذه الظروف مجتمعة داخلية وخارجية جوا محفزا لقادة الثورة الجزائرية من أجل تأسيس (ح ج م) لتسيير شؤون البلاد، ومواصلة النظال، وإيقاف المناورات الفرنسية تجاه القضية الجزائرية.[6]

---

[1]- عمر سعد الله، الحكومة الجزائرية المؤقتة والقانون الدولي الإنساني، مجلة المصادر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1945، ع14، الجزائر، 2006، ص 74.

[2]- نفسه، ص 76

[3]- بشير العظمة، جيل الهزيمة بين الوحدة و الانفصال، رياض الريس، لندن،1991، ص 191.

[4]- بسام العسلي، المرجع السابق، ص 100 .

[5]- المجاهد، ع18، 1959/05/24، ص 3 .

[6]- محمد العربي الزبيري وآخرون، المرجع السابق، ص 103.

2-أهداف تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة:

كان الغرض من تأسيس ح ج م هو تحقيق أهداف محددة، على الصعيدين الداخلي والخارجي وهي كالآتي:

2-1:على الصعيد الداخلي:

- محاولة حل مشكلة القيادة بتحقيق نوع من الإنسجام والوحدة التي طالما افتقدت لها (ل ت ت)، حيث يقول فرحات عباس: بأن الهدف من إنشاء الحكومة هو إيجاد حلول ناجحة لتلك الصراعات التي كانت تحدث بين الأشخاص والقيادات داخل الثورة، والتي أدت إلى تربع كريم بلقاسم على عرش الزعامة والسيطرة عليها مع إبقاء كل من بن طوبال وبوصوف متربصين به، كما أن الجميع كان يسعى لكسب المزيد من النفوذ والمراكز العالية، أما عبان رمضان فقد أراد أن تكون هناك قيادة جماعية للثورة وليس مثل التي كانت في عهد مصالي الحاج، والمقصود من قوله هنا هو التخلص من الصراع السياسي والعسكري.

- محاولة حل مشكل التسليح الذي كانت تعاني الثورة منه، خاصة بعد إقامة خطي موريس وشال من طرف الاستعمار الفرنسي على الحدود الشرقية والغربية للجزائر.[1]

- كان الهدف من تأسيس (ح ج م) مواجهة سياسة الجمهورية الخامسة بزعامة ديغول السياسية والعسكرية والداخلية والخارجية، وإعطاء نفس جديد للثورة الجزائرية.

- إعادة بعث روح الأمل والتفاؤل لدى فئات الشعب الجزائري المتعطش إلى قيام هيئة تحقق طموحاته وآماله.

- إعادة البعث الرسمي لوجود الدولة الجزائرية المغتصبة منذ جويلية 1830م.[2]

2-2: على الصعيد الخارجي :

كان لدى (ح ج م) العديد من الأهداف على الصعيد الخارجي، خاصة فيما يتعلق بالجانب الدبلوماسي والعلاقات الدولية، ويمكن اختصارها في النقاط الآتية:

[1]- جمال قندل، المرجع السابق، ص 93.

[2]- محمد لحسن أرغيدي، المرجع السابق، ص 171.

– مواجهة سياسة ديغول الخارجية، وتحقيق الانتصارات الدبلوماسية، وهذا ما عبر عنه عمر أو عمران في تقرير (ل ت ت) بضرورة التعجيل بإعلان الحكومة المؤقتة وذلك كخطوة هجومية من الناحية الدبلوماسية.[1]

– خلق أداة شرعية ورسمية لإيقاف أكاذيب ديغول الذي كان يتذرع بعدم وجود حكومة ممثلة الشعب الجزائري لكي يتفاوض معها، وهذا ما عبر عنه فرحات عباس في رسالته إلى جمال عبد الناصر، وذلك قبل الإعلان عن تأسيسها حيث قال: "هذه الحكومة ستكون عاملا من عوامل المساعدة على إيجاد حل سلمي".

– سعي (ج ت و) إلى الاستفادة من الوضع الدولي آنذاك المتمثل في الصراع الإيديولوجي بين المعسكرين الشرقي والغربي، دون تبعية الجزائر إلى أي من المعسكرين بمعنى الاستفادة من الدعم المادي والدبلوماسي مع المحافظة علة استقلالية القرار السياسي الجزائري.[2]

– الاعتراف بالحكومة المؤقتة ولو ضمنيا في الهيئات العالمية، وهذا ما حدث فعلا فقد استطاع الوفد الجزائري عرض القضية الجزائرية وللمرة الرابعة في الدورة الثالثة عشر لهيئة الأمم المتحدة.[3]

– الاعتراف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال، ووجوب التفاوض بين الطرفين(الجزائري والفرنسي) حيث صوتت الجمعية بأغلبية الثلثين بحق الشعب الجزائري في الاستقلال كما أوصت بالتفاوض من أجل السلام.

ويمكننا اعتبار الإعلان عن ميلاد (ح ج م) سنة 1958م محاولة لإعادة بعث الدولة الجزائرية وإحيائها، وإلغاء إدعاء فرنسا أن الجزائر جزء لا يتجزأ منها وأنها تمثل امتداد جغرافي لها.

---

[1]– محمد العربي الزبيري وآخرون، المرجع السابق، ص 90 .

[2]– نفسه، ص 104.

[3]– جمال فرحات، السياسة الأمريكية في الجزائر(نشأتها . تطورها وآثارها)، دار الريحانة للكتاب، الجزائر، 2006، ص200.

3- مراحل تطور الحكومة الجزائرية المؤقتة:

3-1: ميلاد الحكومة الجزائرية المؤقتة:

شرع أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ والمجلس الوطني للثورة في التحضير لتشكيل حكومة جزائرية، حيث بدأت الاتصالات بالدول العربية وغيرها من الدول للحصول على الاعتراف والدعم، وفعلا تجسدت الفكرة على أرض الواقع، وتم تشكيل حكومة سميت بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (GPRA) برئاسة فرحات عباس،[1] وأعلن عنها رسميا يوم 19 سبتمبر 1958م بالقاهرة في حفل كبير حضرته الصحافة ووكالات الأنباء، وسفراء بعض الدول العربية، حيث تم تلاوة بيان تأسيسها من طرف رئيسها فرحات عباس وفي نفس الوقت أقيم حفلان آخران بكل من تونس والرباط.

وتم تسجيل الاعترافات الأولى بهذه الحكومة خلال الحفل بالقاهرة من طرف حكومة الجمهورية العربية المتحدة، وجمهورية العراق وليبيا بالإضافة إلى باكستان واليمن والمغرب.[2]

3-2: الحكومة الجزائرية المؤقتة الأولى 19سبتمبر1958 م:

حلت لجنة التنسيق والتنفيذ وعوضت بالحكومة المؤقتة المعلن عنها في 19 سبتمبر 1958، ضمت أول حكومة جزائرية مؤقتة 19 شخصية برئاسة فرحات عباس، الذي يقول حول هذا الموضوع: "... وتم الأمر بعد موافقة جميع رجالاتنا على خلق الحكومة المؤقتة، كانت الإشكالية حول رئاسة هذه الحكومة، واقترحت أنا للترشح كلا من كريم بلقاسم ولمين دباغين...وهكذا تم ترشيحي أخويا وتزكيتي بكل سلاسة لأصير رئيسا للحكومة المؤقتة، وما إن دار الحديث صوب تشكيل الحكومة حتى اقترحت أن تحومي على ممثلين من مختلف الكتل الممثلة لجبهة التحرير الوطني".[3]

---

[1]- فرحات عباس: ولد في 24 أكتوبر 1899م، في بني عافر بلدية الطاهير ولاية جيجل ، بدأ حياته السياسة عندما كان طالبا، تحصل على شهادة الصيدلة عام 1946، من مؤسسي جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا، أسس حزب الإتحاد الديمقراطية للبيان والحرية، عضو في المجلس الوطني للثورة1956، وعضو في لجنة التنسيق والتنفيذ 1957، ترأس الحكومة المؤقتة الأولى والثانية (19سبتمبر1958 إلى 27 أوت 1961) للمزيد أنظر: علي تابليت .فرحات عباس رجل دولة، ط2، ثالة، الجزائر،2009 ص ص 3 . 12 .

[2]- علي تابليت، نفس المرجع ، ص 7 . 8.

[3]- فرحات عاس، تشريح حرب، تر: أحمد منور، ط1، دار الملك، الجزائر،2010، ص 313.

أما فيما يخص تشكيلة الحكومة المؤقتة الأولى (19سبتمبر1958) يمكن الإطلاع عليها من خلال الملحق رقم (01) بقائمة الملاحق من هذا البحث.

وقد كانت الحكومة المؤقتة مسؤولة أمام (م و ث ج) كما بدأت مهامها مباشرة يوم الجمعة 19سبتمبر1958م على الساعة الواحدة زوالا حسب توقيت الجزائر.[1]

3-3: الحكومة الجزائرية المؤقتة الثانية 18 جوان 1960م:

عرفت تشكيلة (ح ج م) الثانية بعض التغيرات، والتطورات، أما على مستوى الرئاسة فقد بقي هذا المنصب بحوزة فرحات عباس،[2] ويمكن الاطلاع على هذه التشكيلة من خلال الملحق رقم (02) بقائمة الملاحق لهذا البحث.

وتمثلت هذه التغييرات في تقلص عدد الوزارات في ح ج م الثانية من 18إلى 12 وزارة، ودامت مدة هذه لحكومة من 18جوان1960م إلى غاية 08أوت 1961م، وتلخصت مهامها في تعزيز نشاط جيش التحرير، وتعبئة الجماهير الجزائرية، بالإضافة إلى تمديد عمل الثورة في نطاق عدم الانحياز للحصول على الإعانات، والدعم السياسي والدبلوماسي لمجابهة السياسة الاستعمارية الفرنسية، وقد ضبط (م و ث ج) المحتوى الديمقراطي لكفاح الشعب الجزائري، كما أكد على الحل التفاوض على أساس حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، والحفاظ على الوحدة الترابية، ووحدة الشعب الجزائري.[3]

وكلفت (ح ج م) بتطبيق هذه القرارات، والملاحظ خلال هذه الفترة زيادة الخلافات بين رجالات الثورة الجزائرية، والتي كانت تستدعي عقد الجلسات والمؤتمرات من أجل حلحلة هذه الخلافات، ومواصلة المسار الثوري، ومن بين المؤتمرات نذكر مؤتمر طرابلس (ليبيا) 1961م، والذي تم الاتفاق من خلاله على تشكيل الحكومة المؤقتة الثانية.[4]

---

[1]- جاك دوشمان، تاريخ جبهة التحرير الوطني، تر: موجد شرار، منشورات ميهوني، الجزائر، دس، ص 305.

[2]- مجلة الذاكرة، التشكيلات الثلاث للحكومة المؤقتة، ع3، المتحف الوطني للمجاهد، 1998، ص 234.

[3]- علي زغدود، صفحات من ثورة التحرير الجزائرية، متيجة للطباعة، الجزائر، 2006، ص 85.

[4]- نفسه، ص86.

2-4: الحكومة الجزائرية المؤقتة الثالثة سبتمبر 1961م:

عرفت تشكيلة هذه الحكومة هي الأخرى عدة تطورات، خاصة على مستوى الرئاسة، حيث انتقلت من فرحات عباس إلى بن يوسف بن خدة.[1] ويمكن الإطلاع على تشكيلة هذه الحكومة من خلال الرجوع إلى الملحق رقم (03) من هذا البحث.

واصلت حكومة بن خدة المفاوضات التي بدأت الحكومة السابقة إلى غاية إعلان رئيسها يوم 18 مارس 1962م عن إيقاف القتال عبر كافة التراب الوطني وكان هذا على الساعة التاسعة مساءا.[2]

4 . المواقف من تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة :

تباينت الأراء والمواقف حول قيام الحكومة الجزائرية المؤقتة من الإعلان عنها داخليا وخارجيا، فكانت هناك مواقف مؤيدة من طرف بعض قادة الثورة والشعب الجزائري، ومواقف رافضة ومعارضة من طرف البعض الآخر من قادة الثورة لأسباب مختلفة، وقد توالت الإعترافات منذ لحظة الإعلان عن تأسيس (ح ج م) من طرف العديد من الدول المساندة للقضية الجزائرية، وكفاح الشعب الجزائري من أجل الحرية والإستقلال.

كما نجد بعض الدول والتي تعتبر صديقة لفرنسا والمؤيدة لسياستها اتجاه الجزائر والداعمة لها ماديا ومعنويا تعرض عن الإعتراف بالحكومة المؤقتة، أما عن الموقف الفرنسي الإستعماري ورد فعله فقد كان عنيفا جدا حيث اتبعت فرنسا ديغول عدة أساليب من أجل القضاء على الحكومة المؤقتة المتبعة في ذلك سياسة الترغيب والترهيب، وسياسة فرق تسد ومحاولة عزلها عندول الجوار، وزرع الفتن والشقاق في الداخل عن طريق الدعاية والحرب النفسية.

---

[1]- بن يوسف بن خدة :ولد بالبرواقية ولاية المدية يوم 1920/02/23 وهو ابن قاض بدأ دراسته بالمدرسة القرآنية ثم المدرسة الفرنسية ثم التحق بكلية الطب والصيدلة سنة 1943م، تحصل بها على شهادة صيدلي، انخرط عام 1942م بحزب الشعب وفي 1947 أصبح عضو باللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية وفي ماي 1955 التحق بالثورة مباشرة بعد خروجه من السجن، عين وزيرا للشؤون الاجتماعية في ح ج م الأولى ثم عين رئيسا للحكومة المؤقتة الثالثة في أوت 1961م ، وتوفي بالجزائر العاصمة يوم 04 فيفري 2003م ودفن بمقبرة سيدي يحي، للمزيد انظر، بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954، تر: مسعود حاج مسعود، ط2، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012،ص ص 601-604.

[2]- بن يوسف بن خدة، نهاية حرب التحرير في الجزائر اتفاقات إفيان، تع لحسن زغدار ومحل العين جبائلي مر: عبد الحكيم بن الشيخ الحسين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987، ص 38 .

4-1 موقف الداخل:

جاء تأسيس الحكومة المؤقتة تلبية للمطالب المستعجلة لكل من الشعب الجزائري وجيش التحرير الوطني، وهذا ما أشار اليه فرحات عباس من خلال تقرير السياسة العامة وتقرير الوضعية العسكرية الذي أقر بأن إعلانها بعث حماسا لدى الشعب الجزائري وجيش التحرير الوطني الذي كثف من عملياته العسكرية.

وقد ذكر ذلك أيضا العقيد علي كافي رغم معارضته لقرار التأسيس، حيث يقول: "رغم المآخذ في التشكيلة أعتبرت حدثا تاريخيا وبعثا للدولة الجزائرية وإنتقاما ساطعا من لطخة سيدي فرج، ذلك إن الشعب المهتم بكل ما يرجع له كرامته قد استقبل النبأ بكل حماس وفرحة، إذ للمرة الأولى منذ 1830 م تولد حكومة بجهد الشعب الجزائري وحده وبدم أبنائه".

كما اعتبره كريم بلقاسم أمجد يوم بعد يوم الفاتح نوفمبر، وبأنه تاريخ حاسم في تحرير وطننا سجلته الجزائر، وبأن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية قد حصلت الثقة التي وجهها لها جيش التحرير الوطني.[1]

ويصف فرحات عباس حماس جيش التحرير الوطني إثر الإعلان عن ميلاد (ح ج م) حيث يقول: " بعد الإعلان عن تكوين الحكومة المؤقتة دخل جيش التحرير في حيوية جديدة فقام بنصب الكمائن وخاض الإشتباكات في كل التراب الوطني إنه نفس جديد أحيا مقاتلينا".[2]

رغم كل التأييد الذي يتضح من خلال الشهادات والآراء السابقة لبعض قادة الثورة، وجيش التحرير، ووصف حماسه من خلال تصعيد وتيرة عملياته العسكرية وكذلك غبطة وفرحة الشعب الجزائري إلا أنه لا يمكن إخفاء حقيقة بأن هناك من إتخذ موقفا معارضا من تأسيس (ح ج م) لأسباب مختلفة كالاعتراض على التشكيلة التي يرأسها رجل إلتحق متأخرا بقطار الثورة، وكونه معارض للعمل المسلح ومؤيد للحل السلمي للقضية الجزائرية، وهناك

[1]- عمر بوضربة ، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958جانفي 1960 دار الحكمة للنشر الجزائر 2010،ص ص69-70.

[2]- فرحات عباس، تشريح...، المرجع السابق، ص 223.

سبب آخر تمثل في إعتبارها أداة لسيطرة الخارج على الداخل حيث هذا الإجراء تأكيدا لإستقرار القيادة السياسية للجبهة بالخارج وبالتالي تكوين أولوية الخارج على الداخل.[1]

ولعل أولى مؤشرات رفض بعض قيادات الثورة للحكومة المؤقتة هي مؤامرة محمد العموري والتي اعتبرت محاولة إنقلابية من طرف ضباط الولاية الأولى (أوراس النمامشة) والقاعدة الشرقية ضد (ح ج م) و التي كانت لها نهاية مأساوية.[2]

وهناك من القادة من قبل بالحكومة المؤقتة على مضض حيث ذكر على كافي قائلا: "حتى لا نزيد في شرح الثورة ونكرس فصل الداخل عن الخارج" حيث إكتفى هؤلاء القادة بالإجتماعات والمذكرات التي ضمنوها تصريحاتهم وإنتقاداتهم لنشاط (ح ج م).

وقد إحتج قادة الولايات بالداخل وأنبوا قيادة الخارج ممثلة في (ل ت ت) جملة من المآخذ منها:

- عدم إستشارة قادة الولايات في الداخل حول موضوع تشكيل الحكومة المؤقتة.
- أن القرار لم يتخذ بطريقة قانونية, حيث أن أمر كهذا يعتبر من صلاحيات (م و ث ج) الذي يعتبر برلمان الثورة وجهازها التشريعي.[3]

كما عرفت الحكومة المؤقتة عدة عراقيل وأزمات منذ الإعلان عن تأسيسها في 19 سبتمبر 1958م وسنتطرق إلى ذكر أبرز هذه الأزمات خلال الفصلين الثاني والثالث من هذا البحث.

4-2: موقف فرنسا الإستعمارية:

اعتمدت السلسلة الفرنسية منذ إندلاع الثورة التحريرية مبدأ القوة والعنف في تعاملها مع الثورة، ووصفت الثوار بالمتمردين والعصاة والخارجين عن القانون، وأنه حق لها إستعمال الأساليب القمعية والردعية، ضد الجزائريين باعتبار أن الأمر من شؤونها الداخلية، وبدوره قام ديغول برسم معالم استراتيجية للقضاء على الثورة، ومؤسساتها على رأسها الحكومة

[1]- محمد العربي الزبيري وآخرون، المرجع السابق، ص ص 110-113.

[2]- للمزيد حول قضية محمد العموري، انظر ص ص 41-47 من هذا البحث.

[3]- محمد العربي الزبيري وآخرون، المرجع السابق، ص113.

المؤقتة، فعملت على كل الأصعدة الداخلية والخارجية، وفي جميع المجالات والميادين السياسية والدبلوماسية والعسكرية والإقتصادية...إلخ.[1]

حيث بادرت فرنسا إلى الرفع من عددجنودها بالجزائر وإرسال العديد من الخبراء في الكثير من التخصصات خاصة الجانب العسكري من أجل القضاء على الحكومة المؤقتة والثورة بصفة عامة، كما قامت القوات الفرنسية بعدة عمليات عسكرية ضد جيش التحرير الوطني تحمل عدة أسماء مثل عملية التربيع أوالكادرياج وهي عبارة عن تقسيم الأرض إلى مربعات تشغلها عدد من قواتهم تقوم بالزحف ومحاصرة الثوار الجزائريين وتكون مجموعات متقاربة ومتجاورة الغرض منها القضاء على الثورة وعزلها عن الشعب.[2]

وفي محاولة يائسة للجنرال ديغول الذي فوجئ بالحدث (الإعلان عن تأسيس ح ج م) الذي أربك السلطات الفرنسية من خلال هذه النتائج العظيمة والخطوة الجريئة، وفي خضم ذلك صرح في حديث أدلى به لجريدة "صدى وهران" في 30 أفريل 1959م أن فرنسا ستقطع العلاقات مع أية دولة تعترف رسميا بالحكومة المؤقتة[3]، مثلما طلبت من جمهورية أندونيسيا أن تسحب إعترافها ب(ح ج م)، وإلغاء زيارة وفدها برئاسة فرحات عباس.[4]

كما لجأ إلى استخدام الأساليب الإغرائية أهمها مشروع قسنطينة الذي طرحه بعد أيام قليلة عن إعلان تأسيس (ح ج م) وقد صدر هذا المشروع يوم 13 أكتوبر 1958م المتمثل في إقامة أحياء سكنية ومنح 400 ألف وظيفة عمل وتوزيع 250 ألف هكتار من الأراضي على الجزائريين وبناء المدارس...إلخ، وهو في حقيقته مشروع الهدف منه تقويض الثورة وعزل الحكومة المؤقتة.[5]

ورغم أن فرنسا رفضت الإعتراف بالحكومة المؤقتة إلا أن ومع مرور الوقت وإرتفاع وتيرة الحرف، وتحقيق الثورة للعديد من الإنتصارات على مختلف الأصعدة، وتصريح ديغول بأن الحرب الجزائرية أصبحت تكلف الخزينة الفرنسية مالا تطيق، واعتبرها خطر حقيقي

---

[1]- عمر بوضربة، المرجع السابق، ص ص 65- 66.

[2]- إدريس خضير، البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830م – 1962م، ج2، دار الغرب، الجزائر، 2005، ص 287.

[3]- كريم مقنوش، الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في مواجهة الأزمات في تونس (1958- 1962م)، مجلة قضايا تاريخية، ع4، جامعة يحيى فارس، المدية، الجزائر، 2016، ص121.

[4]- عمر بوضربة، المرجع السابق، ص70.

[5]- يحيى بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج3، دار الغرب، الجزائر، 2010، ص176.

على فرنسا نفسها، خاصة عندما انتقلت الحرب إلى الداخل الفرنسي، وعلى إثر ذلك رضخ ديغول للتفاوض مع الحكومة الجزائرية المؤقتة، وقد حدث إتصال مباشر بين الحكومتين الجزائرية والفرنسية خلال شهر جوان 1960م ومرت المحادثات بعدة مراحل إلى غاية الإعلان عن وقف إطلاق النار، وعلى إثر ذلك فقد إكتسب الحكومة المؤقتة الشرعية في إطار قانون العلاقات الدولية.[1]

4-3: المواقف الدولية:

بمجرد إعلان المجلس الوطني للثورة الجزائرية في جلسته بالقاهرة عن تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة برئاسة فرحات عباس يوم 19 سبتمبر 1958م حتى بادرت العديد من الدول العربية بالإعتراف بها، كما تتابعت الإعترافات بعد ذلك من طرف الدول الصديقة والمساندة للسلام والتحرر من الإستعمار،[2] وقد تمثلت هذه المواقف في:

4-3-1: موقف الدول العربية:

منذ الإعلان عن ميلاد الحكومة المؤقتة توالت الإعترافات بها من قبل الدول العربية المساندة والمتعاطفة مع القضية الجزائرية، وكفاح الشعب الجزائري من أجل إسترجاع حريته واستقلاله، ومن الدول العربية الأوائل المعترفة (بالح ج م) نجد العراق حيث يعتبر أول بلد عربي بادر بالإعتراف بها وكان ذلك في نفس اليوم الذي أعلن فيه عن تأسيسها، حيث أنه ما إن أنهى فرحات عباس كلمته التي ألقاها أمام الجمع الغفير من الجمهور وعدد كبير من الصحافيين مصورين ومحرري الصحف بالقاهرة حتى قام سفير العراق بالقاهرة ليعلن عن إعتراف الحكومة العراقية بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.[3]

نجد كذلك الإعتراف المغربي والذي جاء على شكل بيان يحمل توقيع رئيس الوزراء ووزير الخارجية، حيث أرسل هذا البيان إلى رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة فرحات عباس

---

[1]- أحمد بن فليس، السياسة الدولية للحكومة المؤقتة الجزائرية 1958- 1962م مذكرة ماجستير في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1985، ص90.

[2]- نبيل بلاسي، الإتجاه العربي والإسلامي ودوره في تحرير الجزائر، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، 1990، ص193.

[3]- محمد بجاوي، الثورة الجزائرية والقانون 1960- 1961، تر: علي الخش، ط2، دار الرائد للكتاب، 2005، ص150

يوم 22 سبتمبر 1958م وقد تضمن هذا البيان أن مجلس الوزراء المجتمع برئاسة ملك المغرب قرر الإعتراف بالحكومة الجزائرية المؤقتة هذا بالإضافة إلى إعتراف تونس وليبيا.[1]

كما جاء موقف الجمهورية العربية المتحدة- مصر سوريا- مدعما لفكر التأسيس، ومن الدول الأولى التي اعترفت بها حيث تم إذاعته برنامج الحكومة المؤقتة في أواخر شهر سبتمبر 1958م تمهيد لإعلان عن قيامها رغم بعض التحفظات التي أبدتها القيادة المصرية حول شخصية رئيس (ح ج م) فرحات عباس[2] الذي كان ضد الديكتاتورية العربية والتأثر بالديموقراطية الغربية حيث تم اتهامه بميولاته الغربية وبأفكاره البعيدة عن الوحدة العربية،[3] وباعتباره رجل دخيل على الثورة ولا يؤمن إلا بأنصاف الحلول، وسوف يدفع بالثورة إلى التفاوض مع فرنسا وبالتالي إخراج الجزائر من الميدان الثوري العربي إلى ميدان التعامل مع الغرب والسير في ركابه.[4]

كما أبدى فرحات عباس حسب جمال عبد الناصر ميولات مغاربية في مؤتمر طنجة بين 27 و29 أفريل 1958م أين اتفقت الأقطاب المغاربية على تشكيل جبهة موحدة وذلك لم يرض الرئيس المصري الذي كان يؤمن بالقومية العربية وتزعمها.[5]

أما المملكة العربية السعودية بقيت على الطريق الذي رسمته لنفسها في الدفاع عن الثورة الجزائرية، حيث اعترفت بـ (ح ج م) بتاريخ 20 سبتمبر 1958م[6]، ثم تلاه إعتراف كل من المملكة الأردنية الهاشمية وفلسطين في نفس اليوم، ثم اليمن يوم 21 من نفس الشهر والسنة، وبعدها السودان يوم 22 سبتمبر، فلبنان يوم 15 جانفي 1959م.[7]

يمكن اعتبار هذه الإعترافات التي حصلت عليها (ح ج م) تجسيدا للمساندة الكبيرة التي تقوم بها الدول العربية حكومات وشعوبا تجاه الثورة الجزائرية، ونتيجة للنشاط الديبلوماسي الذي تقوم به عن طريق وفودها وممثليها في تلك البلدان.

---

[1]- نفسه، ص151.

[2]- أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص339.

[3]- سعد دحلب، المرجع السابق، ص208.

[4]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص476.

[5]-حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2001، ص208.

[6]- مريم الصغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954- 1962م، ط2، دار الحكمة، الجزائر، 2012، ص223.

[7] - نفسه، ص290.

4-3-2: موقف الدول الإسلامية:

يمثل العالم الإسلامي بالنسبة للحكومة المؤقتة إمتداد طبيعي للبعد الديني للشعب الجزائري والمتمثل في الإنتماء إلى الأمة المحمدية، ولهذا كان النشاط الدبلوماسي مع الفضاء الإسلامي من أجل الحصول على الدعم المادي والمعنوي وكذا تقوية القضية الجزائرية في المحافل الدولية، وكان للدول الإسلامية غير العربية مثل أندونيسيا وأفغانستان وباكستان وتركيا وإيران الأثر الإيجابي في ذلك خاصة بعد الإعتراف بـ (ح ج م)،[1] حيث رحبت أندونيسيا بقيام الحكومة الجديدة واعترفت بها رسميا يوم 27 سبتمبر 1958، وقالت أن الحكومة الأندونيسية تؤمن بأن ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ مؤتمر باندونغ العشرة ستفتح مجالا للدولتين وهما الجزائر وفرنسا لتعيدا علاقتهما التي كانت قائمة على أسس استعمارية إلى علاقة بين دولتين مستقلتين تقوم على مبادئ القانون الدولي والعرف الدولي"، إن قرار الحكومة الأندونيسية بالإعتراف بحكومة الجزائر المؤقتة يتفق مع رغبة الشعب الأندونيسي المناهض للإستعمار كما يتفق مع سياسة الحياد الإيجابي التي تتمسك بها أندونيسيا، ورغم التهديدات الفرنسية فإنها لم تتراجع عن إعترافها بها وعن برمجة زيارة لرئيسها فرحات عباس إليها في خريف 1959م، كما أكدت دعمها المادي والمعنوي من خلال هبات مالية للثورة الجزائرية، وقد سعى الأخضر الإبراهيمي مسؤول مكتب جاكرتا على توسيع مجالات اتصالاته بالدول المجاورة مثل ماليزيا التي وعدت ممثل الجزائر بالتدخل لدى حكومات الفلبين واليابان بقصد تسهيل نشاط الجبهة بهما، والحصول منها على مواقف مؤيدة في الأمم المتحدة.[2]

4-3-3: موقف الدول الشيوعية:

لقيت القضية الجزائرية تضامن كبير من طرف الدول الشيوعية وذلك منذ إندلاع الثورة التحريرية أول نوفمبر 1954م، وما إن تم الإعلان عن تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة حتى بادرت هذه الدولة بالإعتراف بها،[3] ومن بين هذه الدول نذكر:

[1]- عمر بوضربة، المرجع السابق، ص60.

[2]- مصطفى طلاس وبسام العسلي، الثورة الجزائرية، دار طلاس، دمشق، 1984، ص ص 374- 376.

[3]- محمد العربي الزبيري وآخرون، المرجع السابق، ص ص 118- 119.

جمهورية الصين الشعبية في 22 سبتمبر 1958م، وكوريا الشمالية في 25 سبتمبر1958 ثم الفيتنام الشمالي في 26 سبتمبر من نفس السنة،[1] ثم جاء إعتراف دولة يوغسلافيا وذلك خلال الزيارة الرسمية التي قام بها وفد من (ح ج م) برئاسة فرحات عباس تلبية لدعوة رسمية من قبل الحكومة اليوغسلافية وتمت الزيارة يوم 06 جوان 1959م واستمرت إلى غاية 12 من نفس الشهر، حيث تم نشر في اليوم الأخير من هذه الزيارة بلاغ مشترك من طرف وفد (ح ج م) ويوغسلافيا في كل من بغداد وتونس، وجاء هذا البلاغ معبرا عن تضامن الشعب اليوغسلافي مع الحكومة الجزائرية المؤقتة وكان ذلك يوم 12 جوان 1959م.[2]

أما فيما يخص الإتحاد السوفياتي، فأثناء المحادثات التي جرت مع الوفد الجزائري بهيئة الأمم المتحدة صرح الرئيس السوفياتي[3] يوم 08 أكتوبر 1960م فيما معناه أن الإجتماعات والمحادثات التي جرت مع ممثلي الحكومة الجزائرية المؤقتة يمكن اعتبارها إعترافا عمليا بهذه الحكومة.

4-3-4: موقف دول العالم الثالث:

إضافة إلى الدول العربية الشقيقة والدول الإسلامية ودول الكتلة الشيوعية، نجد العديد من دول العالم الثالث بادرت لمنح إعترافها بالحكومة الجزائرية المؤقتة ومن هذه الدول نذكر: أنغولا وذلك يوم 28 سبتمبر 1958م ثم غانا وغينيا يوم 10جويلية 1959م.[4]

كما وجهت الحكومة الجزائرية برقية تهنأ فيها وتعترف بحكومة الطوغو الجديدة فما كان من رئيس هذه الأخيرة إلا الرد عليها ببرقية صدرت يوم 17جوان 1960م تضمنت الإعتراف بالحكومة الجزائرية المؤقتة، نجد كذلك دولة مالي التي قامت بارسال برقية يوم 18 فيفري 1961م إلى ح ج م معترفة بها وطلبت أن تكون هناك علاقات دبلوماسية معها.[5]

---

[1]- عمر بوضربة، المرجع السابق، ص68.

[2]- محمد بجاوي، المرجع السابق، ص 158.

[3]- رئيس الإتحاد السوفياتي في تلك الفترة هو "نيكيتا خروتشوف" حكم من 1953 إلى 1964م.

[4]- عمر بوضربة، المرجع السابق، ص 61.

[5]- مصطفى طلاس وبسام العسلي، المرجع السابق، ص376.

في المقابل تمكنت فرنسا من استمالة بعض الدول الإفريقية من أجل بقائها في الجزائر على غرار مدغشقر والسنغال، وساحل العاج.[1]

4-3-5: موقف الدول الرأسمالية:

أغلبية الدول الرأسمالية كانت حليفة ومساندة لفرنسا الإستعمارية، وهذا ما جعلها تتخذ موقفا سلبيا من تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة، وعدم إعطاء أهمية لما يحدث للشعب الجزائري من جراء التصرفات الوحشية المسلطة عليه من طرف السلطات الفرنسية، وخاصة أنه تزامن تأسيس (ح ج م) مع الإستفتاء حول دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة الذي كان مقررا يوم 26 سبتمبر 1958م هذا الحدث غطى وامتص الإهتمام بإعلان تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة.[2]

وقد اختلفت المساعدات المقدمة من طرف الدول الرأسمالية لفرنسا الإستعمارية، والتي عرفت زيادة مع مرور الوقت، في حين اعتبرت فرنسا أن حرب الجزائر هي حرب كل الدول الغربية عامة وحرب الحلف الأطلسي خاصة، ولذلك توجب على جميع هذه الدول مساعدتها وتقديم الدعم لها، حيث شملت المساعدة العسكرية حصولها على طائرات عمودية، وأسلحة خفيفة والذخيرة، إضافة إلى أجهزة ومعدات لوجيستيكية من طرف أمريكا وألمانيا الغربية وغيرها.

كما تلقت فرنسا دعما دبلوماسيا من طرف دول الحلف الأطلسي، الذين كانوا يساندون موقف تواجد فرنسا بالجزائر في كل دورة تعقدها هيئة الأمم المتحدة، أما عن الموقف البريطاني فقد تجسد في الجانب السياسي حيث اعتبرت أن إيجاد حل للقضية الجزائرية هو من شأن فرنسا وحدها، كما أن الحكومة الأمريكية قامت بتزكية ومباركة مشاريع ديغول، لكن هناك من يصف الموقفين البريطاني والأمريكي بالإزدواجية فهما لم تعترفا بالحكومة المؤقتة، كما أنها لم تساندا أعمال فرنسا في الجزائر، هذا بالإضافة إلى أن دولا أخرى بقيت على الحياد.[3]

[1]- عمر بوضربة، المرجع السابق، ص77.

[2]- محمد العربي الزبيري وآخرين، المرجع السابق، ص120.

[3]- محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص ص 183، 184.

الفصل الثاني

بدأ نشاط التيار المعادي للحكومة المؤقتة يظهر بعد أيام قلائل من الإعلان عن ميلادها فقد تطورت مواقف القادة المعارضين لـ (ح ج م) من الإنتقدات لمسؤوليها على التقاعس في دعم الولايات الداخلية بالأسلحة وإهمالها لفتح الثغرات بالأسلاك المكهربة بالإضافة إلى إبعاد الضباط الذين تم تكوينهم وتدريبهم على تدمير الخطوط المكهربة وتركهم بتونس بدون عمل،[1] تطور إلى محاولة البعض الإطاحة بها عن طريق القيام بالإنقلابات، وهذا ما جعل (ح ج م) تواجه عدة أزمات حادة بالداخل منذ تأسيسها إلى غاية إسترجاع السيادة الوطنية، وكانت أولى هذه الأزمات هي محاولة العقيد محمد لعموري الإنقلابية.[2]

1- قضية العقيد محمد لعموري (نوفمبر 1958م):

تعتبر أول أزمة تعرضت لها الحكومة الجزائرية المؤقتة، وتعود حيثياتها إلى 10 أفريل 1958، حيث تم تعيين محمد لعموري قائد للولاية الأولى، حيث يخضع مباشرة للعقيد محمدي السعيد الذي كان يترأس لجنة العمليات العسكرية على مستوى الشرق الجزائري، وهذا الأخير كان بدوره خاضع لسيطرة كريم بلقاسم المكلف بقيادة القوات المسلحة، والمعروف عن لعموري أنه كان كثير الإنتقاد والإتهام لكريم بلقاسم، وللقيادة بالخارج، وعلى إثر ذلك إجتمعت (ل ت ت) في 9 سبتمبر 1958 لإصدار عقوبات على قائد لجنة العمليات العسكرية ونوابه بتهمة عجزهم عن أداء مهام أوكلت لهم.[3]

وأصدرت بحقهم عقوبات كانت على النحو التالي:

العقيد محمد لعموري ينزل إلى رتبة رائد ويمنع من كل نشاط رسمي وتحديد إقامته بالقاهرة، والعقيد عمارة بوقلاز ينزل إلى رتبة جندي ويمنع من كل نشاط رسمي مع تحديد إقامته بالعراق، والعقيد عمار بن عودة يعلق نشاطه لمدة ثلاثة أشهر يقضيها بسوريا، والعقيد محمدي السعيد يعلق نشاطه لمدة شهر واحد يقضيه بالقاهرة، وما يلاحظ أن العقوبات كانت

---

[1]- فتحي الديب، المرجع السابق، ص 399.

[2]- محمد لعموري، ولد يوم 14 جوان 1929 بواد سيدي علي باتنة، مناضل في حزب الشعب، ثم حركة إنتصار الحريات الديموقراطية، عين قائد الولاية الأولى برتبة عقيد، وعضو بلجنة العمليات العسكرية بالشرق، قام بمحاولة إنقلاب ضد الحكومة الجزائرية المؤقتة، ألقي عليه القبض وأعدم في 16 مارس 1959، للمزيد انظر: محمد زروال، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية، الولاية الأولى نموذجا، المطبعة الرسمية، البساتين، الجزائر، 2007، ص 484.

[3]- محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر، 2007، ص 484.

موجهة خاصة ضد الولاية الأولى والقاعدة الشرقية، وسوف يكون ذلك واحدا من الأسباب التي قادت إلى محاولة الإنقلاب وإثارة الشقاق والنعرات الجهوية.[1]

ومن ثم شرع العقيد لعموري يخطط لإنقلاب عسكري، يرجع سبب ذلك حسب أحمد توفيق المدني إلى رفض لعموري الإمتثال للأحكام الصادرة في حقه، لذلك لجأ إلى طلب المساعدة من مصر للإطاحة بالحكومة المؤقتة، وإلقاء القبض على وزرائها،[2] وسانده في ذلك قيادة القاعدة الشرقية بقيادة الرائد محمد الطاهر عواشرية،[3] والولاية الأولى بقيادة العقيد أحمد نواورة، وانظم إليهم الرائد جموعي السعيدي الملقب بمصطفى لكحل، الذي كانت له علاقات حميمية مع نظام جمال عبد الناصر، فاستطاع أن يكسب الدعم المصري للإنقلابيين، هذا نظرا للإستياء الشديد لعبد الناصر من قيادة الحكومة المؤقتة خاصة تجاه فرحات عباس، وكان عبد الناصر يعتبر (ج ح م) بعيدة عن طروحاته العربية الإسلامية، كما كسب مصطفى لكحل كذلك دعم المناضل العروبي الإسلامي الأمين العام للحزب الدستوري التونسي، "صالح بن يوسف" المعارض للرئيس التونسي "الحبيب بورقيبة" والذي كان يريد الإطاحة به.[4]

وقد ترأس محمد لعموري اجتماعا سريا في منطقة الكاف بتونس بتاريخ 16 نوفمبر 1958، وشارك فيه 28 من إطارات الثورة من بينهم عبد الله بلوهاشات، وأحمد دراية، وصالح السوفي. وتم اكتشاف هذا الاجتماع حسب ما يرويه علي الكافي بسبب المناضل الليبي "سالم شلبك" عندما سمع لعموري يحدث بعض رفاقه عن مؤامرة باللهجة الشاوية التي كان يفهمها شلبك، وقام بإخبار محمود الشريف الذي أخبر بدوره كريم بلقاسم.[5]

وهناك رواية أخرى تقول أن أمر الاجتماع تم كشفه من طرف السائق . عمار قرام . كان قلبها سائقا شخصيا لكريم بلقاسم . الذي قام بنقل لعموري من الحدود الليبية إلى تونس، حيث

---

[1]– نفسه، ص 107.

[2]– أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص405.

[3]– محمد زروال، المرجع السابق، ص486.

[4]– رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع بين المعسكرين والسياسيين، دار المعرفة، الجزائر، 2000 ، ص30.

[5]– علي كافي، المرجع السابق، ص 218.

نقل خبر الاجتماع إلى كريم بلقاسم[1] فقام هذا الأخير بطلب المساعدة من الرئيس التونسي بورقيبة الذي صخر له الحرس الوطني التونسي فقام بمحاصرة الاجتماع و إلقاء القبض على جميع المجتمعين، باستثناء من تمكنوا من الفرار.[2]

وفي 20 جانفي 1959م، شكلت (ح ج م) محكمة عليا برئاسة العقيد هواري بومدين ومثل الإدعاء فيها الرائد علي منجلي، في حين أسندت مهمة الدفاع للعقيد سليمان دهيليس، وقد طلب العقيد لعموري توكيل الطاهر زبيري للدفاع عنه[3]رفقة خمسة محامين آخرين، حيث امتدت الجلسات والمرافعات طوال خمسة عشر يوما، حيث أكد الزبيري بأنه دافع بشدة من أجل إنقاذ لعموري ورفقائه من حكم الإعدام رغم علمه بأن الأحكام قد اتخذت مسبقا في حق لعموري، وقامت المحكمة بإصدار أحكامها بإعدام العقداء: محمد لعموري وأحمد نواورة ومصطفى لكحل وعواشرية،[4] دون إخطار الدفاع الذي اطلع عليها من خلال إحدى نشريات (ج ت و)، وقد تم تنفيذ الحكم رميا بالرصاص يوم 16 مارس 1959بحضور والي الكاف، والمدعي العام التونسي، في حين أصدرت أحكاما بالسجن المؤبد في حق بقية الضباط الذين تعرضوا للتعذيب،[5] أمثال عبد الله بلهوشات، وأحمد دراية ومحمد الشريف مساعديه الذين سجنوا إلى غاية 1960م .

ومن خلال هذا يمكننا القول أن المحاكمة كانت صورية فقط مادامت الأحكام كانت قد اتخذت مسبقا حسب رواية الطاهر الزبيري،وعليه فإن تنفيذ أحكام الإعدام عبارة عن اغتيالات جماعية راحت ضحيتها كفاءات وقيادات بارزة، وتصفية حسابات شخصية، ونعرات جهوية، وصراعات بين الداخل والخارج، والسياسي والعسكري التي برزت عقب مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م.[6]

---

[1]– الطاهر سعيداني، القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، دار الأمة، الجزائر، 2010، ص ص 195 . 197

[2]– فتحي الديب، المرجع السابق، ص 408.

[3]– الطاهر الزبيري، مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين(1929.1962)، منشورات ANEP ، 2008، ص ص 203.205.

[4]– محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة و الواقع، تر: كميل قيصر داغر، ط1، دار الكلمة للنشر، بيروت، 1983، ص 189.

[5]– الطاهر سعيداني، المرجع السابق، ص ص 197.198.

[6]– محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص 143.

وقد أثرت هذه الأزمة بشكل كبير على ثورة التحرير الجزائرية، فقد انعقدت قيادة الخارج، والمتمثلة في أعضاء (ح ج م) في احتوائها والقضاء عليها عن دعم الثورة بالداخل وفك العزلة عن الولايات الداخلية، وأدت إلى تعكير صفو العلاقات بين الجزائر وتونس، وكذلك بين الجزائر ومصر الحليفتين الطبيعيتين للثورة الجزائرية ما أثر سلبا على هذه الأخيرة. وإستعانة (ح ج م) بالتونسيين جعل القيادة بالداخل والشعب الجزائري يفقدون الثقة بها، وهذا أثر كثيرا على هيبتها وسمعتها.[1]

وما إن تمكنت (ح ج م) من احتواء أول أزمة تواجهها حتى وجدت نفسها أمام أزمة أخرى في نظرها تمثلت في اجتماع عقداء الداخل، أو ما يعرف باجتماع العقداء الأربعة.

2 ـ اجتماع العقداء الأربعة (6 –12 ديسمبر 1958م) :

كان مشهد الثورة بالخارج سيء للغاية نظرا لكثرة الصراعات والتحالفات من أجل السلطة والنفوذ، إضافة إلى حادثة لعموري التي أخذت الكثير من الوقت والجهد بالإضافة إلى العديد من قوافل الإمداد التي كانت قد كلفت من طرف قادة الولايات بجلب السلاح ظلت قابعة ما وراء الحدود بعد أن عجزت عن اختراق الأسلاك المكهربة، الأمر الذي ضاعف من مشاعر الاستعراض والتذمر لدى قادة الداخل.

أخذت هذه المشاعر منحنى تصاعدي وقد طالت معظم الولايات خاصة الولايات الداخلية والبعيدة عن الحدود، وتجسدت في اجتماع عقد مسؤولو الولايات الأولى والثالثة والرابعة والسادسة، عرف باسم اجتماع عقداء الداخل من 06 إلى 12 ديسمبر 1958م.[2]

بمبادرة من قائد الولاية الثالثة العقيد عميروش،[3] الذي كانت ولاية إلى وقت قريب تعيش حالة من الانفعالات الخطيرة جراء عملية الزرق(لابلويت) التي أطلقها العقيد الفرنسي

---

[1]– محمد حربي، المرجع السابق، ص 189.

[2]– Mohammed Teguia, L'Algérie en guerre, ed office des publications Universitaires, 1988, p369.

[3]– عميروش آيت حمودة، ولد يوم 31 أكتوبر 1926 بقرية شاسفت أقمون بتيزي وزو انظم لحركة انتصار الحريات الديمقراطية بمدينة غليزان بعد الحرب العالمية الثانية، وكانت له صلات وثيقة مع جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، التحق بالثورة في أيامها الأولى، وفي صيف 1957 عين قائد للولاية الثالثة برتبة عقيد، دعا إلى ما يعرف باجتماع العقداء الأربعة، استشهد في 29 مارس 1959 بجبل شامر بنواحي بوسعادة، للمزيد انظر: محمد الصالح الصديق، العقيد عميروش، ط3، دار الأمة، الجزائر، 1999، ص ص 17 . 18.

"غودار"، ونفذها النقيب "ليجي" خلال سنة 1958، لضرب الثورة من الداخل وزرع الفتنة في أوساط جيش وجبهة التحرير الوطني، وقد قدر عدد الضحايا الذين كانوا غالبيتهم من الطلبة والمثقفين حوالي 1800 بالولاية الثالثة أعدموا من طرف قائد هذه الأخيرة، وتم إعدام 500 شخص بالولاية الرابعة.[1]

وخلال تلك الظروف الداخلية والخارجية دعا العقيد عميروش قادة الولايات إلى عقد اجتماع فيما بينهم لدراسة مستجدات الثورة، ولتحذيرهم من العناصر المندسة في صفوف الثوار، والعزلة التي تعاني منها الولايات الداخلية، وازدياد هجمات العدو، ونقص التسليح والتموين وتقاعس أعضاء (ح ج م).[2]

انعقد ذلك الاجتماع بضواحي مدينة جيجل التابعة للولاية الثانية من 06 إلى غاية 12 ديسمبر 1958م، وحضر إلى جانب العقيد عميروش كل من العقيد سي الحواس قائد الولاية السادسة، والعقيد الحاج لخضر قائد الولاية الأولى، والعقيد محمد بوقرة قائد الولاية الرابعة، ورفض الحضور كل من العقيد لطفي قائد الولاية الخامسة الموالي لبوصوف، والعقيد علي كافي قائد الولاية الثانية الموالي لابن طوبال، ويعود سبب رفض حضورهما الاجتماع حسب رأي رابح لونيسي إلى اعتقادهما بأنها محاولة من عميروش لجمع قادة ولايات الداخل ودفعهم لدعم كريم بلقاسم ضد غريميه بوصوف وبن طوبال.[3]

لكن علي كافي يبرر غيابه عن الاجتماع فيقول:"لقد امتنعت شخصيا عن المشاركة في الاجتماع لأنه تقرر بين المشاركين أن هذا الاجتماع سيصدر قرارات ملزمة".[4]وفسر كافي مساعي عميروش لعقده هذا الاجتماع من أجل أن يظهر هذا الأخير كأنه منقذ الثورة، واتهمه بأنه يريد التحكم في الثورة من الداخل، هذا بعدما طهر الولاية من العملاء وذلك إثر حادثة الزرق (لابلويت).[5]

---

[1]– علي كافي، المرجع السابق، ص ص 123 124.

[2]– الطاهر سعيداني، المرجع السابق، ص 200.

[3]– رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 35.

[4]– عبد الكريم شوقي، دور القائد عميروش في الثورة الجزائرية(1954.1962)مذكرة ماجستير في تاريخ الثورة، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2001.2002، ص153.

[5]– علي كافي، المرجع السابق، ص 36.

ولكن حسب رأينا أن نوايا العقيد عميروش والمشاركين في الاجتماع كانت نزيهة، وهذا من خلال الإطلاع على دوافع وأهداف عقد الاجتماع، والقرارات والتوصيات التي خرج بها، ومن أهم هذه القرارات نذكر:

- ضرورة حفر ممرات بين الحدود التونسية الجزائرية لتمرير السلاح عبرها إلى الداخل مهما كان الثمن.[1]
- ضرورة التحاق وزيري الدفاع والأخبار المتواجدين بتونس إلى ساحة المعركة.
- اتخاذ التدابير اللازمة لتوفير السلاح إذا عجزت القيادة في الخارج عن توفيره.
- ضرورة تنفيذ الإعدام في كل من ثبت خيانته للثورة.
- تطهير الأوراس عن طريق قوات دعم من الولايتين الثالثة والرابعة.

إضافة إلى قرارات أخرى تصب كلها في مصلحة الثورة وتقويتها بالداخل.[2]

وقد صادق المؤتمرون على محضر جلسات الاجتماع، ومن ثم قرر إرسال الرائد عمر أوصديق إلى أعضاء (ح ج م)ليسلم لهم محضر الاجتماع.[3]

وفي 12مارس1959م تسلمت (ح ج م) المحضر المذكور، واستمعت إلى شروحات وافية قدمها أوصديق، لكن اجتماع عقداء الداخل شكل في اعتقاد قيادة الخارج سابقة خطيرة، فقد عاشوا حالة استنفار قصوى، واعتبروه مؤامرة ضد (ح ج م)، واعتبروها حركة سوف تفتح أفاقا أخرى لحركات إحتجاجية تعطي لنفسها شرعية تطهير الثورة وتقويمها، وللسيطرة على الوضع سارعوا إلى توجيه دعوات إلى العقداء الأربعة للمثول أمام (ح ج م) بتونس وحسم الموقف.

لكن تلبية للدعوة وفي طريقهنا إلى تونس استشهدا العقيدين عميروش وسي الحواس يوم 29مارس1959 بجبل ثامر قرب بوسعادة خلال معركة طاحنة ضد العدو الفرنسي، واستشهد بعدهما العقيد محمد بوقرة يوم 05 ماي 1959 بأولاد بوعشرة بالمدية.[4]

---

[1]- رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 36 .

[2]- الاطلاع على قرارات اجتماع قادة الداخل أنظر: علي كافي، المرجع السابق، ص ص 140 . 143.

[3]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 487.

[4]- لخضر بورقعة، مذكرات: شاهد على اغتيال الثورة، تحرير، صادق بخوش، ط2،دار الأمة، الجزائر، 2000، ص20.

لكن ما يستوقفنا هنا هو طريقة استشهاد العقيد بوقرة التي تشبه إلى حد كبير طريقة استشهاد العقيدين عميروش والحواس، والتقارب الزمني بين هاتين الحادثتين اللتين كلفتا الثورة الجزائرية ثلاثة عقداء قادة ولايات حربية ويعتبرون من أكفأ القادة الذين أنجبتهم الثورة.

فنجد بعد مرور 49 سنة عن استشهاد عميروش يصرح ابنه نور الدين آيت حمودة أن جماعة بوصوف كانت وراء اغتيال والده، وهذا عن طريق استعمال إشارات راديو كانت بحوزة الجيش الفرنسي، وهكذا تمكن الفرنسيون من تحديد موقعهما[1] وهذا ما ذكره كذلك النقيب محند أعراب سعود الذي كان ضابطا في الولاية الثالثة ثم الرابعة.[2]

أما العقيد بوقرة قبل استشهاده بيومين قام باتصال مع قادة الخارج ليوضح لهم سير الأعمال بالولاية الرابعة، وبعدها فوجئ بمكالمة لاسلكية من الخارج من طرف القيادة العامة الأمر الذي دعا إلى الغرابة لأنه من العادة يكون الاتصال من الداخل نحو الخارج، إضافة إلى أن الاتصال كان بشفرة قد تم إلغاؤها نهائيا، وهذا ما مكن الفرنسيون من تحديد مكان نشاطه.[3]

وباعتبار قادة الثورة بالخارج اجتماع العقداء الأربعة بالداخل مؤامرة ضد (ح ج م) تحول الحدث إلى أزمة حقيقية كلفت الثورة الكثير من الضحايا والخسائر على مختلف الأصعدة والمستويات، وهذا من خلال التصريحات والشهادات السالفة الذكر، فمثلا معركتي جبل ثامر وأولاد بوعشرة سقط عدد كبير من الضباط السامون، وشهداء آخرون بمختلف الرتب العسكرية.

ويمكننا اعتبار هذه الأحداث صراعات ضمن إطار مبدأي الصومام أولوية الداخل على الخارج والسياسي على العسكري.

وقد ظلت (ح ج م) تتخبط في صراعات داخلية ما تكاد تخرج من أزمة حتى تقع في أخرى، فبعد إفشالها اجتماع قادة الداخل واحتوائه، ها هي تتعرض لأزمة تمثلت في حادثة اغتيال عميرة علاوة.

---

[1]– نور الدين آيت حمودة، جريدة الخبر اليومي، ع 5463، 2008/10/30، ص 5.

[2]– رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 38.

[3]– لخضر بورقعة، المرجع السابق، ص 310.

3- قضية العقيد عميرة علاوة (فيفري1959م):

بعد تأسيس (ح ج م) وتوزيع المسؤوليات عل أعضائها، وجدنا أن تلك التعيينات لم ترض البعض، وهذا ما يتضح من خلال تلك الأزمات المتوالية والحادة التي تعرضت لها (ح ج م)، بل و كادت أن تعصف بها.

فالإضافة إلى المؤامرة التي حيكت ضد (ح ج م) طرف العقيد لعموري ورفاقه السالفة الذكر يشهد التاريخ أنه ثمة أحداث وخلافات أخرى عمقت من حجم التصدع في بنية الثورة، ونذكر في هذا المقام حادثة عميرة علاوة التي وقعت مطلع 1959م.

وحسب صالح بلحاج فإن عميرة علاوة كان مناضلا قديما في حزب الشعب الجزائري وصديقا حميما للدكتور لمين دباغين.[1]

كما كان من المعارضين لتعيين فرحات عباس رئيسا للحكومة المؤقتة،[2] وقال رابح لونيسي في هذا أن عميرة علاوة وصف فرحات عباس بالاندماجي الذي أراد الاستيلاء على الثورة ثم قام بتحريفها خدمة لأسياده الفرنسيين حسب تعبيره.[3]

وأمام هذا الوضع اضطر لمين دباغين المسؤول المباشر عن عميرة إلى إبعاده عن المغرب وإرساله إلى لبنان، ولكن حسب ما أورده صالح بلحاج فإن عميرة لم يكف عن توجيه انتقاداته اللاذعة ضد (ح ج م) متحدثا جهرا عن الحياة الخاصة لأعضائها وكذا رئيسها فرحات عباس.[4]

وذكر أحمد توفيق المدني أن الرجل (يقصد عميرة علاوة) كان وغدا بأتم معنى الكلمة، ولم يسلم من لسانه اللاذع أي وزير، وكان أكثر الأشخاص عرضة لاتهاماته وكلامه

---

[1]- محمد لمين دباغين: ولد بشرشال سنة 1917 من عائلة مترفة، كان يمارس مهنة الطب بمدينة العلمة، انخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري، ثم عضو باللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية، ثم عضو دائم في (م و ث ج)، ثم عين وزير للخارجية في الحكومة الجزائرية المؤقتة الأولى، للمزيد أنظر: أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص 405.أنظر كذلك على كافي المرجع السابق، ص ص 235 .236.

[2]- صالح بلحاج، أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة(1965.1956)، ط1، دار قرطبة، الجزائر، 2006، ص 34.

[3]- رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 35.

[4]- صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 35.

البذيء لرئيس فرحات عباس والدكتور أحمد فرانسيس، بل كان يصفهما بأبشع وأشنع الأوصاف اللاأخلاقية.[1]

نجد أن أحمد توفيق المدني قد بالغ في انتقاده لعميرة علاوة و كأن الرجل فعلا عدوا للحكومة المؤقتة، فهو يتهمه بالخيانة رغم أنه لا يملك أي دليل يثبت ذلك، فهل كل من ينتقد أعضاء الحكومة يعتبر خائن؟.

وقد تعددت الروايات حول حادثة عميرة علاوة، فقد اعتبر توفيق المدني هذه الحادثة وكأنها انتحار، حيث يذكر حسب ما رواه له صديقه محمد الغسيري "أن علاوة عميرة قد دخل إلى فرحات عباس بينما كانوا هم جماعة عند الباب ينتظرون خروجه ليدخلوا إلى أن سمعوا خصاما وجد إلا كان فيه علاوة عميرة يستعمل عبارات وقحة وسوقية وشتم فرحات عباس، ورفيقه أحمد فرانسيس فكان أن رد عليه عباس بصفعتين مدويتين ليسمعوا بعدها جريا نحو النافذة، ويعم الهدوء، وعندما دخلوا وجدوا عباس مصفر الوجه ليقول لهم بصوت خافت: "لقد ألقى اللعين بنفسه من النافذة".[2]

رواية محمد الغسيري هذه لصديقه توفيق المدني تجعلنا نتساءل: هل يعقل أن عقيدا في جيش التحرير شجاعا ومتمرسا واقتحم عدة مخاطر طيلة كفاحه أن يكون ضعيفا إلى هذا الحد أمام فرحات عباس المناضل السياسي والذي كان يبلغ حينها الستين من عمره، ويتلقى منه صفعتين مدويتين، يفر على إثرهما ويلقي بنفسه من النافذة منتحرا؟ أبدا لا يمكن لعميرة علاوة أن يلق بنفسه من النافذة إلا إذا كان هناك من ألقى به مرغما.

لكن فتحي الديب رجل المخابرات المصري يصور لنا الحادثة من جهة أخرى، عندما أشار فيها إلى إبراهيم كابوية الذي فقد منصبه على رأس مكتب بيروت وحل محله عميرة علاوة، فأثار ذلك حقد كابوية، فأرسل إلى فرحات عباس تقريرا يتهم فيه عميرة بالتهجم على كافة أعضاء (ح ج م)، ويتهمهم بالانحراف عن مبادئ أول نوفمبر وأن الجيش ناقم على الحكومة وتصرفاتها.[3]

---

[1]– أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص 408.

[2]– نفسه، ص 409.

[3]– فتحي الديب، المرجع السابق، ص 424 .

فقام بعدها عباس بتحويل التقرير إلى بوصوف[1] الذي وجد فيه الفرصة لتصفية حساباته مع عميرة علاوة.[2]

فاتفق مع عباس على أن يرسل في طلب عميرة علاوة إلى القاهرة فورا، وعندما حل هذا الأخير بالقاهرة يوم 09فيفري1959 التقى به رجال بوصوف وطلبوا منه الحضور لمقر (ح ج م) في الغد صباحا لمقابلة رئيس الحكومة، وما إن وصل علاوة إلى مقر (ح ج م) حتى أخذه رجال بوصوف إلى الطابق الخامس المخصص لجهاز مخابرات بوصوف، وقام بعدها بوصوف باستجوابه بحضور أعضاء الجهاز السري وعلى رأسهم محمد عبد السلام التازي مساعد بوصوف، وتم إغلاق الأبواب عليه ليسمع المتواجدين بالمبنى شجرا عنيفا بين علاوة وعباس ليقوم بعدها أحد معاوني التازي بضرب علاوة على رأسه ضربة قوية فقضى عليه ورموه بعدها من نافذة الغرفة إلى الطريق العام جثة هامدة ليبدوا كأنه انتحر، والعملية لم تستغرق أكثر من خمسة دقائق.[3]

وفي رواية أخرى لفرحات عباس يذكر أن عميرة علاوة قد انتحر بتاريخ 10 فيفري 1959 حيث كان ساخطا على العقداء واتهمهم باغتيال عبان رمضان كما كان يمدح باستمرار مصالي الحاج متأسفا على أنه ليس هو من يقود الثورة، ويضيف عباس أنه رفض المثول للتحقيق معه في تونس وفضل الانتحار، ولا علاقة لأجهزة الأمن بقيادة بوصوف بهذه الحادثة.[4]

وحسب رأينا رواية عباس غير مقنعة، وتبدو بعيدة عن الواقعية إذ كيف يفضل عميرة علاوة الانتحار بسبب تذمره ونقمته على الذين اغتالوا عبان رمضان، وإذا كان لابد من الانتحار فلماذا بمبنى الحكومة المؤقتة دون غيره من الأمكنة؟.

---

[1]– عبد الحفيظ بوصوف، ولد سنة 1936 بمدينة ميلة، عضو في المنظمة الخاصة سنة 1947، شارك في اجتماع 22، تولى قيادة الولاية الخامسة، عين عضو في (ل ت ت) سنة 1957، ثم وزير للاتصالات العامة والتسليح في (ح ج م). للمزيد انظر: حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص 309.

[2]– كان هناك خلاف بين عميرة علاوة وبوصوف حين كان في مدريد سنة 1958 فأمره بوصوف بالسفر إلى مراكش للتحقيق معه، بقصد تصفيته كما فعل مع عبان رمضان، غير أن عميرة علاوة رفض ذلك. أنظر: فتحي الديب المرجع السابق، ص 424.

[3]– نفسه، ص 424.

[4]– فرحات عباس، تشريح ...، المرجع السابقّ، ص ص 340 . 341.

وعليه فإن فريضة الانتحار هذه ونظرا لعدم توفر أدلة مقنعة تثبت ذلك فهي غير واردة تماما، بينما الرواية التي تشير إلى أن عميرة علاوة قد تم اغتياله، وتصفيته جسديا تبدوا حسب رأينا واقعية، خاصة وأن عميرة علاوة كان كثيرا الانتقاد والإتهام لأعضاء (ح ج م) حسب الشهادات السالفة الذكر، وهذا ما عرضه إلى الاغتيال.

ولقد شكلت حادثة اغتيال عميرة علاوة أزمة حادة لدى (ح ج م) وأثرت عليها بشكل كبير حيث تأزمت العلاقة بين لمين دباغين الذي يعتبر وزيرا للخارجية والرئيس فرحات عباس نظرا للصداقة التي تربط بين عميرة علاوة ولمين دباغين، فاتهم هذا الأخير فرحات عباس باغتيال عميرة علاوة، ولم يتقبل ما أعلنته الشرطة المصرية حول الحادثة، وطلب إعادة فتح التحقيق في القضية،[1] وكشف من اتهاماته لكل من عباس وبوصوف مسؤول المخابرات قائلا بأنهما كانا وراء اغتيال صديقه.

فاستغل كريم بلقاسم الظرف منتهزا الفرصة للظفر برئاسة الحكومة وإبعاد منافسيه بوصوف وبن طوبال، فبدأ بتنفيذ مخططه المحكم بدفع حليفه العقيد أوعمران إلى نشر فكرة مفادها أن السياسيين وعلى رأسهم عباس يريدون تشتيت صفوف العسكريين وتفريقهم فيخلوا لهم الجو للتفاوض مع فرنسا على أساس حل وسط شبيه بالحل على الطريقة التونسية.

واقترح أوعمران فكرة إنشاء حكومة عسكرية مصغرة تتموقع في الجزائر بهدف تصعيد الكفاح المسلح وسد الطريق أمام السياسيين والتفاوض مع ديغول من موقع القوة.[2]

دائما ما نلاحظ أن معظم الصراعات يغلب عليها طابع صراع أولوية السياسي والعسكري والداخل على الخارج .

أما من خطة كريم بلقاسم فلم يكتب لها النجاح بسبب معارضة بوصوف وبن طوبال.[3]

---

[1]– حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص 190.

[2]– صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 36 .

[3]– رابح لونيسي، الصراعات الداخلية للثورة الجزائرية في الخطاب القانوني الجزائري، إنسانيات، عدد مزدوج 25 . 26جويلية، ديسمبر 2004، ص29.

وقد نجم عن حادثة اغتيال عميرة علاوة انعكاسات سلبية على المستويين الداخلي والخارجي، فقد أدت إلى تعكر جو العلاقات بين (ح ج م) ومصر جمال عبد الناصر الداعم للثورة الجزائرية، والحليف الطبيعي لها، نظرا لوقوع الحادثة بالتراب المصري.[1]

ونظرا لكون عميرة علاوة يتمتع بشعبية كبيرة، ولديه أتباع يكنون له الولاء والاحترام أدى بهم إلى التذمر والتأسف على اغتياله، وجعلتهم هذه الحادثة يفقدون الثقة في(ح ج م).

كما تولدت عن هذه الأزمة أزمة أخرى لا تقل خطورة عنها تمثلت في استقالة وزير الخارجية الدكتور لمين دباغين.

4- استقالة الأمين دباغين (مارس 1959م):

يبدو أن قضية مقتل عميرة علاوة قد أثرت كثيرا على نفسية وزير الخارجية في (ح ج م) الدكتور الأمين دباغين، ويتجلى ذلك من خلال عدم اقتناعه بأن صديقه علاوة قد انتحر، وحسب رواية توفيق المدني أن صراعا كبيرا نشب بين وزير الخارجية ورئيس الحكومة فرحات عباس، ويذكر أن اتهم عباس مصرحا له علنا وبصريح العبارة أن عميرة مات مقتولا وأنت من قتلته، فتقدم فرحات عباس مصفر الوجه نحو دباغين الذي سحب مسدسا من جيبه وصوبه نحو رئيس الحكومة عباس، فتدخل كريم بلقاسم لحل النزاع بين الطرفين، فقال حينها دباغين:"تأكدوا بأن اليوم لم يمت عميرة فحسب وإنما الحكومة المؤقتة أيضا" وأعلن استقالته من الحكومة.[2]

وكان الدكتور دباغين قد قدم استقالته الرسمية كتابيا يوم 15مارس1959م، موردا أسباب ذلك في رسالة ذكرها علي كافي في مذكراته، ومن أهم ما جاء فيها أن خلافات كانت بينه وبين أعضاء(ح ج م) حول قضايا مبدئية ومنهجية، إضافة إلى إشكالات عديدة تفاقمت بين قادة الثورة.[3]

وأمام هذا المأزق وتوالي الأزمات على الحكومة المؤقتة، اجتمع مجلس الوزراء بالقاهرة يوم 29جوان1959م، حيث أثار بعض الوزراء تلك الأزمات، حسبما جاء في مذكرات توفيق

---

[1]- للمزيد انظر: ص ص 85-86 من هذا البحث.

[2]- أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص ص 409- 410.

[3]- علي كافي، المرجع السابق، ص 237.

المدني الذي ذكر أن كريم بلقاسم استهل الحديث موضحا أن الحكومة منشقة على نفسها وغير متجانسة، وأن هناك انفصاما بين الحكومة والشعب، في حين نجد أن الوزير "امحمد يزيد" قد ذكر بأنه توجد حالة اختناق تامة داخل البلاد.

أما وزير الداخلية "لخضر طوبال" فقد قال بأن حكومتنا تضم إحدى عشر وزارة ممثلة إحدى عشر حكومة، حيث كل يعمل لوحده مستقلا عن الآخر، الجيش يحارب في الداخل كأنه لا توجد سياسة، ونحن نمارس السياسة كأنه لا توجد حرب.[1]

وصرح وزير المالية الدكتور "أحمد فرانسيس" بأنه لا يرغب في عضوية الحكومة ما لم تتغير الأمور بداخلها.[2]

ومن خلال هذه التصريحات والشهادات التاريخية نلاحظ مدى الخلاف القائم بين أعضاء الحكومة المؤقتة، وكيف وصل الصراع إلى حد استعمال السلاح بين المناضلين في سبيل القضية الواحدة، فأزمة اغتيال عميرة تركت انعكاسات خطيرة انجر عنها استقالة الدكتور دباغين المعروف بثقله السياسي، وثقافته وحنكته وشعبيته الكبيرة، ما جعل الثورة تخسر الكثير باستقالته.

وتواصلت الأزمات في طريق (ح ج م) فقد وجدت نفسها أمام أزمة عرفت بقضية "صالح زعموم" أو ما تعرف بقضية الإيليزيه.

5- قضية صالح زعموم (1960- 1961م):

نظرا لكون الولاية الرابعة داخلية وبعيدة عن الحدود، وصعوبة التزود بالسلاح والدعم اللوجيستيكي خاصة بعد إنشاء الأسلاك المكهربة وحقول الألغام عبر الحدود من طرف القوات الإستعمارية، فتعرضت هذه الولاية لحالة تدهور كبير خاصة سنة 1959م، وفي إطار تعرضها لعمليات عسكرية واسعة النطاق في إطار مخطط شال الجهنمي سنة 1959، وعملية سيقال (أوت – سبتمبر 1960) التي كبدت جيش التحرير الوطني خسائر كبيرة أفقدته ثلث قوته.[3]

---

[1]- أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص ص 437- 438.

[2]- حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص ص 190.191

[3]- محمد صايكي، مذكرات الرائد محمد صايكي، شهادة ثائر من قلب الجزائر، تحرير محفوظ اليزيدي، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص260.

كما شهدت سنة 1959 استشهاد قائد الولاية العقيد محمد بوقرة، فبقيت دون قيادة معينة بصفة رسمية من قبل (ح ج م) لفترة تجاوزت ستة أشهر.[1]

ونظرا لهذه الأوضاع عقدت قيادة الولاية الرابعة إجتماعا يوم 14 جانفي 1960 في منطقة الروابح قرب منطقة بوغار بالمدية كان من بين نتائجه:

تعيين صالح زعموم[2] قائد للولاية الرابعة ومحمد بونعامة[3] نائبا له، وتعيين عبد الحليم مسؤولا سياسيا ولخضر بوشمع مسؤولا للإتصلات والأخبار.[4]

وقد شهدت الولاية الرابعة تخت قيادة الرائد صالح زعموم أزمة خطيرة تمثلت في إحتدام الخلاف مع قيادة الثورة في الخارج بشكل عام ومع هيئة الأركان العامة التي كان يرأسها العقيد هواري بومدين بشكل خاص،[5] ففي يوم 15 أفريل 1960 وجه صالح زعموم خطابا شديد اللهجة إلى هيئة الأركان العامة و(ح ج م) ومما ورد فيه: "فيما يخصنا وأمام المشاكل السياسية والعسكرية الخطيرة المطروحة نفضل أن لا نعتمد على مساعدتكم، على كل حال لا نستطيع أن نبق مكتوفي الأيدي ومتفرجين على إنهيار جيشنا العزيز وعلى إبادة شعبنا العزيز".[6]

---

[1]– سعاد يمينة شبوط، نتائج وإنعكاسات السياسة الإستعمارية الديغولية على الثورة الجزائرية قضية سي صالح زعموم في الولاية الرابعة (1960–1961) نموذجا، دورية كان التاريخية، ع23 ، مارس 2014، ص29.

[2]– محمد زعموم (سي صالح): ولد يوم 29 نوفمبر 1928 بعين طاية بالعاصمة، عضو بالمنظمة الخاصة، سنة 1947م، شارك في التحضير لثورة أول نوفمبر بمنطقة القبائل حيث عين عضوا بمجلس الولاية الثالثة أصبح قائدا بالنيابة للولاية الرابعة بعد استشهاد بوقرة ماي 1959، شارك في لقاء الإيليزيه 1960م، مما دفع بالحكومة المؤقتة تستدعيه إلى تونس إلى تونس للتحقيق معه، إلا أنه استشهد في طريقه إلى هناك يوم 21 جويلية 1961، للمزيد انظر: عبد الله مقلاتي، قاموس الإعلام...، المرجع السابق، ص309، انظر كذلك محمد تقية، الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص 563.

[3]– الجيلالي بونعامة (سي محمد): ولد يوم 16 أفريل 1926 بدوار بني هندل (برج بونعامة حاليا) التابعة لولاية تيسمسيلت، عضو في حزب الشعب الجزائري، ثم (ح إ ح د) ثم عضو في المنظمة الخاصة، عين عضو بمجلس الولاية الرابعة سنة 1958 برتبة رائد، شارك في لقاء الإيليزيه، استشهد خلال معركة بالبليدة في 8 أوت 1961، للمزيد انظر، مليكة عالم، دور الجيلالي بونعامة المدعو (سي محمد) في الثورة التحريرية (1954 – 1961) رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2003–2004 ص ص 8–12.

[4]– لخضر بورقعة، المرجع السابق، ص47، انظر كذلك، محمد صايكي، المرجع السابق، ص ص 263، 264.

[5]– للإطلاع على ما جرى بين صالح زعموم وبومدين انظر: لخضر بورقعة، المرجع السابق، ص48.

[6]– بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954، معالمها الأساسية، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2012، ص478.

وتمكنت السلطات الفرنسية الإستعمارية من إكتشاف هذا الخلاف والتدهور الكبير في العلاقات بين قادة الثورة بالداخل وقيادتها بالخارج،[1] وفي خضم هذه الأوضاع العصيبة ظهر ما يعرف بقضية صالح زعموم أو قضية الإيليزيه كما يفضل البعض تسميتها، فهي تعتبر من أصعب وأخطر الأزمات التي واجهتها الحكومة المؤقتة واختلفت الروايات حول تسميتها حيث نجد:

– لخضر بورقعة يسميها باللقاء الذي جمع قادة الولاية الرابعة مع ديغول يوم 10جوان 1960م.[2]

– بينما يفضل محمد صايكي تسميتها بالإتصالات لأنها مرهونة لإتصال جرى بين أعضاء مجلس الولاية الرابعة وقصر الإيليزيه.[3]

ويسميها الطاهر سعيداني بقضية سي صالح وذلك للدور الذي لعبه قائد الولاية في هذه القضية.[4]

بينما يفضل محمد الطيب العلوي تسميتها بقضية الإيليزيه نظرا للدور الذي تبناه قصر الإيليزيه، أو ما تسمى قضية (تيلسيت) للنشاط الذي أبداه مكتب الدراسات والإتصالات ليوقع عددا من الولايات في فخ الإستسلام.

وحسب الباحثة مليكة عالم فإنها تفضل تسميتها بقضية "سي لخضر" لأنه صاحب الفكرة الإستسلامية، وليس من الموضوعية تسميتها بقضية الولاية الرابعة أو قضية سي صالح.[5]

وتعود حيثيات هذه القضية إلى تاريخ 10 نوفمبر 1959م، حيث عرض ديغول على قادة الثورة التفاوض لبحث شروط إنهاء القتال،[6] وهو العرض الذي قبله بعض مسؤولو

---

[1]– سعاد يمينة شبوط، المرجع السابق، ص29.

[2]– لحضر بورقعة، المرجع السابق، ص64.

[3]– محمد صايكي، المرجع السابق، ص 260.

[4]– الطاهر سعيداني، المرجع السابق، ص 187.

[5]– لخضر بوشامة أو بوشمع كما يسميه البعض، يعتبر الرأس المدبر لقضية الإيليزية، انظر: مليكة عالم التنظيم القضائي الثوري 1954 – 1962، الولاية الرابعة نموذجا، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2، 2013– 2014، ص ص 316، 317.

[6]– محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص262.

الولاية الرابعة مثل لخضر بوشمع وحليم،[1] فقررا الإتصال بالقاضي "قدور مازيغي" المتواجد بالمدية والذي تربطه علاقات مع مسؤولين فرنسيين وإطلاعه على رغبتهم في الإستجابة لما اقترحه ديغول، فوافقت السلطات الإستعمارية بعد إطلاعها من قبل قدور مازيغي عن رغبة أولئك المسؤولين الذين أطلعوه على الأمر، وتمت اللقاءات الأولى ما بين 23 و28 مارس1960 بين الضباط والمندوبين السياسيين الفرنسيين ومساعدي صالح زعموم قبل إطلاع هذا الأخير على القضية،[2] وفي آخر لقاء وقع يوم 02 جوان 1960 ضم قادة الولاية الرابعة بعد إطلاع كل من زعموم وبونعامة على القضية، أما الجانب الفرنسي فمثله كل من المقدم هنسو والجنرال هنري جاكان وبرنارد تريكو، والعقيد ماتون، ثم فيه وضع اللمسات الأخيرة لمقررات اللقاء، وتقرر فيه سفر صالح زعموم ورفقائه إلى قصر الإيليزيه.[3]

جرى اللقاء يوم 10 جوان 1960 على الساعة التاسعة ليلا (العاشرة ليلا حسب بورقعة) في قصر الإيليزيه أطلع من خلاله الرئيس الفرنسي شارل ديغول وفد الولاية الرابعة عن محتوى خطابه الموجه إلى قيادة (ج ت و) بتونس، وأنه يرغب في دعوتهم إلى طاولة المفاوضات بباريس،[4] وبعدها تدخل صالح زعموم ثم بونعامة ثم لخضر بوشمع واتفق الطرفان على مبدأ تقرير المصير، غير أن زعموم أضاف قائلا: "نرجوا ألا تعتبر ومجيئنا إلى الإيليزيه هو موقف إنعزالي معارض لأي من رفقائنا في جيش وجبهة التحرير الوطني".[5]

كما طلب وفد الولاية الرابعة مقابلة السجناء الخمسة بن بلة ورفاقه في باريس، وأنهم يرسلون مبعوثا إلى (ح ج م) لكن ديغول رفض هذا الطلب،[6] ويمكننا الإشارة هنا أن موقف صالح زعموم لم يكن موقفا إنعزاليا ولا معارضا لرفاقه في جيش وجبهة التحرير، وأكد أنه سيتصل بباقي المسؤولين في الداخل والتشاور في الأمر، بعد تسهيل تنقلاته عبر مختلف

---

[1]– سي حليم: إسمه الحقيقي حمدان بن يحيى ولد يوم 29 جانفي 1934 بسيدي عيسى، أصبح المسؤول السياسي والعسكري للمنطقة الأولى بالولاية الرابعة، ثم عضو بمجلس الولاية في جانفي 1960 برتبة رائد، أحد مدبري لقاء الإيليزيه، انظر: مليكة عالم، التنظيم القضائي...، المرجع السابق، ص 317.

[2]– بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص477.

[3]– لحضر بورقعة، المرجع السابق، ص ص 50–51.

[4]– محمد صايكي، المرجع السابق، ص267.

[5]– لخضر بورقعة، المرجع السابق، ص 55.

[6]– محمد صايكي، المرجع السابق، ص267.

الولايات للحديث مع قادتها،[1] ويظهر أن ديغول كان يأمل بعد قناعة الولاية الرابعة بتسويق هذه القناعة إلى باقي الولايات وإلى الحكومة المؤقتة نفسها.

وحسب بورقعة فإن صالح زعموم يقول: "لابد أن نوافي كافة مسؤولي الولايات الأخرى بما بحثناه واتفقنا عليه هنا... وإذا استمعت الحكومة المؤقتة لندائكم واستجابت لطلبكم وهو ما نرجوه عندها لم يعد لمفاوضاتنا معكم ولا حتى للقائكم، لأننا لا نملك صلاحيات حوار باسم مصير الثورة، وإذا رفضت مقترحاتكم فإننا سنستمر من جهتنا في دفع حركة التفاوض والحوار بهدف وقف شلال الدم من الجانبين".[2]

وبناءا على إتفاق الإيليزيه أرسل زعموم يوم 19 جوان 1960 رسالة إلى (ح ج م) يطلب منها ردا إيجابيا على عرض الرئيس الفرنسي، ويهدد بالتفاوض المنفرد إذا لم تسارع بذلك كما انتقل رفقة الرائد عبد الحليم إلى الولاية الثالثة يوم 21 جوان قائدها "محند أولحاج" بالإنضمام إلى خطتهم،[3] وتم مراسلة الولاية الأولى مرتين حسب قائدها العقيد الطاهر الزبيري، الرسالة الأولى يطلب فيها لقاءه، ثم رسالة ثانية من بونعامة يطلب فيها عدم مقابلة جماعة الإيليزيه أي زعموم ورفقائه.[4]

يمكننا الإشارة إلى أنه بعد عودة وفد الولاية الرابعة من قصر الإيليزيه إلى مقر قيادتهم تفطن بونعامة وشعر حينها بالندم، واعتبر تصرفهم إنحرافا ومغامرة غير محسوبة العواقب وخيانة لا تغتفر، فسارع إلى تصحيح ما يمكن تصحيحه، فحرر تقريرا شاملا بتاريخ 17 جوان 1960 إلى (ح ج م) لتقوم هذه الأخيرة بأمر إلقاء القبض عليه وعلى من رافقوه إلى باريس.[5]

وقام الجيلالي بونعامة بإقالة صالح زعموم من مهامه، والقبض على المشاركين معه في المفاوضات فتم إحضار مازيغي قدور قاضي المدية، ولخضر بوشامة

---

[1]– عمار بوحوش، المرجع السابق، ص445.

[2]– لخضر بورقعة، المرجع السابق، ص71.

[3]– محمد عباس، ثوار عظماء شهادات 17 شخصية وطنية، دار هومة، الجزائر، 2005، ص 524.

[4]– الطاهر زبيري، المرجع السابق، ص263.

[5]– نفسه، ص263

لمحاكمتهم،[1]وبتاريخ 21 جوان 1960تمت محاكمة لخضر بوشامة من طرف بونعامة وتم إعدامه في اليوم الموالي، كما تمت محاكمة النقيب "عبد اللطيف طلبه" قائد المنطقة الثانية بالولاية الرابعة وإعدامه، وتم محاكمة الرائد عبد الحليم، وصالح زعموم شهر أوت من نفس السنة، فأعدم الأول، وتمت إحالة الثاني إلى (ح ج م)،[2] لأنه قائد ولاية وعضو بالمجلس الوطني للثورة الجزائرية ولا يجوز محاكمته بالداخل،[3] وبقي زعموم تحت الحراسة مع حرية التنقل حتى جاء أمر من (ح ج م) لنقله من أجل محاكمته، وحسب العقيد الطاهر زبيري أن صالح زعموم لما علم بمحاكمته وبالتغيرات التي طرأت على قيادة الولاية الرابعة لم يهرب ولم يبد أي مقاومة، ورفض أن يلطخ شرف جهاده بتسليم نفسه للفرنسيين للنجاة من الموت على يد إخوانه، وقتل صالح وهو مؤمن بلقاء الإيليزيه، ولم يكن ينوي خيانة الثورة بل لأسباب دفعته إلى المخاطرة.[4]

استشهد صالح زعموم وهو في طريقه إلى تونس يوم 21 جويلية 1961قرب منطقة مشدالة شرق البويرة بالولاية الثالثة،[5] وباستشهاده انتهت قضية الإيليزيه التي اكتنفها الكثير من الغموض، ولكن تداعياتها لم تنته وألقت بضلالها على مسار الثورة، فبعد إفشال هذه القضية ضاعفت فرنسا من عملياتها العسكرية وزاد العنف الإستعماري حدة، وقد راح ضحية هذه القضية العديد من الإطارات والقادة السياسيين والعسكريين للثورة الجزائرية، وتلطخت سمعة الولاية الرابعة، وأصبح ينظر إليها بعين الريبة والشك.

ومن خلال ما سبق يمكننا القول أن صالح زعموم ورفقائه قد ارتكبوا خطأ فادحا بتجاوزهم صلاحيتهم بمفاوضتهم مع الفرنسيين حول أمور مصيرية هي من صلاحيات (ح ج م) وبعد موافقة (م و ث ج) حسب القوانين التي تتعلق بصلاحيات أجهزة الثورة.

---

[1]– لخضر بورقعة، المرجع السابق، ص77.

[2]– مسعود عثماني، المرجع السابق، ص611.

[3] – عبد القادر ماجن، حوار مع يوسف الخطيب، قضية الإيليزيه، مجلة أول نوفمبر، ع117، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، 1990، ص20.

[4]– الطاهر زبيري، المرجع السابق، ص 263.

[5]– عبد الله مقلاتي، أعلام شهداء...، المرجع السابق، ص309.

كما أنه ليس من حق أي أحد أن يشك في وطنية العناصر المشاركة في قضية صالح زعموم أو قضية الإيليزيه، فهذه الأخيرة تمت في ظروف إستثنائية، وبنوايا وخبايا لا يستطيع أي أحد أن يتكهن بها.

وباحتواء هذه القضية والقضاء عليها لم تنته الأزمات بل انفجرت أزمة أخرى لا تقل خطورة عن سابقاتها تمثلت في صراع حاد نشب بين (ح ج م) وهيئة الأركان العامة.

6- أزمة الصراع بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة:

عقد المجلس الوطني للثورة الجزائرية بالعاصمة الليبية طرابلس دورته الثالثة من 16 ديسمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960 وصدرت عنه عدة قرارات أهمها:

- إعادة تشكيل حكومة مؤقتة جديدة مع إبقاء فرحات عباس رئيسا لها.
- تشكيل لجنة وزارية للحرب يرأسها الباءات الثلاث.[1]
- إنشاء هيئة الأركان العامة للجيش، وإلغاء هيئتين الأركان الشرقية والغربية.[2]

هيئة الأركان هذه تم تعيين على رأسها العقيد هواري بومدين،[3] وكان له الحق في إختيار ثلاث نواب ليشاركونه في مهامه، فاختار الرواد الثلاث، أحمد قايد، وعلي منجلي، وعز الدين (رابح زيراري)، وبدأ العقيد بومدين مباشرة مهامه يوم 23 فبراير 1960 بعد أن تخلى عن مقره السابق في وجدة ليستقر بغار ديماو بتونس.[4]

وتمكنت هذه الهيئة من تشكيل قوة عسكرية نشيطة ومنظمة ومهيكلة جيدا على الحدود الشرقية والغربية، وقدر عدد جيش الحدود سنة 1962م بـ 35 ألف جندي.[5]

---

[1]- الباءات الثلاث هم: بوصوف عبد الحفيظ وبن طوبال لخضر، وبلقاسم كريم.

[2]- صالح بلحاج، المرجع السابق، ص285.

[3]- هواري بومدين، إسمه الحقيقي محمد خروبة ولد يوم 23أوت 1932بقالمة، عين قائدا للولاية الخاصة برتبة عقيد سنة 1957م وعضو بـ (م و ث ج)، عضو بقيادة العمليات العسكرية بالغرب الجزائري، ثم قائدا الهيئة الأركان العامة (1960- 1962) للمزيد انظر: سعد بن البشير العمامرة، هواري بومدين الرئيس القائد (1932 – 1978)، ط1، قصر الكتاب، البليدة، الجزائر، 1997، ص ص 2019 – 2020.

[4]- صالح بلحاج، المرجع السابق، ص286.

[5]- رابح لونيسي، الجزائر في دوامة...، المرجع السابق، ص53.

وتم وضع كل إمكانيات الحرب تحت تصرف هذه الهيئة التي لم تكن تهتم بالحرب إلا قليلا حيث تمكنت من تحويل جهاز كامل عن مهمته الحقيقة ألا وهي الحرب نحو الإهتمام بالسباق للفوز بالسلطة بعد استرجاع السيادة الوطنية.[1]

وأمام تصاعد قوة ونفوذ هيئة الأركان العامة ومع مرور الوقت ظهرت خلافات كثيرة بينها وبين اللجنة الوزارية للحرب أدت إلى أزمة سلطة بين عسكرين قدامى هم الباءات الثلاث وعسكريين جددهم أعضاء هيئة الأركان العامة، فضغط أعضاء اللجنة الوزارية على رئيس (ح ج م) لإعطاء أوامر لهيئة الأركان بضرورة الدخول إلى الجزائر وتحديد 31 مارس 1961 كأخر أجل لتنفيذ الأمر.[2]

يؤكد العقيد بومدين أن تصرفات اللجنة الوزارية الهدف منها الإحتفاظ بالسلطة مهما كان الثمن، فدخول هيئة الأركان إلى الجزائر يعتبر إنتحارا نظرا لخطورة الأسلاك المكهربة وحقول الألغام، والدوريات العسكرية الفرنسية المراقبة للحدود، إضافة إلى أن أعضاء اللجنة الوزارية كانوا يعتقدون أن تكتل الولايات بالداخل لن توافق على الإنطواء تحت لواء هيئة الأركان العامة، وعلى هذا لم تطبق هذه الأخيرة أوامر اللجنة الوزارية و (ح ج م).[3]

والملاحظ على هذا الصراع أنه كان علينا، حيث صرح لخضر بن طوبال يوم 05 فبراير 1961 في محاضرة للإطارات بتونس: "الذين يريدون السلطة فما عليهم إلا حمل البندقية لإفتكاكها من أيدينا"، ويذكر عبد الحميد الإبراهيمي أن هذه اللغة سمعتها أيضا من العقيد هواري بومدين.[4]

لقد زادت الأوضاع تأزما بين هيئة الأركان و(ح ج م) بسبب حادثة الطيار الفرنسي الذي كان يقوم بمهمة إستطلاعية فوق الحدود الجزائرية التونسية، وذلك في 21 جوان 1961 فقام جيش الحدود الجزائري باسقاط طائرته في الأراضي التونسية، وتم القبض عليه وأصبح أسيرا عندهم، ولكون الحادثة وقعت على الأراضي التونسية، فضغطت السلطات الفرنسية على الحكومة التونسية، وبدوره قام الرئيس التونسي "الحبيب بورقيبة" بالضغط على

---

[1]– علي كافي، المرجع السابق، ص 258، انظر كذلك: سعد دحلب، المرجع السابق، ص113.

[2]– عمار بوحوش، المرجع السابق، ص399.

[3]– محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص513.

[4]– ابراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص96.

(ح ج م) التي كان يرأسها فرحات عباس، فقامت هذه الأخيرة بتسليم الطيار الفرنسي إلى السلطات الفرنسية، فغضب قائد هيئة الأركان العامة من هذا التصرف، فاستقال رفقه مساعديه في 15 جويلية 1961،[1] غير أن فرحات عباس رفض هذه الإستقالة خوفا من إنتشار خبر الصراع والإنشقاق بين الحكومة والهيئة.[2]

حسب رأيينا هذه الإستقالة كانت مفتعلة من طرف بومدين من أجل تخليص هيئة الأركان من سلطة اللجنة الوزارية والحكومة المؤقتة، فبعد العصيان وعدم الإمتثال لأوامر الحكومة بالدخول إلى الجزائر، وبعد موافقة بومدين على تسليم الطيار إلى السلطات الفرنسية،[3] وهذا بعد أن أقنعاه بن طوبال وبوصوف بأن مصالح الثورة في خطر، وأطلعاه على تهديدات بورقيبة،[4] كما أن بومدين كان متأكدا من ولاء ضباط جيش الحدود له، وأنه سوف يرجع على رأس هيئة الأركان أكثر قوة ونفوذ من ذي قبل فقام بإفتعال هذه الإستقالة.

وقد تواصلت هذه الازمة بين هيئة الأركان و(ح ج م) فاضطر إلى إعادة تشكيل حكومة جديدة برئاسة عضو جديد بتشدد وصرامته،[5] من أجل إيجاد الحلول لتخطي هذه المشاكل حيث تم إنعقاد الدورة الرابعة لـ (م و ث ج) بطرابلس ما بين 9 و27 أوت 1961م وحضر هذه الدورة أعضاء هيئة الأركان وأعضاء (ح ج م) وجرت بينهم مجموعة من المناقشات والحوارات الحادة،[6] ونوقشت الأزمة القائمة بين الهيئة والحكومة وكذلك المفاوضات مع الفرنسيين، ونتج عن هذه الدورة قرارات تنص على تعيين بن يوسف بن خدة رئيسا للحكومة المؤقتة، عوضا عن فرحات عباس، وعين كريم بلقاسم وزيرا للداخلية،[7] وتولى سعد دحلب وزارة الخارجية.

حاول الرئيس الجديد بن خدة تشكيل لجنة مؤقتة على رئاسة هيئة الأركان العامة فرفض ضباط جيش الحدود هذه اللجنة نظرا لولائهم لبومدين، وقاموا بالتوقيع على وثيقة

---

[1]– محمد حربي، المرجع السابق، ص ص 224، 225.

[2]– محمد تقية، الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص513.

[3]– عمار بوحوش، المرجع السابق، ص499.

[4]– سعد بن البشير العمامرة، المرجع السابق، ص31.

[5]– فتحي الديب، المرجع السابق، ص 529.

[6]– سعد دحلب، المرجع السابق، ص134.

[7]– جريدة المجاهد، ع103، 1961/10/28، ص8.

تطالب بعودة بومدين على رأس هيئة الأركان، فاستعمل هذا الأخير هذه المطالب كذريعة للإستقلال عن الحكومة المؤقتة لأنه استلم القيادة من العسكريين وليس منها، فأصبح مسؤولا أمام الضباط وليس أمام الحكومة المؤقتة، فتحول جيش الحدود إلى قوة مستقلة لها وزنها وكلمتها،[1] وبرز بومدين ورفاقه كقوة صاعدة جديدة في جسد الثورة رافضة تماما لسلطة (ح ج م)، فتدهورت مكانة هذه الأخيرة وأصبحت تتوجس خيفة من هيئة الأركان وانعدمت الثقة بينهما، ويتضح لنا ذلك من خلال تخوفات بن خدة الدخول مرة أخرى في مفاوضات مع فرنسا، لأنه كان يخشى أن تتم إتفاقيات بين (ح ج م) وفرنسا لا تحترمها هيئة الأركان، وعندئذ تتولد أزمات يصعب الخروج منها، خاصة وأن بن خدة كان على علم بالإنتقادات التي كان يوجهها بومدين للمفاوضات التي جرت في عهد فرحات عباس.

لكن بومدين طمأن بن خدة حول هذا الأمر عندما قال له ذات يوم: "إذا وجدت الفرصة المواتية للتفاوض فلا تتردد ونحن لسنا أطفالا، فإذا توصلتم إلى إتفاق من المحتمل أن ننفذ بعض بنوده لكن هذا لا يعني أننا نرفضه"، وعلى هذا واصلت (ح ج م) المفاوضات مع الطرف الفرنسي إلى أن انتهت بتوقيع إتفاقيات إفيان 18مارس 1962م.[2]

ومن خلال هذا يمكننا القول أن طبيعة الخلاف بين (ح ج م) وهيئة الأركان العامة صراع حول الزعامة الشخصية، والتسابق نحو السلطة مهما كلف الثمن، حتى تم إستعمال العنف بين القادة نفسهم نلتمس هذا خاصة من تصريح بن طوبال السالف الذكر.

وهذه التصرفات أثرت بشكل سلبي حاد على ثورة التحرير، حيث كدست الأسلحة عبر الحدود، وبقيت القوات المتدربة على القتال حبيسة خارج التراب الوطني، والتي سيعتمد عليها فيما بعد (بعد استرجاع السيادة) ودخول الجزائر للإستلاء على السلطة.

كما أن هيئة الأركان العامة رغم عصيانها لأوامر (ح ج م) لم تتعرض للعقاب مثل من سبقها، لكونها هيئة تمتلك القوة الرادعة (السلاح) ومتماسكة فيما بينها، فاستقلالها عن (ح ج م) جعل هذه الأخيرة تفقد هيبتها وثقة الداخل بها.

---

[1]– ابراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص97.

[2]– نفسه، ص 99.

وانشغال قادة الثورة بالخارج بهذه الصراعات عن الثورة بالداخل وترك الولايات تواجه الويلات خاصة بعد إفشال قضية الإيليزيه، ورفع القوات الإستعمارية لوتيرة العنف والإضطهاد، فتكبدت الثورة الجزائرية خسائر جسيمة، ورغم كل ذلك لم يتوصل الطرفان المتصارعان (ح ج م) وهيئة الأركان العامة إلى حلول نهاية وإلى القضاء على الخلافات وبقية مستمرة حتى بعد الفترة الإنتقالية، متمثلة فيما عرفت بأزمة صائفة 1962.

7- أزمة صائفة 1962م:

عندما لاحت تباشير فجر الإستقلال ودخل قرار وقف إطلاق النار حيزا التنفيذ إبتداء من 19 مارس 1962م، تقرر إستدعاء (م و ت ج) للإجتماع بطرابلس يوم 27 ماي 1962م، ونظرا لتوفر شروط الحضور الجماعي، فقد حضر كل الأعضاء من داخل الجزائر وخارجها بما فيهم السجناء الخمسة،[1] فبلغ عدد الحاضرين حسب علي هارون إثنان وخمسون شخص،[2]وتمحور جدول أعماله حول نقطتين بارزتين هما:

1- دراسة برنامج (ج ت و) والذي يمثل أساسا في الوثيقة التي حددت طبيعة الثورة الجزائرية السياسة، والإقتصادية والإجتماعية للجزائر بعد استرجاع سيادتها الوطنية، وهذه الوثيقة عرفت فيما بعد بميثاق طرابلس.

2- تشكيل قيادة عليا للثورة باسم المكتب السياسي يشرف على المرحلة الإنتقالية ليحل محل الحكومة المؤقتة.

تمت الموافقة على مشروع برنامج عمل (ج ت و) دون أي خلافات، لكن النقطة الثانية من جدول الأعمال أثارت خلافا حادا مما أدى إلى حدوث إنقسام أعضاء المجلس وتعليق نشاطه في 7 جوان 1962م، ويعتبر العقيد علي كافي أن الإجتماع بقي معلقا إلى اليوم، وحسب كافي فإن الإتفاق تم حول البرنامج لكن الإختلاف كان حول الأشخاص،[3] فالتشكيلة التي سيتكون منها المكتب السياسي أحدثت أزمة خطيرة بين المؤتمرين، فاقترح بن

---

[1]- السجناء الخمسة هم: محمد بوضياف، محمد خيضر، رابح بيطاط، أحمد بن بلة، مصطفى الأشرف، انظر: بن يوسف بن خدة، نهاية حرب...، المرجع السابق، ص15.

[2]- علي هارون، خيبة الإنطلاق، فتنة صيف الجزائر 1962، تر: الصادق عماري، آمال فلاح، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003، ص ص 15- 17.

[3]- علي كافي، المرجع السابق، ص288.

بلة قائمة تضم سبعة أسماء، هم السجناء الخمسة بالإضافة إلى محمدي السعيد والحاج بن علة، واقترح كريم بلقاسم قائمة تضم تسعة أسماء هم السجناء الخمسة إضافة إلى الباءات الثلاث معهم سعد دحلب.[1]

وبعد مشاورات قامت بها لجنة عينها (م و ث ج) لهذا الغرض تبين أن قائمة بن بلة تحضى بتأييد 33 عضو مقابل تأييد 31 عضو لقائمة كريم بلقاسم، مع العلم أن عملية التصويت سادتها الغموض والفوضى.[2]

كما تم طرح إقتراح آخر تمثل في تكوين مكتب سياسي من سبعة أعضاء هم: آيت أحمد وبن بلة وبيطاط وبوضياف وكريم بلقاسم وبوصوف وبن طوبال لكن هذين الأخيرين فقد تخليا إراديا لتسهيل هذه التسوية لكن فشل هذا الإقتراح هو الآخر.[3]

ويقول بن خدة عند عدم التوصل إلى تشكيل المكتب السياسي أنه خشي على الحكومة المؤقتة المسؤولة مباشرة على توقيع إتفاقيات إيفيان، وخشي أيضا أن يقود استمرار الخلاف إلى تفجير الأوضاع، فتحمل المسؤولية كاملة وغادر طرابلس إلى تونس في اليوم السابع من شهر جوان 1962 مرفوقا ببوضياف وآخرين.[4]

وعلى هذا فإن (م و ث ج) لم يختتم أشغاله رسميا ولم ينتخب المكتب السياسي ولم يجدد الثقة في (ح ج م) ما يدل على أن الأزمة ازدادت حدة وأن الأمل في تسويتها بالطرق السلمية لم يعد واردا، وراح كل طرف يبحث له عن أنصار أقوياء يستعين بهم، وتشكلت عدة تحالفات متصارعة فيما بينها على غرار مجموعة تلمسان بقيادة الثنائي بن بلة وبومدين ضد مجموعة تيزي وزو بقيادة كريم بلقاسم ومحمد بوضياف.[5]

وكانت مجموعة تلمسان مدعمة من طرف جيش الحدود والولايات الأولى والخامسة والسادسة كما ضمت إليها الكثير من الشخصيات البارزة منهم محمد خيضر وبيطاط، وفرحات عباس، ولك يبق لها السيطرة إلا على الولايات الثانية والثالثة والرابعة، وقد

---

[1]– محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص ص 202، 203.

[2]– رابح لونيسي، الجزائر في دوامة...، المرجع السابق، ص ص 59– 60.

[3]– علي كافي، المرجع السابق، ص291.

[4]– بن يوسف بن خدة، نهاية حرب...، المرجع السابق، ص21.

[5]– علي هارون، المرجع السابق، ص ص 165– 166.

استطاعت هذه المجموعة، كسب جزء هام من الولاية الثالثة يتمثل في القوات المرابطة بوادي الصومام بقيادة النقيب علاوة، كما قامت بالهجوم على الولاية الثانية التي كانت تحت قيادة صالح بوبنيدر المدعو "صوت العرب" وضمتها إليها.

أما الولاية الرابعة بقيادة يوسف الخطيب (سي حسان) حسب رواية الرائد لخضر بورقعة الذي شبه الصراع القائم بالإنقلاب العسكري على (ح ج م) واتخذت الولاية الرابعة موقفا حياديا تجاهه.[1]

أما الولاية الثالثة بقيادة العقيد محند أولحاج فقد تحالفت مع مجموعة تيزي وزو،[2] كل هذه التعبئات والتحالفات كان الهدف الأسمى من ورائها هو الظفر بالسلطة على حساب المصلحة العليا للبلاد ولتطلعات الشعب الجزائري.

وقد أمر بن بلة القوات الموالية لمجموعته بالزحف على العاصمة يوم 3 أوت 1962 بدعم مصري ومغربي، فاصطدمت بقوات الولايتين الثالثة والرابعة، ووقع الإقتتال بين الإخوة واستعمل جيش الحدود المعدات العسكرية المتطورة التي كانت مكدسة عبر الحدود عندما كانت الثورة بالداخل في أمس الحاجة إليها، وقد سقط أكثر من ألف قتيل، ومئات الجرحى، وعلى إثر ذلك خرج الشعب إلى الشارع ينادى بوقف الإقتتال.

[1]– لخضر بورقعة، المرجع السابق، ص81.

[2]– رابح لونيسي، الجزائر في دوامة...، المرجع السابق، ص64.

الفصل الثالث

واجهت الحكومة الجزائرية المؤقتة عدة أزمات خارجية في إطار علاقاتها المتعددة مع دول الجوار بالمغرب العربي، ومع دول المشرق العربي، بحكم التواجد الجزائري على تراب هذه الدول قيادة وجيش ولاجئين.

تحمل هذه الأزمات خلفيات متباينة، وقد كان لها انعكاسات وتداعيات على مصالح الثورة الجزائرية.

1- أزمات الحكومة الجزائرية المؤقتة مع تونس:

تميزت العلاقات الجزائرية التونسية في السنوات الأولى من الثورة بالاستقرار وحسن الجوار، فقد قدمت تونس للقضية الجزائرية دعما كبيرا في مختلف المجالات السياسية، والعسكرية والإجتماعية، لكن هذه العلاقات عرفت مراحل توتر وتأزم، حيث فجرت عدة أزمات حادة بين البلدين كادت تقضي على عري التضامن المغاربي والنضال المشترك، ساهمت في تأجيجها جملة العوامل، وقد أثرت بشكل كبير على مسار ثورة التحرير الوطني.

1-1: أزمة إيجلي:

تعود حيثيات هذه الأزمة مع بداية إستقلال تونس سنة 1956م، إذ خرجت منها وهي فقيرة من حيث الموارد الطبيعية، فرأت من الضروري البحث عن مصادر أولية لتدعيم إقتصادها الضعيف، فوجدت بأن المناطق النفطية التي تستفيد منها الجزائر وليبيا مسألة غير عادلة، فالإتفاقية الفرنسية التركية المؤرخة في 09 ماي 1910م أوصلت جدودها مع ليبيا حتى العلامة 233[1] وبالضبط منطقة "غارة الهامل" على بعد 15 كلم جنوبي غدامس، بينما الإتفاقية التونسية لسنة 1955م التي منحتها الإستقلال الداخلي رسمت الحدود على العلامة 220، قريبا من منطقة "فورسانت".

ومن خلال هذه المعطيات نرى أن بورقيبة أراد إستغلال 20 كلم^2 (الفارق بين العلامتين) ليفتح بها ثغرة يحقق من خلالها مطالب أخرى، من بينها إلغاء جزء من الحدود

[1]- علامة 233 هي منطقة نفطية تقع في غارة الهامل غربي غدامس تقدر مساحتها بحوالي 30 ألف كلم^2، انظر: كريم مقنوش، المرجع السابق، ص129.

التونسية الجزائرية بين بئر رومان وفورسانت ليصل إلى حقل إيجلي الواقع على مسافة 80 كلم من العلامة233.[1]

وفي 30 جوان 1958م أمضت تونس مع شركة إراب الفرنسية " Erap" إتفاقية تمرير أنبوب البترول من منطقة إيجلي عبر التراب التونسي حتى ميناء الصخيرة[2] وبهذا التصرف ضربت تونس قرارات مؤتمر طنجة عرض الحائط، واعتبر أعنف أزمة سياسية مرت بها العلاقات الجزائرية التونسية، والتي ترجمت إلى بعض المواقف مثل وقف صدور العدد 28 بتاريخ 22 جويلية 1958 من جريدة المجاهد التي انتقدت الإتفاق التونسي الفرنسي في مد أنابيب النفط الجزائري عبر الأراضي التونسية.[3]

وأيضا تزايدت المضايقات على الحدود وتم توقيف مرور الأسلحة في شهر جوان من نفس السنة، بحيث قامت بحجز صفقة كانت تضم 5070 بندقية، 2037 بندقية رشاشة، و2037 مسدس رشاش، و20 بازوكا، و45 رشاش، و30 مدفع هاون عيار 81، و10 ملايين خرطوشة، ولم تتوقف عند هذا الحد بل أعادت الكرة مرة أخرى على مرحلتين، الأولى في ديسمبر 1958، والثانية في فيفري وجوان 1959، بالإضافة إلى إشتراطها الإعلان عن مستودعات، الأسلحة والمعسكرات وعدد الجنود، وحتى الإبلاغ عن أسماء السياسيين ووظائفهم.[4]

وفي إجتماع مجلس وزراء (ح ج م) في 03 أكتوبر 1959م أعلن كريم بلقاسم:" إن ضغط التونسيين لم يسبق له مثيل، فمنذ 6 أشهر لم يدخل السلاح تونس، يريدون أن يعرفوا إمكانياتنا العسكرية وماذا نأكل... كلما أطلعناهم عليها عرفها الفرنسيون على الفور"، ويضيف محمود الشريف وزير التسليح والتموين: " إن مخزون الأسلحة في تونس يوجد تحت

---

[1]– رضا مالك، الجزائر في إيفيان تاريخ المفاوضات السرية 1956–1962، تر: فارس غصوب، ط1، المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2003، ص ص194–202، انظر كذلك: محمد الميلي، مواقف جزائرية، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1884، ص ص193 – 194.

[2]– طول أنبوب البترول 500 كلم، ينقل سنويا 10 مليون طن من البترول الجزائري إلى ميناء سخيرة، الذي يعتبر بالنسبة لتونس مكسب مالي لا يمكن إهماله، انظر، كريم مقنوش، المرجع السابق، ص129.

[3]– الأمين بشيشي، نماذج من الإعلام والإعلام المضاد، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر، 1998م، ص ص 274 – 275.

[4]– كريم مقنوش، المرجع السابق، ص 129.

إشراف الحرس الوطني التونسي، ومنذ أفريل 1959 لم ينجر الكشف على هذه الأسلحة ولم تراقب" إنها 7000 بندقية، و2000 بندقية رشاشة، وعشر ملاين خرطوشة.[1]

اعتبرت لجنة التنسيق والتنفيذ هذا الإتفاق بين تونس وفرنسا خرقا لمبادئ مؤتمر طنجة، وبدا من الضروري على المستوى الإقتصادي والسياسي معرفة أن المغرب العربي يعتبر في نظر فرنسا الإستعمارية كحجرة صلبة.[2]

ومن جهة أخرى تحركت الديبلوماسية الجزائرية تجاه هذه القضية، فقد صرح إبراهيم مزهودي ممثل (ح ج م) في القاهرة على هامش أشغال الندوة العربية للبترول "بأن كل إتفاق يبرم مع فرنسا حول الصحراء يعتبر عملا عدوانيا في نظر الشعب الجزائري"، أما فرحات عباس صرح من بيروت بأن بترول الصحراء يعتبر جزائريا.[3]

ومن جانب آخر اعتبرت جريدة المجاهد بأن الإجراءات التي تقوم بها الحكومة التونسية لا تخدم البلدين الشقيقين بل تخدم فرنسا ومن ورائها الجنرال ديغول الذي استطاع حسب الجريدة أن يوقع تونس في شراك مؤامرته في احداث القطيعة وتأزيم العلاقات التونسية الجزائرية.[4]

ومن خلال ما سبق يمكننا القول أن خلفيات هذه الأزمة هي أطماع إقتصادية من طرف الحكومة التونسية، والتي سقطت في فخ الديغول الذي كان يرمي إلى عزل الثورة الجزائرية عن جيرانها، وإفشال مؤتمر طنجة، والوحدة المغاربية.

وقد أثرت هذه الأزمة بشكل كبير على مصالح الثورة الجزائرية، وهذا من خلال منع دخول الأسلحة إلى الجزائر، وفرض الرقابة على جيش التحرير الوطني المتواجد بتونس.

ومكننا الإشارة إلى أن هذه القضية تم تسويتها مؤقتا وهذا من خلال إجتماع الأمانة الدائمة المغربية المنعقد بتونس 30 أوت إلى 01 ديسمبر 1958م، حيث تم الإتفاق بين الطرفين الجزائري والتونسي على تجميد قضية أنبوب إيجلي إلى ما بعد إستقلال الجزائر.[5]

---

[1]– رضا مالك، المرجع السابق، ص ص 195 – 196.

[2]– Gilbert Meynier, Histoire intérieure de F.L.N 1954-1962, Ed casbah, Alger, 2003,p567.

[3]– كريم مقنوش، المرجع السابق، ص 130.

[4]– المجاهد، ديغول أيضا تقهره الثورة الجزائرية، ع 29، 17 سبتمبر 1958، ص4.

[5]– أحمد بن فليس، المرجع السابق، ص 121.

كما لم تكن هذه الأزمة هي الأخيرة بين الجزائر وتونس بل حدثت أزمات أخرى لا تقل خطورة عن أزمة إيجلي.

1-2 أزمة الكاف:

لقد واجهت الحكومة الجزائرية المؤقتة في نوفمبر 1958م محاولة إنقلابية قادها العقيد محمد لعموري، وقادة الولاية الأولى (الأوراس)، والقاعدة الشرقية، فاجتمعوا بمدينة الكاف التونسية، لما كانت الحكومة المؤقتة غير قادرة على السيطرة على الوضع طلبت المساعدة من الحكومة التونسية لتوقيف المجتمعين بمدينة الكاف، وقامت هذه الأخيرة بتلبية الطلب، ورغم أن مساعدة القوات التونسية كانت ثمينة بالنسبة لـ (ح ج م) إلا أنها تسببت في مشاكل وإزعاجات خطيرة عكرت العلاقات مع المسؤولين الجزائريين.[1]

لقد اقترحت (ح ج م) تعاون السلطات التونسية معها وتسوية الوضعية بالطريقة التي تراها مناسبة، غير أن هذه الأخيرة انتهزت الفرصة لتحقيق أهداف معينة أهمها:

- ضرب كل من توسل له نفسه الإخلال بنظام تونس.
- تهديد التيارين الناصري واليوسفي بإفشال جميع مخططاتهم السرية.
- مساعدة حلفائها المعتدلين في (ح ج م) وإخضاعهم لنفوذها.[2]

وعند إلقاء القبض على المجتمعين ومحاكمتهم تخوفا بورقيبة من إعدام هؤلاء القادة فقام باقتراح حمايته لهم، لكنهم اختاروا عدم التدخل التونسي في الشؤون الداخلية للثورة الجزائرية.[3]

إن هذا المخطط الإنقلابي المتزامن مع تأجج الخلاف المصري التونسي، وإتهام بورقيبة لمصر بالتدخل في الشؤون التونسية قد أدى إلى مضايقة نشاط جيش الحدود، ووقف المساعدات المقدمة للحكومة المؤقتة غير القادرة على حفظ النظام في نظر التونسيين، وقد أشار لخضر بن طوبال في إجتماع مجلس وزراء (ح ج م) أواخر عام 1959 إلى إنعكاسات قضية لعموري على العلاقات التونسية الجزائرية، ومنذ مسألة لعموري لم تتوقف العلاقات عن التدهور تفتيشات ومصادرات يومية، إذ كان الجيش التونسي يقوم بتفتيش

---

[1]- محمد تقية، الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص ص 565، 566.

[2]- فتحي الديب، المرجع السابق، ص409.

[3]- عبد الحميد عوادي، القاعدة الشرقية، دار الهدى، الجزائر، 1993، ص 160.

الجنود الجزائريين تفتيش دقيق، وقد جردوا من أسلحتهم تحت أنظار الحاكم التونسي الذي كان يحمل سلاحا في يده، وإضافة إلى الجنود لم تسلم إطارات مهمة في الثورة من عمليات الإيقاف، حيث تعرض كل من عبد الرحمان ميرة، وعلي منجلي للتوقيف لمدة ثلاثة أيام بمدينة الكاف رفقة جنود آخرين في مشهد سيء.[1]

كما قامت الحكومة التونسية كذلك باحتلال المقررات الرسمية لجيش التحرير الوطني بالكاف وما جاورها، وصادرت وثائق ومراسلات رسمية للجيش والحكومة الجزائرية المؤقتة، وأوقفت مرور الأسلحة والمؤونة إلى الداخل الجزائري، ووضعت الكثير من الحواجز لمراقبة الجزائريين.[2]

وهذه الإجراءات التونسية عكرت صفو العلاقات التونسية الجزائرية، فلم تكن تتوقع (ح ج م) أن الأمور ستبلغ هذا الحد، وإن إنتهازية بورقيبة ستبلغ هذا المدى، فقد أدت هذه الإجراءات إلى إستياء عميق في أوساط مجاهدي أوراس النمامشة، والقاعدة الشرقية خاصة وأنه أشيع بأن بورقيبة تدخل بعد أن أوهمه كريم بلقاسم بأن أفراد اليوسفيين يشاركون في الإجتماع بالكاف.[3]

وقد توضحت لبورقيبة خطورة المشاكل التي تعيشها الثورة الجزائرية وانعكاساتها على تونس، فعلى الرغم من تأكده من عدم وجود أي تونسي في إجتماع الكاف إلا أن التحقيقات أفادت بأن لعموري ومصطفى لكحل مدعومين من قبل فتحي الديب والمخابرات المصرية، ومرتبطين بصالح بن يوسف والخطابي ورأت (ح ج م) أن لا تصعد الموقف مع السلطات التونسية، واجتهدت في رفع المضايقات التونسية عن طريق المباحثات الودية واللقاءات التنسيقية فاقترحت على الحكومة التونسية عقد لقاء يومي 30-31 ديسمبر 1958 بمشاركة ولاة المناطق الحدودية، والقادة العسكريين الجزائرين، وتم التأكيد فيه رفع الإجراءات

[1]- محمد زروال، المرجع السابق، ص 408.

[2]- محمد حربي، المرجع السابق، ص 189.

[3]- فتحي الديب، المرجع السابق، ص 408.

الإستثنائية المسلطة على الجزائريين، واتفق على تجاوز المشاكل المطروحة بتبني كل طرق لإلتزامات محددة، وهكذا فقد تعهدت الحكومة التونسية بما يلي:[1]

– حرية تامة في نقل الأسلحة المصرح بها.

– حرية قيام جيش التحرير الوطني بتمارين الرمي وإنجاز المهمات، شريطة إشعار السلطات التونسية،

– عدم إنتهاك مقرات (ح ج م)

– عدم توقيف أي عسكري جزائري، وفي حالة وقوع ذلك يسلم فورا إلى السلطات الجزائرية

وفي المقابل تعهدت بعثة (ح ج م) المشاركة في اللقاء بما يلي:

– إخبار السلطات التونسية بأماكن الرمي.

– تسليم أمر بمهمة إلى كل عنصر من جيش التحرير الوطني في حالة تنقله.

– منع المقاتلين المغادرين لمراكزهم حمل الزي العسكري.

– إخبار السلطات التونسية بكل مخازن الأسلحة والمتفجرات وعن حالات نقل الأسلحة.[2]

ولم يمنع هذا الإتفاق حدوث خروقات أربكت العلاقات بين الطرفين، وقد أدى إغلاق الحدود بشكل تام في عام 1959، وفقدان السيطرة على جيش الحدود إلى حدوث تصرفات غير مسؤولة من طرف جنود لا رقابة عليهم، ووقوع صدامات بين بعض المجاهدين والقوات المسلحة التونسية وقد أعطت السلطات التونسية الأوامر بالرد على تصرفات الجزائريين.

ويمكننا الإشارة إلى أن السلطات التونسية كانت تعتبر التواجد العسكري لجيش التحرير الوطني المنظم والمنسجم والمجهز خطرا على أمنها، علما أن عدد القوات التونسية لا تتجاوز الستة آلاف رجل في حين أن تعداد جيش التحرير المتواجد بالتراب التونسي يتراوح ما بين خمسة عشر وعشرين ألف رجل، وهذا التخوف كان يزداد خاصة عندما تتأزم الأمور بين الجزائر وتونس مثلما حدث حول إتفاقية إيجلي.[3]

---

[1]– عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغاربية، والإفريقية إبان الثورة الجزائرية، ج2، ط1، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص265.

[2]– عبد الله مقلاتي، العلاقات...، المرجع السابق، ص266،

[3]– عمر بوضربة، العلاقات العربية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (1958 – 1961)، المجلة التاريخية الجزائرية، ع3، جوان 2017، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، ص219.

قامت (ح ج م) خلال الفترة ما بين شهري فيفري وجوان 1959، بإجراء سلسلة من اللقاءات الوزاري، بهدف علاج المشكلات التي يطرحها التونسيون، ورأت (ح ج م) أن تقدم تنازلات لصالح الحفاظ على العلاقات والمكاسب التي تقدمها تونس للثورة، وهكذا قدمت مزيدا من الإلتزامات إرضاء السلطات التونسية كان أهمها:

- الموافقة على التصريح بكل مراكز جيش التحرير الوطني.
- التصريح بكل المقرات التابعة لـ (ح ج م).
- عدم المطالبة بالإشراف على المسائل المدنية للجزائريين المتواجدين بتونس.
- التبليغ عن جميع المسؤولين السياسين.
- التقيد بعدم إجراء أي ندوة صحفية دون الموافقة المسبقة من الحكومة التونسية.[1]

وحسب رأينا هذه الإلتزامات والتنازلات من طرف (ح ج م) ما هي إلا تظاهر بالرضوخ وتفادي التصعيد الذي لايخدم مصالح الثورة الجزائرية.

ويمكننا القول أن هذه الإجراءات وردود الأفعال الصادرة عن السلطات التونسية اضرت كثيرا بنشاط الحكومة الجزائرية المؤقتة، وأثرت سلبا على سمعتها وهيبتها، كما أضرت بالثورة الجزائرية خاصة من جراء إيقاف دخول السلاح والتموين إلى الجزائر.

1- 3: أزمة الخلافات الحدودية:

مع توالي عمليات إكتشاف البترول بالصحراء الجزائرية، وبروز هذه الأخيرة ضمن الإستراتيجية الفرنسية، ومع تطور عروض السلام لحل القضية الجزائرية، زادت أطماع بورقيبة بإقتطاع أجزاء من الصحراء الجزائرية وضمها لتونس، فقد دفعته هذه الأطماع مرة أخرى للتأكيد على مطالبة الحدودية بشكل رسمي، وأمام الرأي العام حيث صرح أمام مجلس الوزراء التونسي في فبراير 1961، بضرورة إعادة رسم الحدود مع الجزائر، واعتبر الصحراء بمثابة بحر داخلي تشترك فيه كل الدول المجاورة، وهو بذلك تبنى علنا طرح ديغول فيما يخص هذه القضية، مما دفع (ح ج م) إلى سحب تصريحاته.[2]

[1]- عبد الله مقلاتي، العلاقات...، المرجع السابق، ص266.

[2]- كريم مقنوش، المرجع السابق، ص130.

غير أن بورقيبة تمادى في تنكره للنضال المغاربي وراح يبحث عن طريق قد يمكنه من تعديل حدوده مع الجزائر، فخلال إنعقاد ندوة رامبويي في فبراير 1961 الخاصة بإتحاد الدول الناطقة باللغة الفرنسية أكد لديغول مطالبة تونس بأجزاء من الصحراء الجزائرية، خاصة بعد أن لاحت في الأفق آمال تسوية للقضية الجزائرية.

وسعى بورقيبة بكل الطرق للحصول على تفاهم حول الأقاليم الحدودية عن طريق الحوار والتفاوض،[1] قبل حصول الجزائر على إستقلالها، لأنه بعد الإستقلال ستتعقد الأمور أكثر، خاصة وأن القادة فيما بعد قد لا يقبلون مطالبه هذه.

رأى بورقيبة في التحديد الجنوبي للأراضي التونسية الذي بفضلها عن المناطق التي تستفيد منها كل من الجزائر وليبيا غير عادلة بالأساس، فالإتفاقية الفرنسية التركية بتاريخ 9 ماي 1910 أوصلت حدودها مع ليبيا إلى الحد 233، وبالضبط حتى منطقة غار الهامل على مسافة 15 كلم جنوبي غدامس، بينما الإتفاقية الفرنسية التونسية في عام 1955 التي منحتها الإستقلال الذاتي، رسمت الحدود على الحد 220 ليس بعيدا عن "فورسانت" الفارق هنا حوالي 20 كلم مربع، غير أن بورقيبة كان يسعى من خلال هذه المطالبة بفتح ثغرة بوسعها فيما بعد، فقد كان يطمح لإقتطاع منطقة خلفية يمكن أن تمتد إلى غاية النيجر، وتضم حقل إيجلي.[2]

لكن بورقيبة لم يصرح علنا بمطالبه تلك إلا في وقت حرج، فهو أراد طرح المشكلة قبل حصول إتفاق فرنسي جزائري، غير أنه في الحقيقة لم ينجح إلا في إثارة نقمة الجزائريين عليه، لأنهم اعتبروا مطالبه في هذا الوقت الحرج إضرارا بالقضية الجزائرية.

وقد قام بورقيبة في ديسمبر 1958 بجولة في الجنوب، وفي ختام هذه الجولة أعلن أن مسألة الحدود الجنوبية لتونس تمثل قضية ومشكلة تحتاج لحل مستعجل يرضيها ويحفظ الحقوق التونسية في الصحراء، وعلى الفرنسيين أن يسلموا وبشكل كامل منطقة فورسانت للتونسيين.[3]

---

[1]– مصطفى بن عمر، الطريق الشاق إلى الحرية، دار هومة، الجزائر2009، ص 264.

[2]– رضا مالك، المرجع السابق، ص194.

[3]– محمد الميلي، المرجع السابق، ص 109.

وقد واصل بورقيبة في الإحتجاج والمطالبة برسم الحدود، حيث أدارت الحكومة التونسية عدة مباحثات مع نظيرتها الفرنسية بشأن هذه المسألة، وخاطبت وزارة الخارجية التونسية السفير الفرنسي في أمر تسليم النقطة الحدودية المسماة بئر الرمان، وقام بورقيبة بإلقاء خطاب في 5 فبراير 1959 شرح فيه للحكومة الفرنسية مشروعية مطالبه، وأوضح حدود المطالب التونسية، وطالب بحل المشكلة وبضرورة ضمان جزء من الفضاء الصحراوي لفائدة تونس، أو جعل الصحراء مجالا مشاعا تشترك فيه جميع الدول المطلة عليه، ولم يتوقف بورقيبة عند هذا بل هدد برفع مطالبه إلى محكمة العدل الدولية،[1] كما صرح الأمين العام للحزب الدستوري الحر في المؤتمر السادس للحزب أن تونس ستنقل النفط من منطقة تابعة لتراب تونسي، وقد استغل ديغول هذه المطالبات من أجل إنجاح مشروعه ومخططه الذي يدعو إلى الإستقلال المشترك لخيرات الصحراء، وذلك من أجل فصل الصحراء الجزائرية، وكسب معركة البترول الدولية، فديغول كسب إلى جانبه طرفا آخر متحمس إلى مشروعه التقسيمي وإلى جعل الصحراء بحرا داخليا تشترك فيه الدول المطلة عليه، وهذا ما جعل (ح ج م) تعبر عن إستيائها من هذه المواقف، واعتبرت موقف بورقيبة بالفاضح والمسيء لنضالها وإعترافا تونسيا بحق فرنسا بالهيمنة على الجزائر، وخرقا للتضامن المغاربي.

وتأكيد للحفاظ على علاقات التضامن والصداقة أظهر المسؤولون الجزائريون رغبتهم في عدم الدخول في جدال مع بورقيبة في هذه المرحلة الحرجة والمهمة من كفاح الشعب الجزائر،[2] فكانت تتصرف بمرونة وواقعية مع هذه الخلافات، ففي جويلية 1961 أوفدت كريم بلقاسم وفرحات عباس وبن طوبال ومحمد يزيد للتحدث مع السلطات التونسية (باهي لدغم وطيب المهيري ومصمودي) وإثر هذا اللقاء إتفق الطرفان على أن تقوم تونس بإبلاغ

[1]– كريم مقنوش، المرجع السابق، ص 130.

[2]– Mohamed harbi, les archives de la révolution algérienne, edition jeune afrique, paris, 1981, p p452– 453.

باريس بأن مسألة الحدود ستدرس مع الجزائر المستقلة،[1] وفي ذات الوقت سعت (ح ج م) للحصول على دعم الدول الصحراوية فجلبت تعاطف مالي وغينيا وغانا بخصوص قضية الصحراء.[2]

لكن بورقيبة ظل يناور في الخفاء من أجل تحقيق أطماعه مستغلا بذلك الظروف الحرجة التي كانت تعيشها الثورة الجزائرية، حيث أقدم على إيفاد "صادق مقدم" إلى ليبيا في جويلية من نفس السنة قصد دفع هذه الأخيرة إلى العدول عن الإتفاق الذي وقعته مع السلطات الفرنسية سنة 1956، ويبدو من خلال هذا أن بورقيبة أراد بذلك توسيع حدوده بين ليبيا والجزائر، وحاول جر وفد (ح ج م) إلى صياغة بيان مشترك أعلن عنه رسميا خلال إجتماعه بأعضاء المجلس الوطني التونسي، مؤكدا على مطالبه الحدودية بالصحراء الكبرى، وحاول إيهام الرأي العام بانشقاق قيادة الثورة ولهذا وجه خطابين متمايزين إلى (ح ج م) وإلى أعضاء (م و ث ج).[3]

وقد ظل يرفض بورقيبة وجود حدود ليبية جزائرية بل أراد دحرجة تونس فيما بينها حتى تلامس حدوده النيجر.

ومن خلال ما سبق ذكره يتبين لنا أن خلفيات هذه الأزمة هي أطماع بورقيبة التوسعية ومحاولاتها لإيجاد مناطق غنية بالثروات الطبيعية للنهوض باقتصاد بلاده الحديثة للإستقلال وقد كان بورقيبة يتحين الأوقات الحرجة للثورة الجزائرية فيشدد من مطالبه الحدودية، ويلجأ إلى إستعمال ضغوطات من أجل الإستجابة لها، مثل المحادثات مع السلطات الفرنسية، وغلق الحدود، وإيقاف السلاح والمؤونة عن دخولها إلى التراب الجزائري، هذا ما أثر على الثورة الجزائرية بشكل سلبي.

1-4: أزمة صائفة 1959م:

تعودت السلطات التونسية عند إثارتها المشاكل في وجه الثورة الجزائرية إختيار الوقت المناسب ويكون في الغالب زمن تحسن العلاقات مع فرنسا، فكلما لاحت تباشير عودة العلاقات مع فرنسا إفتعلت مشكلا مع الثورة الجزائرية مثل الذي عرفته في صيف 1959

[1] – فتحي الديب، المرجع السابق، ص ص 507، 508.

[2] – أحمد بن فليس، المرجع السابق، ص177.

[3] – Nicole Gramond, la politique extérieur de lalgérie, edition rahma, Alger, 1994, p 179.

والمرتبط أساسا بمسألة الحضور الجزائري الذي كان قائما من قبل، وقد حصل في أفريل 1959 تجاوز خطير دون أن يعرض العلاقات للتأزم لكنه كان ممهدا لازمة صائفة 1959م،[1] حيث قامت القوات الفرنسية في الجزائر بتخطيط هجوم كاسح على تونس في ماي 1959، وذلك بهدف القضاء على القوات الجزائرية المرابطة في الحدود، وعليه بحث العقيد بوصوف مع محمد يزيد وزير الإعلام الخطوات الواجب إتخاذها فكان من المفيد إعلام السلطات التونسية بالأمر، وكلف محمد يزيد بالمهمة، فالتقى هذا الأخير يوم 21 أفريل مع الوزير الداخلية التونسي "الطيب المهيري" وأحمد التليلي وعرض عليهما المعلومات التي بحوزته ملتمسا موقف السلطات التونسية، وانتظر يزيد إياما دون رد حاسم، وعندما لم يعد قادر على الإنتظار أكثر نشر البيان في 28 أفريل وتدخلت السلطات لتمنع إذاعته، وعقد الباهي لدغم والمهيري والتليلي وعبد الحميد شاكر جلسة تأنيبية لمحمد يزيد، لم تقتصر على نشر البيان بل تركزت على مخالفات جيش الحدود ضد السيادة التونسية.[2]

كانت تونس متخوفة كثيرا على سيادة الوطنية نظرا لحداثة استقلالها ولضعف قواتها العسكرية، وضغوطات الإستعمار الفرنسي عليها.

وقد أبانت بعثة (ح ج م) في تقريرها أن الإتهامات التونسية لا تستند إلى أي أسس صحيحة، وأنها تشمل أمرين: إعتداءات جيش التحرير الوطني على المدنيين التونسيين والحوادث بين جيش التحرير الوطني والقوات المسلحة التونسية، وقد أفاد التحقيق في هاتين المسألتين أنه جرى إفتعال بعض الحوادث التي كان بإمكان السلطات المحلية حلها دون تدخل رئيس الجمهورية، وإتهامه للجيش وقادته، وتأليب الشعب التونسي ضدهم.[3]

ويدل التقرير على الطابع الإفتعالي لهذه الأزمة بتحضيرات قامت بها السلطات التونسية أسابيع قبل الأزمة منها توزيع القوات التونسية على الحدود، وقد حذر بورقيبة من تدخل المسؤولين الجزائرين ودعوة الرأي العام التونسي لتوسيع المواجهة، وأكد أن ذلك يعد تدخلا في الشؤون التونسية، ويعطي الحجة لفرنسا التي بانت تطالب بمراقبة الحدود.[4]

---

[1]– عبد الله مقلاتي، العلاقات...، المرجع السابق، ص 245.

[2]– عمر بوضربة، العلاقات العربية ...، المرجع السابق، ص221.

[3]– عبد الل مقلاتي، العلاقات...، المرجع السابق، ص278.

[4]– نفسه، ص276.

وقد انتظر بورقيبة طويلا وعشية استأناف المفاوضات الجزائرية الفرنسية استعد لتوجيه خطاب ناري ضد ما أسماه مخالفات جيش الحدود، وكان يهدف إلى مغازلة فرنسا وإعادة طرح الحضور الجزائري في تونس، فقد تناول في خطابه المطول يوم 23 جويلية 1959 الأزمة الجزائرية من جوانبها المختلفة وانعكاسات تضامن التونسيين مع الجزائر، ونددد بمساعي الجزائريين نقل الحرب إلى تونس من خلال اشتباكهم مع السكان والجنود التونسيين وأن ذلك من شأنه أن يحرمهم من عطف الشعب التونسي الذي هم في أمس الحاجة إليه.[1]

ودعا بورقيبة الجزائرين إلى إحترام السيادة التونسية، والبذلة التونسية، وممثلي السلطة التونسية من قضاة ومعتمدين وحرس وطني وبوليس وغيرهم...، وحذرهم من اضطرار الحكومة التونسية إلى الدفاع عن سيادتها بكل قوة وحزم اتجاه الجزائريين.[2]

وكانت (ح ج م) دائما تواجه المواقف التونسية بالهدوء والملاينة حفاظا على مصالح الثورة الجزائرية، ورغبتها في الحفاظ على علاقاتها مع تونس آخذة بعين الإعتبار مسألة الإعتراف التونسي بشرعية (ح ج م) وما تخوله القوانين من إلتزامات إتجاه حكومة محاربة لاجئة في بلد شقيق ومن أجل التأكيد على إمتيازات اللجوء السياسي أوضحت إلتزاماتها بمبدأ إحترامها الكامل للسيادة التونسية، وسعيها الدائم لتعزيز العلاقات وتدعيم الإستقلال التونسي.[3]

تسببت أزمة صائفة 1959م في مضايقة شديدة لنشاط الثورة الحيوي بتونس، هذا من خلال الحجز للكثير من الأسلحة والمؤونة، حيث كانت تقتطع نسبة من الأسلحة كمقابل لتمريرها إلى الحدود الجزائرية،[4] إضافة إلى إطلاعها عل تحركات قادة الثورة السياسيين والعسكريين، فقد وصفت الأوضاع بالخطيرة هذا بإعتراف التونسيين ويقول في هذا الصدد المصمودي: "ومن باب المعجزة أن الإخوة الجزائرين كانوا في تونس بجيشهم ومشاكلهم...

---

[1]– نفسه، ص277.

[2]– نفسه، ص281.

[3]– MOHAMED HARBI, op cit, p453.

[4]– أحمد بن فليس، المرجع السابق، ص 137.

ومع ذلك لم يحدث أي شيء بيننا وهنا أفتح قوسين لأهيب بإخواننا المسؤولين التونسيين والجزائريين".[1]

2- أزمات الحكومة الجزائرية المؤقتة مع المغرب:

لم تكن الازمات التي واجهتها الحكومة الجزائرية مع تونس هي الوحيدة في المنطقة المغاربية فقد اعترضتها كذلك أزمات عديدة مع الجارة الغربية (المغرب) لم تقل خطورة عن تلك التي واجهتها مع الجارة الشرقية (تونس).

2-1: أزمة الخلافات الحدودية:

إدعى المغرب مغربية أقاليم بشار وتندوف وتوات، وقد كانت هذه الأقاليم جزء من الجزائر الفرنسية عند إندلاع ثورة التحرير الوطني، والحق التاريخي الذي يدعيه المغرب حلم ماضي لا أساس له من الواقع، وإنما يحركه طموح التوسع القطري لأهداف سياسية وإقتصادية بحتة، وقد كانت هذه المناطق جزائرية باعتراف المغرب بجزائريتها عندما عادى المقاومة الشعبية التي نظمها الأمير عبد القادر وأولاد سيدي الشيخ وسكان الجنوب الجزائري، وإندماج سكانها في الحركة الوطنية، وإنخراطهم في صفوف جبهة وجيش التحرير الوطني منذ عام 1955، وخاضوا بأسم جيش التحرير الوطني عدة معارك ضد الإستعمار الفرنسي.[2]

وقد كان علال الفاسي كثيرا ما يردد حجج مغربية تلك المناطق إلا أن خطابه الذي ألقاه في فقيق في ديسمبر 1957 وكشف عن حقيقته طموحات المغرب، إذ أكد أن الصحراء الغنية بثرواتها يجب أن تكون مكسبا لتنمية وإزدهار المغرب إذ يقول: "إن الأرض الصحراوية لا تمثل لنا حدودا إقليمية فقط، ولكنها تمثل لنا أيضا وحدة إقتصادية وموردا حيويا بالإزدهار وطننا، إن حدودنا الطبيعية تتحدد بالخط الذي يربط بين سانت لويس

[1]- عبد الله مقلاتي، العلاقات ...، المرجع السابق، ص290.

[2]- سيد علي أحمد مسعود، تطور الثورة الجزائرية سياسيا وتنظيميا (1960-1961) من خلال محاضر مجلسها الوطني المنعقد بطرابلس من 9 إلى 27 أوت 1961، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2001، 2002، ص75.

بالسنغال ومليلية بالمغرب، مرورا بموريطانيا وإقليم توات وقورارة بما يعني أن بشار والقنادسة تدخلان في وحدتنا الإقليمية".[1]

ولقد طالب المغرب منذ عام 1957 بمفاوضات مع الحكومة الفرنسية لتعديل حدوده الشرقية على حساب الجزائر، ونبهت (ج ت و) إلى أنه لا وصاية لفرنسا على الأراضي الجزائرية، وأنها وحدها المخولة للنظر في هذه المسألة، فتراجع المغرب عن ذلك أملا في تجاوب (ج ت و) مع مطالبه.

وتوضح إنسياق الموقف المغربي مع الإستراتيجية الديغولية عندما عاد من جديد لنقاش المطالب الصحراوية، وأراد إرساء سيادته بالقوة على التخوم الشرقية، وضايق نشاط جيش التحرير الوطني، وأمام هذا الصراع الخفي على الحدود عقد المسؤولون الجزائريون في المغرب إجتماعا مع ابن بركة ومحمد البصيري في 08 أفريل 1958 ولم يخرج الطرفين بأي نتيجة، وعقد إجتماع آخر في 06 ماي من نفس السنة بين ممثلين عن جيش التحرير الوطني والسلطات المغربية تعرض لمشكلتي الحدود وعرقلة نشاط جيش التحرير الوطني في جنوب المغرب، واظهر الجانب المغربي تمسكه بمطلب حدوده الشرعية، واقترح لحل الخلاف إعتراف (ج ت و) بتبعية هذه المناطق للمغرب،[2] وعلى الرغم من إتفاق الجانبين على مواصلة المباحثات وعلى وجوب إبعاد فرنسا عن الموضع فقد ورد في خطاب بلافريج يوم 17 ماي 1958 تأكيد حكومته سترافع عن مشكلة الحدود، وأن القضية ستعالج بعد إنتهاء لجنة الحدود المغربية الفرنسية من دراسة الملف.

وأعلنت الصحافة المغربية في أوت 1958 عن إنطلاق المفاوضات المغربية الفرنسية بشأن الحدود، ذاكرة بأن الحكومة المغربية أعدت ملفا كاملا سيكون محور نقاش، المباحثات مع الحكومة الفرنسية، اعتبرت (ج ت و) هذا الإجراء بالأمر الخطير الذي لا ينسجم مع مقررات مؤتمر طنجة، وروح علاقات التضامن والتعاون بين البلدين الشقيقين.[3]

---

[1]– عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة التحريرية الجزائرية (1954–1962)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث المعاصر، قسم التاريخ، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007– 2008، ص380.

[2]– محمد حربي، المرجع السابق، ص178.

[3]– سيد علي أحمد مسعود، تطور الثورة ...، المرجع السابق، ص75.

وردت الحكومة المغربية على إحتجاج الجبهة بتصعيد الموقف عندما قررت إقامة عدة مراكز لقوات الجيش الملكي والمخازنية في مناطق الحدود الجنوبية التي كانت محتكرة من قبل جيش التحرير المغربي، وأدى إحتكاكها مع جيش التحرير الوطني وبعض اللاجئين إلى حدوث الكثير من المشاكل والإصطدامات، وقد عمدت القوات المغربية إلى التضييق والتوقيف والمصادرة من أجل لإقصاء المجاهدين الجزائرين عن التحرك في المجال المغربي، وقد أثرت هذه الإجراءات بشكل كبير على الثورة الجزائرية.[1]

كما أن ظهور هذه الخلافات الحدودية تحكمت فيها ظروف الثورة ذاتها، وخاصة محاولات ديغول فصل الصحراء الجزائرية، وهذا ما أغرى المغرب وأثار أطماعه، فكان كثيرا ما يضغط على الثورة الجزائرية من أجل التفاوض وفقا لرؤاه، ولأجل ذلك سعت (ح ج م) خلال محادثاتها مع الملك الحسن الثاني في 1961/07/11 للعمل على إنجاحها وهو ما تم بالفعل حيث توصل لطرفان إلى الإتفاق التالي:[2]

- تأجيل مناقشة قضية الصحراء إلى ما بعد استقلال الجزائر.
- بعد الإستقلال يناقش الشعب الجزائري السيد هذه القضية.
- حل لجنة رسم الحدود الناتجة عن إتفاق 1957 بين فرنسا والمغرب.
- دعم المغرب للكفاح المسلح للثورة الجزائرية بتسهيل عملية الإمداد والتموين.

2-2: أزمة الزوكيت:

عايشت الثورة الجزائرية لأكثر من سنتين لقضية عرفت بأزمة الزوكيت،[3] والتي حملت فيها المسؤولية لأطراف مغربية عديدة وللقوات الفرنسية، وطالت عرقلة نشاط القواعد الخلفية لجيش التحرير الوطني، حيث توجد الممرات الرئيسية التي تربط ولايات الداخل والمغرب عبر بوابة فقيق – بشار الإستراتيجية.

---

[1]- عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغاربية...، المرجع السابق، ص382.

[2]- سيد علي أحمد مسعود، تطور الثورة...، المرجع السابق، ص76.

[3]- المصطلح مشتق من كلمة زكت المحلية، وتعني تحول الجندي إلى صف العدو، وهذا ينطبق على انضمام جنود ذوي منبع لجيش التحرير المغربي، ومعاداتهم للثورة الجزائرية، وقد أطلق على هذه الحركة مصطلح اليد الحمراء تشبيها لها بإجرام اليد الحمراء الفرنسية وقيل من أجل التمويه وحث الجنود للتصدي لها، انظر: عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغاربية...، المرجع السابق، ص ص 383 – 384.

وقد ظهرت أزمت الزوكيت في ظروف اشتداد الخلاف لحدودي بدأت أول الأمر باحتكاك جيش التحرير الوطني وقواعده الخلفية المتمركزة في الجنوب المغربي، وجيش التحرير المغربي، وبدأت المخططات تحاك في أوساط قبائل ذوي منيع وبني جرير وأولاد سيدي الشيخ الجزائرية، وتنشر دعاية المغربة والولاء للسلطان، وأعلن عن إجبارية التجنيد في صفوف جيش التحرير المغربي ووصل الأمر إلى دعوة أولئك المنصوين في صفوف الجيش الجزائري إلى الإلتحاق بجيش التحرير المغربي، وأثارت هذه البلبلة حفيظة القادة الجزائريين خاصة وقد لاحظوا أن كثيرا من جنود ذوي منيع وبني جرير إنساقوا لهذه الدعاية التي كانت تأججها العصبة القبلية والخلافات الشخصية والدعاية المغربية القوية.[1]

وقد نفذت بعض عناصر جيش التحرير المغربي أعمال نهب وقتل ونسبتها للجزائرين، وتسترت على أعمالها بلبس بزة جيش التحرير الجزائري، وأصبحت تمارس تحرشاتها جهارا ضد الجنود واللاجئين الجزائريين، وقد تضاعفت أعمالها العدائية خلال ربيع 1958، وامتدت إلى قطع طريق قوافل الجزائريين وحجز السلاح والمؤونة وإعتقال أفراد الجيش واللاجئين وإخضاعهم للتعذيب، وذلك من أجل إجبارهم على الإعتراف بمغربيتهم وتأييد مطالبهم.

وقد تدخلت (ح ج م) للمطالبة بوضع حد لتلك التجاوزات الخطيرة، غير أن السلطات المغربية لم تبادر لعلاج المشكلة بشكل حاسم، وقرر جيش الحدود بعد طول إنتظار محاربة هذه المجموعات المنحرفة والمعايدة، وأمام تزايد شكاوى قادة المناطق الجنوبية أرسل هواري بومدين الضابط محمد لقمامي للإستعلام حول قضية الزوكيت، وإلتقى هذا الأخير بقيادة المنطقة الثامنة التي اشتكت له من خطورة الوضعية فأكد في تقريره أنه في عام 1959 قتل عدد من الجزائريين وما يزال العشرات منهم في المعتقلات، وأن نشاط الإمداد والتموين يعترضه تشويش، وفي صيف عام 1960 طالبت هيئة الأركان العامة و (ح ج م) من الملك محمد الخامس التدخل شخصيا لإنهاء الأزمة، فأمر هذا الأخير بمعالجة القضية وتدخل القوات المسلحة الملكية لوضع حد لنشاط جيش التحرير المغربي المسلح، ثم تقرر أخيرا حل هذا الجيش، وضم أفراده إلى القوات الملكية.

[1]– نفسه، ص385.

ومن خلال ما سبق ذكره يتبين لنا أن أزمة الزوكيت دوافعها أطماع توسعية ومحاولة مغربية قبائل تلك المناطق، وقد تورط فيها جيش التحرير المغرب بشكل كبير، وقد أضرت هذه الأزمة بمصالح الثورة الجزائرية، والعلاقات بين البلدين الشقيقين.

3- أزمات الحكومة الجزائرية المؤقتة مع مصر:

لقيت الثورة الجزائرية دعما معتبرا من طرف دولة مصر الشقيقة في شتى المجالات السياسي، والعسكري، والدبلوماسي، والإعلامي، خاصة بعد الإعلان عن تشكيل (ح ج م) في 19 سبتمبر 1958، حيث كانت مصر أول المعترفين بها وجهزت لها مقرا في القاهرة ولكن فيما بعد ساءت العلاقات بين الطرفين وحدثت بينهما أزمات نتيجة ظروف معينة.

3-1: إنعكاسات قضية لعموري على العلاقات الجزائرية المصرية أثناء الثورة:

عرفت ثورة التحرير الوطني عدة صعوبات نتيجة إنعكاسات حادثة العقيد محمد لعموري، والتي أتهم فيها الطرف المصري بالدعم والوقوف ورائها، إلا أن السياسة المصرية بقيت محافظة على تقاليدها، على الرغم من الإنعكاسات المترتبة عن الحادثة السالفة الذكر والتي نتج عنها ردود فعل معاكسة بين الطرفين المصري والجزائري والتي نوجزها فيما يلي:

يؤكد فتحي الديب بأنه وبعد أحداث قضية العقيد محمد لعموري ونتيجة لتطور الوضع فقد رفع تقرير الرئيس المصري جمال عبد الناصر بناءا على المعلومات المتوفرة والتي مفادها أن ما حدث كان نتيجة لسخط جيش التحرير الجزائري على (ح ج م) التي تلاعب بعض وزرائها وانحرفوا عن مبادئ أول نوفمبر، وبأن بوصوف شجع ذلك للتخلص من غريمه المباشر كريم بلقاسم، مستعملا بذلك الحيلة والإحتياط لإحتمال فشل العملية، حيث كانت إتصالاته سرية لتضليل رجل المخابرات المصرية حتى لا يكون شاهدا على المؤامرة.[1]

أما عن موقف القاهرة ونتيجة للتقرير الذي إطلع عليه جمال عبد الناصر يوم 01 ديسمبر 1958، والمرفوع إليه من طرف فتحي الديب والداعي إلى ضرورة تحديد دور القاهرة في الصراع الدائر داخل الثورة مع إنتهاز أية فرصة لمواجهة (ح ج م) ومصارحتها بموقفها من مصر، وموقفها السلبي بعد إتهام بورقيبة لها بإثارة الفتنة بين المسؤولين

[1]- فتحي الديب، المرجع السابق، ص ص 408 – 409.

الجزائريين ومعرفة حقيقة نواياهم بالنسبة للمستقبل،[1] فقد بقي الحال كما كان عليه الأمر في السابق متجسدا في دعم الثورة رغم كل الخلافات حيث تسلم المندوب الجزائري عرعار الخميسي أول شحنة من السلاح في 02 جانفي 1959م، وبتاريخ 07 فيفري 1959 تسلم شحنة أخرى تحتوي على أسلحة وذخيرة.[2]

أما الطرف الجزائري فلم يمنعه هذا الدعم من تعكر صفو علاقاته مع الجانب المصري، حيث أن أول قرار لها هو نقل مركزها من القاهرة إلى تونس، والإكتفاء بمكتبها المركزي لوزارة الشؤون الخارجية،[3] بعد زيارة الوفد المكون من فرحات عباس وبوصوف وبن طوبال للرئيس المصري لتوضيح دور مصر في دعم الإنقلاب على الحكومة الجزائرية المؤقتة.[4]

ورغم تصدى الأمين دباغين للتيار المعادي للقاهرة لما سيترتب عليه من نتائج، إلا أن أعضاء (ح ج م) ونتيجة للآراء التي لقتهم إياها بورقيبة حسب فتحي الديب قد دفعتهم إلى تشكيل لجنة برئاسة فرحات عباس كلفت بالإتصال بالحكومات العربية المعارضة لسياسة مصر متهمة من خلالها القاهرة ومسؤوليها السياسيين للسيطرة على الثورة الجزائرية والتقاعس في إمدادها بالسلاح،[5] أما عن نقل مقر الحكومة إلى تونس فهو مجرد تحصيل حاصل، لكون القرار اتخذ حتى تكون الحكومة قريبة من ساحة العمليات لكن السلطات المصرية، اعتبرت ذلك ميلا واضحا إلى بورقيبة ذو التوجيهات الغربية،[6] إلى درجة إتهام فتحي الديب للحكومة المؤقتة واللجنة التي شكلها فرحات عباس لنقل مقر الحكومة إلى تونس بتشويه سمعة مصر بكل الإفتراءات والإدعاءات الباطلة التي لا تستند إلى الواقع والحقيقة بصلة.[7]

---

[1]– نفسه، ص410.

[2]– بوبكر حفظ الله، التموين والتسليح إبان ثورة التحرير الجزائرية (1954– 1962)، دار العلم والمعرفة، الجزائر، 2013 ص216.

[3]– عمر بوضربة، النشاط الديبلوماسي...، المرجع السابق، ص 150.

[4]– محمد زروال، المرجع السابق، ص 407.

[5]– فتحي الديب، المرجع السابق، ص 415،

[6]– عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي...، المرجع السابق، ص150.

[7]– فتحي الذيب، المرجع السابق، ص415.

أما جمال عبد الناصر وفي محاولة منه لتهدئة الوضع بعد لقائه بفرحات عباس وبوصوف، وإتهام الوفد الجزائري لفتحي الديب يوم 26 فيفري 1959 بأنه المخطط الرئيسي لمؤامرة محمد العموري، فقد نفي الرئيس المصري نفيا قاطعا ذلك الإتهام، ومن أجل تهدئة الوضع المشحون فقد صرح: "بخصوص شكواكم من الأخ فتحي الديب فإنني أحيلكم من الآن على الإتصال بالسيد كمال رفعت في كل ما يتعلق بشؤونكم"،[1] أما فتحي الديب فيؤكد أنه قدم لفرحات عباس وكريم بلقاسم بحضور بوصوف وبن طوبال مستندات أحضرها من غرفة العموري وعليها خط بوصوف تثبت تورط هذه الأخيرين في الإشتراك في مؤامرة لعموري.[2]

3-2: إنعكاسات قضية عميرة علاوة على العلاقات الجزائرية المصرية إبان الثورة:

نتج عن قضية إغتيال عميرة علاوة إنعكاسات سلبية على العلاقات الجزائرية المصرية فعلى إثر هذه لحادثة قررت (ح ج م) نقل مقرها الرسمي من القاهرة إلى تونس، رغبة في متابعة تطورات المعارك المسلحة الواقعة بالداخل، لكن السلطات المصرية اعتبرت ذلك ميلا واضحا إلى بورقيبة نحو التوجهات الغربية.[3]

كما نتج عن هذه الحادثة (مقتل عميرة علاوة) فتور في العلاقات بين (ح ج م) ومصر كان يزول تارة ويخيم تارة أخرى على جو العلاقات بين البلدين، فقد عاود هذا الفتور الظهور مرة أخرى بمناسبة استشارة الحكومة الجزائرية للرئيس المصري بشأن مبادرة ديغول (حق تقرير المصير)، حيث لام جمال عبد الناصر(ح ج م) على استشارته المتأخرة ساعة فقط قبل إذاعة بيان الحكومة، عكس بورقيبة الذي أرسل له البيان قبل 24 ساعة من ذلك، ورغم ذلك فقد أكد عبد الناصر تأييده لأي موقف تتخذه الحكومة الجزائرية، وأكد على دعمه المتواصل للقضية الجزائرية.[4]

وقد أشار كريم بلقاسم في تقرير له في 1960/03/20: "بأن دعم الجمهورية العربية المتحدة أصبح غير كاف تجاهها"، لكن بالنظر لأهمية هذا البلد في العالم العربي وما يشكله

---

[1]- نقسه، ص 417.

[2]- نفسه، ص 429.

[3]- عمر بوضربة، النشاط الديبلوماسي...، المرجع السابق، ص150.

[4]- رضا مالك، المرجع السابق، ص 66.

من دور محوري في الشرق الأوسط فقد حرصت (ح ج م) على كسب دعم هذه الدولة، والتعامل مع الحلافات بينها بالتعقل والمرونة.[1]

ومن خلال ما سبق ذكره يتبين لنا أن طبيعة الأزمات التي عرفتها (ح ج م) مع مصر إديولوجية فإعتبار القاهرة نقل مقر (ح ج م) إلى تونس ميل إلى سياسة بورقيبة، فهذا صراع بين الناضرية المتحالفة مع اليوسفية ذات التوجه العروبي الإسلامي القومي ضد البورقيبية ذات الميول الغربية، وقد أضرت هذه الأزمات من خلال خفض مصر لدعمها المادي والدبلوماسي للثورة الجزائرية بهذه الأخيرة بشكل مباشر.

[1] – عمر بوضربة، العلاقات العربية...، المرجع السابق، ص225.

خـــاتمـــة

خـــاتمـــة:

من خلال دراستنا لموضوع الأزمات التي واجهتها الحكومة الجزائرية المؤقتة طيلة فترة عملها، واعتمادا على مجموعة من المصادر والمراجع، ووفق خطة دراسة اتبعناها توصلنا إلى النتائج التالية:

– بذلت الحكومة الجزائرية المؤقتة جهود جبارة منذ تأسيسها إلى غاية استرجاع السيادة الوطنية رغم صعوبة الأوضاع والظروف.

– استنتجنا أن الأزمات الداخلية التي واجهتها (ح ج م) موروثة، حيث تمتد جذور البعض منها إلى ما قبل الثورة أي إلى الصراعات التي عرفتها الحركة الوطنية، خاصة أزمة حزب "حركة انتصار الحريات الديمقراطية". وبعضها الآخر تمتد جذوره إلى مؤتمر الصومام، خاصة ما أحدثه مبدأي أولوية السياسي على العسكري، وأولوية الداخل على الخارج.

– أغلب الأزمات الداخلية التي واجهتها (ح ج م) تعود خلفياتها إلى إشكالية من يقود الثورة السياسيين أم العسكريين، قادة الداخل أم قادة الخارج، وهذا ما فتح باب التنافس والصراع على السلطة ومراكز النفوذ، وظهور التحالفات والتكتلات وحدوث التصفيات والاغتيالات، والمحاكمات، وتواصلت هذه الظواهر حتى بعد استرجاع السيادة الوطنية على غرار إعدام العقيد محمد شعباني، واغتيال محمد خيضر، وكريم بلقاسم وصولا إلى اغتيال رئيس الدولة محمد بوضياف.

– هناك أزمات أخرى تعود خلفياتها إلى الصراع بين المعربين والفرانكوفونيين خاصة بعد ضم ثورة التحرير خليط من التيارات والاتجاهات السياسية و الفكرية.

– هذه الأزمات عرقلت نشاط وعمل (ح ج م) و كادت أن تعصف بها في كثير من الأحيان ما أثر سلبا و بشكل كبير على مصالح الثورة الجزائرية، فقد راح ضحية هذه الأزمات العديد من الإطارات و الكفاءات و الوقت.

– كما استمر الصراع بين السياسيين والعسكريين إلى ما بعد الاستقلال حيث نجد أن كرسي السلطة كان في كثير من الأحيان من نصيب العسكريين.

– أما الأزمات الخارجية التي واجهتها (ح ج م) بكل حنكة وهدوء و تعقل حفاظا على مصالح القضية الجزائرية فقد تعود خلفياتها إلى مايلي:

– بالنسبة للأزمات التي حدثت مع الجارة تونس فتعود خلفياتها إلى أطماع هذه الأخيرة في أجزاء الصحراء الجزائرية الغنية بالثروات الطبيعية، من أجل النهوض باقتصادها الضعيف، وتوسيع مجالها على حساب الجزائر مغتنمة فرصة مرور الجزائر بظروف صعبة فرضتها السلطات الفرنسية الاستعمارية.

إضافة إلى دوافع أخرى ذات طبيعة إيديولوجية حيث كانت تونس البورقيبية الحديثة الاستقلال تتخوف من تحالف الثورة الجزائرية مع الحركة اليوسفية الموالية للناصرية وذات التوجه القومي العروبي والإسلامي، والمنافسة والمعارضة للبورقيبية ذات التوجه الغربي الليبيرالي.

– أما الأزمات التي واجهتها مع المغرب فكذلك تعود خلفياتها إلى أطماع المغرب في ضم أجزاء من الأراضي الجزائرية الغنية بالثروات الطبيعية خاصة بعد اكتشاف البترول، طمعا في تدعيم اقتصادها والتوسع الجغرافي على حساب الجزائر مغتنمة هي الأخرى الظروف القاسية التي كانت تمر بها الجزائر.

– كما اتهم المغاربة في كثير من الأحيان انتماء الثورة الجزائرية إلى الشيوعية.

– أما الخلافات التي حدثت مع مصر عبد الناصر فتعود إلى خلفيات إيديولوجية فمصر الناصرية كانت تنظر بعين الريبة إلى أعضاء (ح ج م) خاصة فرحات عباس الفرانكوفوني والموالي للغرب في نظر مسؤولي القاهرة.

– محاولة مصر الاستحواذ على الثورة الجزائرية وجعلها تدور في فلك الناصرية ذات التوجه القومي العروبي والإسلامي والاشتراكي.

– الأزمات الخارجية التي واجهتها (ح ج م) نتج عنها في الكثير من الأحيان خفض للدعم الموجه للثورة الجزائرية، وأحيانا إيقافه تماما خاصة من طرف الجارتين تونس والمغرب ما أثر بشكل كبير على مسار الثورة الجزائرية التي كانت في أمس الحاجة إلى هذا الدعم.

– ونجد أن بعض الأزمات كانت لها انعكاسات خطيرة و بعيدة المدى مثل الخلافات الحدودية بين الجزائر والمغرب التي حدثت من جرائها حرب الرمال عام 1963 بين الإخوة الأشقاء وقد راح ضحيتها العديد من القتلى والجرحى من الطرفين.

– أغلب الأزمات التي واجهتها (ح ج م) داخليا وخارجيا كان نتيجة المناورات الديغولية الجهنمية التي اتبعها من أجل القضاء على الثورة الجزائرية.

كما يمكننا أن ننبه إلى أنه رغم الصراعات التي حدثت بين قادة الثورة الجزائرية إلا أنه لا يحق لأي أحد أن يشكك في وطنية هؤلاء القادة.

قائمة

الملاحق

ملحق رقم 01:

التشكيلة الأولى لـ (ح ج م) عند إعلان تأسيسها في 1958/09/19م [1]

رئيس الوزراء	فرحات عباس
نائب رئيس الوزراء	أحمد بن بلة (سجين)
نائب رئيس الوزراء ووزير القوات المسلحة	كريم بلقاسم
	حسين آيت أحمد
وزراء دولة كلهم سجناء بفرنسا	رابح بيطاط
	محمد بوضياف
	محمد خيضر
وزير الشؤون الخارجية	الدكتور محمد الأمين الدباغين
وزير التسليح والتموين	محمود الشريف
وزير الداخلية	عبد الله بن طوبال
وزير المواصلات والإتصالات العامة والمخابرات	عبد الحفيظ بوصوف
وزير الشؤون الإقتصادية والمالية	الدكتور أحمد فرانسيس
وزير الشؤون الشمال الإفريقي	عبد الحميد مهري
وزير الأخبار والإعلام	محمد يزيد
وزير الشؤون الإجتماعية	بن يوسف بن خدة
وزير الشؤون الثقافية	أحمد توفيق المدني
	الأمين خان (عضو مجلس ولاية قسنطينة)
	عمر أو صديق (عضو مجلس ولاية الجزائر)
	مصطفى اسطانبولي (عضو مجلس ولاية وهران)

[1]– المجاهد: عدد خاص، 19 سبتمبر 1958، انظر كذلك أحمد توفيق المدني المرجع السابق، ص ص 400–401.

الملحق رقم02:

التشكيلة الثانية: (ح ج م): من 16-12-1959 إلى 18-01-1960م[1]

- الرئيس	فرحات عباس
- نائب رئيس المجلس ووزير الشؤون الخارجية	بلقاسم كريم.
- نائب الرئيس	أحمد بن بلة.
- وزير دولة	حسين آيت أحمد.
- وزير دولة	رابط بيطاط.
- وزير دولة	محمد بوضياف.
- وزير دولة	محمد خيضر.
- وزير دولة	السعيدي محمدي.
- وزير الشؤون الإجتماعية والثقافية	عبد الحميد مهري.
- وزير التسليح والإتصالات العامة	عبد الحفيظ بوصوف.
- وزير المالية والشؤون الإقتصادية	أحمد فرانسيس.
- وزير الأخبار	امحمد يزيد.
- وزير الداخلية	الأخضر بن طوبال.

[1]- المجاهد، ع60، 25 جانفي 1960، أنظر كذلك: M^ed HARBI, les archives..., op-cit, p545.

ملحق رقم (03):

التشكيلة الثالثة (ح ج م): أوت 1961 إلى أوت 1962م[1]

رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية	بن يوسف بن خدة
نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية	كريم بلقاسم
نائب رئيس مجلس الوزراء	احمد بن بلة
نائب رئيس مجلس الوزراء	محمد بوضياف
	حسين آيت أحمد
	الأخضر بن طوبال
وزراء الدولة	سعيد محمدي
	محمد خيضر
	رابح بيطاط
وزير الشؤون الخارجية	سعد دحلب
وزير التسليح والمواصلات العامة	عبد الحفيظ بوصوف
وزير الأخبار	محمد يزيد

[1]– المجاهد، ع103، 29أوت 1961، انظر كذلك بن يوسف بن خدة، نهاية حرب...، المرجع السابق، ص54.

الملحق رقم (04):

صورة العقيد محمد لعموري (1929 – 1959):[1]

[1]– عمار ملاح، قادة جيش التحرير الوطني، "الولاية الأولى"، دار الهدي، الجزائر، د س، ص41.

الملحق رقم (05):

فرحات عباس رفقة الرئيس التونسي حبيب بورقيبة ووفد من (ح ج م) خلال إتفاقيات إيفيان.[1]

[1]– www.alamy.com, Farhat.htm. 21:30 تمت زيارة الموقع بتاريخ 04أفريل 2020 على الساعة

الملحق رقم (06):

خريطة تبين المناطق الجزائرية التي وقع عليها العدوان المغربي سنة 1963 . [1]

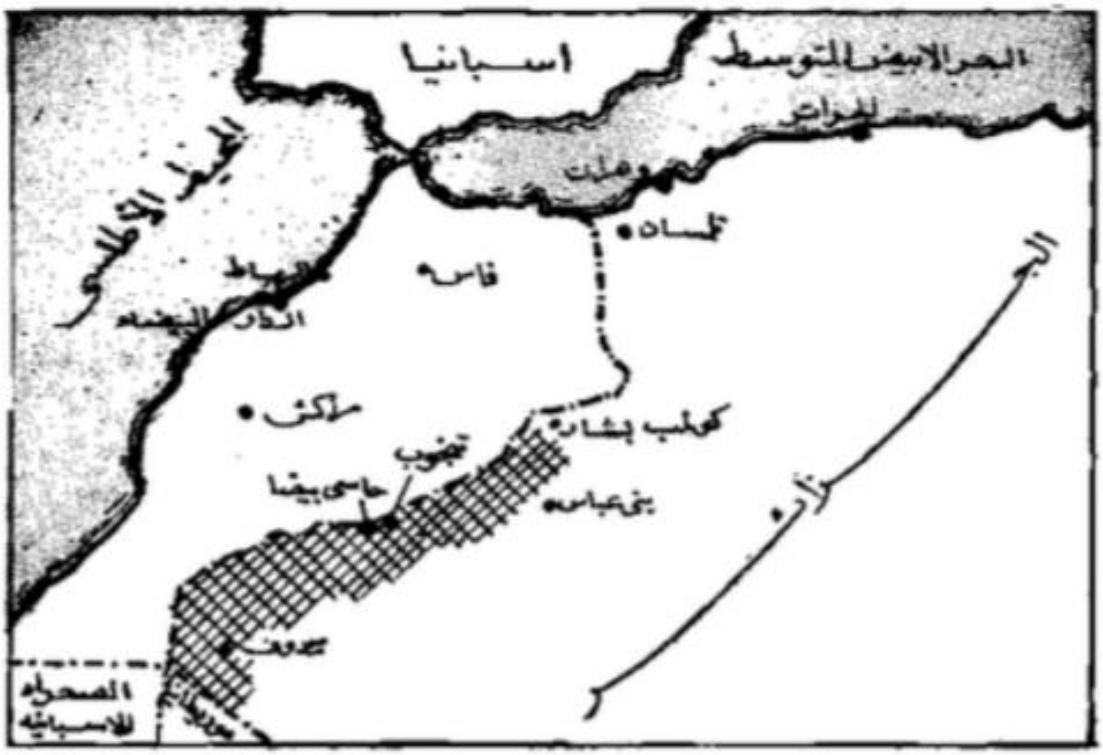

1- محمود عبد الرحيم، أسرار العدوان المغربي على الجزائر، الدار القومية للطباعة والنشر، د م، د س، ص43.

الملحق رقم (07):

الرئيس المصري جمال عبد الناصر يستقبل وفد الزعماء الخمسة بعد خروجهم من السجن بالقاهرة يوم 23مارس 1962 بمنزله في منشية البكري.[1]

[1]– علي كافي، المرجع السابق، ص295.

قائمة

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1- المصادر باللغة العربية:

- بجاوي (محمد)، الثورة الجزائرية والقانون 1960.1961، تر:علي الخش، ط2، دار الرائد للكتاب، 2005.
- بن خدة (بن يوسف)، جذور أول نوفمبر1954، تر:مسعود حاج مسعود، ط2، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.
- (ـــ، ـــ)، نهاية حرب التحرير في الجزائر اتفاقيات إيفيان، تع: لحسن غدارو محل العين جبائلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987.
- بورقعة (لخضر)، مذكرات . شاهد على اغتيال الثورة، تحرير: صادق بخوش، ط2، دار الأمة، الجزائر، 2000.
- بن عمر (مصطفى)، الطريق الشاق إلى الحرية، دار هومة، الجزائر، 2007.
- تقية (محمد)، الثورة الجزائرية المصدر والرمز والمال، تر: عبد السلام عزيزي، دار القصبة، الجزائر، 2010.
- حربي (محمد)، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع (1954.1962)، تر: كميل قيصر داغر، ط1، دار الكلمة للنشر، بيروت، 1983.
- دحلب(سعد)،المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 2007.
- الديب (فتحي)، جمال عبد الناصر وثورة الجزائر، ط2، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1990.
- زبيري (الطاهر)، مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين(1929.1962)، منشورات ANEP ، الجزائر، 2008.
- زروال (محمد)، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية، الولاية الأولى نموذجا، المطبعة الرسمية البساتين، الجزائر، 2007.
- سعيداني (الطاهر)، القادة الشرقية قلب الثورة النابض، دار الأمة، الجزائر، 2010.
- الشيخ (سليمان)، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، تر: محمد حافظ الجمالي، ط1، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003.

- صايكي (محمد)، مذكرات الرائد محمد صايكي، شهادة ثائر من قلب الجزائر، تحرير: محفوظ اليزيدي، دار الأمة، الجزائر، 2010.
- عباس (فرحات)، تشريح حرب، تر:أحمد منور، ط1، دار الملك، 2010.
- العمامرة (سعد بن البشير)، هواري بومدين الرئيس القائد(1932.1978)، ط1، قصر الكتاب، البليدة، الجزائر، 1997.
- كافي (علي)، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري1946.1962، ط1، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999.
- مالك (رضا)، الجزائر في إيفيان تاريخ المفاوضات السرية1956.1962، تر:فارس غصوب، ط1، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2003.
- المدني (أحمد توفيق)، حياة كفاح، ط2، ج3، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988.
- الميلي (محمد)، مواقف جزائرية، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984.
- هارون (علي)، خيبة الانطلاق، فتنة صيف الجزائر1962، تر:الصادق عماري وأمال فلاح، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003.
- وزارة الإعلام والثقافة: النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني 1954.1962، مركب الطباعة، الرغاية، الجزائر، 1979.

1-2: المصادر باللغة الأجنبية:

-Abbas (Farhat), L'indépendance confisquée, ed Flammarion, France, 1984.

-Harbi (Mohammed), Les archives de la révolution Algérienne, ed jeune Afrique, paris, 1981.

-Miynier (Gillert), Histoire intérieure de FLN 1954 -1962, ed Casbah, Alger, 2003

-Tguia (Mohammed), L'Algérie en guerre, ed office des publications Universitaires, Alger, 1988.

2- المراجع:

2-1: المراجع بالغة العربية:

- أحمد مسعود (سيد علي)، التطور السياسي في الثورة الجزائرية1960.1961، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010.

- أزغيدي (محمد لحسن)، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائري 1956.1962، دار هومة، الجزائر، 2009.

- بلاسي (نبيل)، الاتجاه العربي والإسلامي ودوره في تحرير الجزائر، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، 1990.

- بلحاج (صالح)، أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة(1956.1965)، ط1، دار قرطبة، الجزائر، 2006.

- بوحوش (عمار)، التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.

- بوضربة (عمر)، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، سبتمبر 1958. جانفي 1960، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010.

- بوعزيز (يحي)، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرون، ج3، دار الغرب، الجزائر، 2010.

- (ـــ، ـــ)، الثورة في الولاية الثالثة 1954.1962، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2004.

- (ـــ، ـــ)، من وثائق جبهة التحرير الوطني الجزائرية 1954.1962، ج1، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

- تابليت (علي)، فرحات عباس رجل دولة، ط2، شالة، الجزائر، 2009.

- جيار (الهاشمي)، مؤتمر الصومام الفعل المؤسس بحلوه ومره، تر: خضرية يوسفي، منشورات ANEP ، الجزائر، 2013.

- حفظ الله (بوبكر)، التموين والتسلح إبان ثورة التحرير الجزائرية(1954.1962)، دار العلم والمعرفة، الجزائر، 2013.

- حميد (عبد القادر)، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2001.

- رخيلة (عامر)، 08ماي1945 المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دس.
- الزبيري (محمد العربي)، تاريخ الجزائر المعاصر(1962.1954)، دراسة، ج2، منشورات إتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999.
- (ـــ، ـــ)، الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط1، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1948.
- (ـــ، ـــ)، وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954. 1962، منشورات م و د ب ح و و ث أول نوفمبر1954، وزارة المجاهدين 2007.
- زغدود (علي)، صفحات من ثورة التحرير الجزائرية، متيجة للطباعة، الجزائر، 2006.
- الصغير (مريم)، المواقف الدولية من القضية الجزائرية1954. 1962، ط2، دار الحكمة، الجزائر، 2012.
- طلاس (مصطفى)، العسلي (بسام)، الثورة الجزائرية، دار طلاس، دمشق، 1984.
- عباس (محمد)، ثوار عظماء شهادات 17 شخصية وطنية، دار هومة، الجزائر، 2005.
- عثماني (مسعود)، الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2012.
- العسلي (بسام)، جبهة التحرير الوطني الجزائري، ط2، دار النفائس، بيروت، 1986.
- قليل (عمار)، ملحمة الجزائر الجديدة، دار البعث، الجزائر، 1999.
- قندل (جمال)، خط موريس وشال على الحدود الجزائرية والتونسية والمغربية وتأثيرهما على الثورة الجزائرية 1975 . 1962م، ط1، دار الضياء للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.
- لونيسي (إبراهيم)، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1962.1954، دار هومة الجزائر، 2015.
- لونيسي (رابح)، الجزائر دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، دار المعرفة، الجزائر، 2000.
- مقلاتي (عبد الله)، المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية 1962.1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.

- (ـــ، ـــ)، العلاقات الجزائرية المغاربية والإفريقية إبان الثورة التحريرية ج2، ط1، دار السبيل و التوزيع، الجزائر، 2009.
- منغور (أحمد)، موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954.1962، ط1، دار التنوير للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

2-2: المراجع باللغة الأجنبية:

_ Gramond (Nicole), La politique extérieure de l'Algérie, ed Rahma, Alger, 1994.

3- الدوريات:

3- 1: الجرائد:

- المجاهد، ع11: 01 نوفمبر 1957
- المجاهد، ع23: 05 ماي 1958
- المجاهد، ع29: 17 سبتمبر 1958
- المجاهد، ع خاص: 19 سبتمبر 1958
- المجاهد، ع60: 25 جانفي 1960
- المجاهد، ع103: 29 أوت 1961

3-2: المجلات:

- بوضربة (عمر)، العلاقات العربية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية(1958.1959)، المجلة التاريخية الجزائرية، ع3، جوان 2017، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.
- حفظ الله (بو بكر)، مؤتمر الصومام 20 أوت 1956، من خلال التقارير الفرنسية، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع3، ديسمبر 2013.
- سعد الله (عمر)، الحكومة الجزائرية المؤقتة والقانون الدولي الإنساني، مجلة المصادر،ع 14، المركز و د ب ح و و ث أول نوفمبر1954، الجزائر، 2006.
- سعدوني (بشير)، مؤتمر الصومام 20 أوت 1956. ظروف انعقاده وانعكاساته المختلفة على مسار الثورة الجزائرية، مجلة الدراسات الإفريقية، ع6، جامعة الجزائر، قسم التاريخ، 2008.

- قنان (جمال)، تشكيل الحكومة المؤقتة نقلة نوعية في دبلوماسية جبهة التحرير الوطني، مجلة الذاكرة، ع4، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996.

- ماجن (عبد القادر)، حوار مع يوسف الخطيب قضية الإيليزيه، مجلة أول نوفمبر، ع 117، المنظمة الوطنية للمجهدين، 1990.

- مقنوش (كريم)، الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في مواجهة الأزمات في تونس (1962.1958)، مجلة قضايا تاريخية، ع4، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 2016.

4- الملتقيات:

- بشيشي (الأمين)، الإعلام ومهامه أثناء الثورة، دراسات وبحوث، الملتقى الوطني الأول حول الإعلام والإعلام المضاد، منشورات، م و د ب ح و و ث أول نوفمبر 1954، الجزائر، 1998.

5- المذكرات والرسائل الجامعية:

- أحمد مسعود (سيد علي)، تطور الثورة الجزائرية سياسيا وتنظيميا(1960.1961) من خلال محاضر مجلسها الوطني المنعقد بطرابلس من 09 إلى 27 أوت 1961، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2001.2002.

- بن فليس (أحمد)، السياسة الدولية للحكومة المؤقتة الجزائرية 1958.1962، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية . فرع العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1985.

- شتواح (حكيمة)، المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة الجزائرية، أطروحة دكتوراه في تاريخ الثورة الجزائرية، جامعة الجزائر، 2005.2006.

- شوقي (عبد الكريم)، دور القائد عميروش في الثورة الجزائرية (1954.1962)، مذكرة ماجستير في تاريخ الثورة، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2001. 2002.

- عالم (مليكة)، التنظيم القضائي الثوري 1954 . 1962 الولاية الرابعة نموذجا، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 02، 2013.2014.

- (ـــ، ـــ)، دور الجيلالي بونعامة المدعو (سي محمد) في الثورة التحريرية(1954،1961)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر،2003-2004.

- مقلاتي (عبد الله)، العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة التحريرية الجزائرية (1954 . 1962)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007 . 2008.

6- القواميس:

- مقلاتي (عبد الله)، قاموس أعلام شهداء وأبطال الثورة التحريرية الجزائرية، منشورات وزارة الثقافة، الجزائر، 2009.

الفهرس

فهرس المحتويات

المحتويات **الصفحة**

إهداء

شكر وعرفان

قائمة المختصرات

مقدمة ..... أ- و

الفصل التمهيدي: ثورة التحرير الوطنية وتطوراتها السياسة والعسكرية (1954 – 1958) 07

1- إندلاع ثورة أول نوفمبر 1954م..... 09

2- مؤتمر الصومام 20أوت 1956م..... 10

3- المؤسسات الإنتقالية للثورة (1956 – 1958م) 13

الفصل الأول: تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة (1958- 1962م)..... 21

1- ظروف تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة..... 23

2- أهداف تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة..... 27

3- مراحل تطور الحكومة الجزائرية المؤقتة..... 29

4- المواقف من تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة..... 31

الفصل الثاني: الأزمات الداخلية للحكومة الجزائرية المؤقتة..... 40

1- قضية العقيد محمد لعموري (نوفمبر 1958م)..... 41

2- إجتماع العقداء الأربعة (6-12 ديسمبر 1958م)..... 44

3- قضية عميرة علاوة (فيفري 1959م) 48

4- استقالة الأمين دباغين (مارس 1959م)..... 52

5- قضية صالح زعموم (1960 – 1961م)..... 53

6- أزمة الصراع بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة..... 59

7- أزمة صائفة 1962م..... 63

الفصل الثالث: الازمات الخارجية للحكومة الجزائرية المؤقتة..... 66
1- أزمات الحكومة الجزائرية المؤقتة مع تونس..... 67
2- أزمات الحكومة الجزائرية المؤقتة مع المغرب..... 79
3- أزمات الحكومة الجزائرية المؤقتة مع مصر..... 83
الخاتمة..... 87
الملاحق..... 91
قائمة المصادر والمراجع..... 99